سلطة دبي
للخدمات المالية

التقرير السنوي | 2015

لمحة عن عام 2015 01
كلمة رئيس مجلس الإدارة 03
كلمة الرئيس التنفيذي 07

القسم الأول

من نحن

سلطة دبي للخدمات المالية 13
نموذج حوكمة سلطة دبي للخدمات المالية 18
مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية 19
لجان مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية 29
المسؤولون التنفيذيون لسلطة دبي للخدمات المالية 34

القسم الثاني

عملنا

الهيكل التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية 43
أهم مبادرات سلطة دبي للخدمات المالية 46
مبادرات الأقسام لعام 2015 50
تطلعاتنا 65

القسم الثالث

الملاحق

الملاحق 69

تقتضي المادة ١١ من القانون التنظيمي لمركز دبي المالي العالمي (DIFC)، القانون رقم ١ لسنة 2004 لمركز دبي المالي العالمي، من سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA) تقديم تقرير خطّي إلى سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي رئيس مركز دبي المالي العالمي، حول ممارسات صلاحياتها، وأداء مهامها، وأنشطتها المالية. وتوجب تلك المادة إعداد التقرير بأسرع وقت ممكن ومقبول في كل سنة مالية، حيث يكون التقرير مرتبطًا بالسنة المالية السابقة. هذا هو التقرير السنوي الثاني عشر لسلطة دبي للخدمات المالية حسب السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2015.

لمزيد من المعلومات حول سلطة دبي للخدمات المالية، يرجى زيارة الموقع الالكتروني www.dfsa.ae

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم

نائب حاكم دبي رئيس مركز دبي المالي العالمي

لمحة عن عام 2015

فيما يلي ملخص يستعرض إحصائيات بعض الأنشطة خلال العام 2015:

الرقابة

- 73 هو عدد الشركات المرخصة في العام 2015
- 405 هو إجمالي عدد الشركات المرخصة
- 627 هو عدد الأفراد المرخصين في العام 2015
- 1794 هو إجمالي عدد الأفراد المرخصين
- 17 هو عدد الأعمال والمهن غير المالية المحددة المسجلة في العام 2015
- 100 هو إجمالي عدد الأعمال والمهن غير المالية المحددة المسجلة
- 16 هو إجمالي عدد مدققي الحسابات المسجلين
- 126 هو عدد عمليات تقييم المخاطر التي تم إجراؤها على الشركات المرخصة في العام 2015
- 15 هو عدد عمليات تقييم المخاطر التي تم إجراؤها على المدققين المسجلين في العام 2015
- 21 هو عدد التراخيص التي تم اعتماد تعديلات عليها في العام 2015
- 109 هو عدد الطلبات التي تم استلامها في العام 2015 (91 للشركات المرخصة و18 للأعمال والمهن غير المالية المحددة)
- 97 هو متوسط عدد الأيام الذي استغرقه اتخاذ القرار حول الطلبات المقدمة في العام 2015 (الشركات المرخصة فقط)

السياسات والخدمات القانونية

- 3 هو عدد التعديلات التي أجراها المجلس على كتيب قواعد السلطة في العام 2015
- 7 هو عدد التعديلات التي أجراها الرئيس التنفيذي على دليل المراجع في العام 2015
- 16 هو عدد آليات وضع القواعد التي وضعها المجلس في العام 2015
- 68 هو عدد الإعفاءات والتعديلات التي تم منحها في العام 2015

التنفيذ

- 264 هو عدد الشكاوى المقدمة في العام 2015
- 261 هو عدد الشكاوى التي تم حلها في عام 2015
- 9 هو عدد إجراءات الإنفاذ التي تم اتخاذها في العام 2015
- 11 هو عدد التحقيقات المستمرة من السنوات السابقة حتى العام 2015
- 9 هو عدد التحقيقات التي بدأت في العام 2015
- 15 هو عدد التحقيقات التي تم إنهاؤها في العام 2015
- 5 هو عدد التحقيقات التي ما زالت مستمرة حتى العام 2016

الأسواق

- 11 هو عدد الطلبات المقدمة لأعضاء معترف بهم تمت مراجعتها في العام 2015
- 5 هو عدد الطلبات المقدمة من أعضاء معترف بهم تمت الموافقة عليها في العام 2015
- 2 هو عدد الطلبات المقدمة من هيئات معترف بها تمت الموافقة عليها في العام 2015
- 63 هو إجمالي عدد الأعضاء المعترف بهم
- 25 هو عدد المُصدِرين الذين تم إدراجهم في القائمة الرسمية للأوراق المالية في العام 2015

العلاقات الدولية

- 4 هو عدد مذكرات التفاهم الثنائية التي تم توقيعها في العام 2015
- 95 هو إجمالي عدد مذكرات التفاهم الثنائية التي تم توقيعها
- 113 هو عدد الطلبات التنظيمية التي تقدمت بها سلطة دبي للخدمات المالية إلى الجهات التنظيمية الزميلة في العام 2015
- 61 هو عدد الطلبات التنظيمية التي استلمتها سلطة دبي للخدمات المالية من الجهات التنظيمية الزميلة في العام 2015
- 39 هو عدد الوفود المحلية والدولية التي استقبلتها سلطة دبي للخدمات المالية في العام 2015

الموارد البشرية

- 135 هو عدد الموظفين حسب الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
- 84 هو عدد الموظفين العاملين كمنظمين (31% منهم نسبة المواطنين الإماراتيين)
- 5.97 هو متوسط عدد أيام التدريب أثناء العمل لكل موظف في العام 2015
- 18 هو عدد الموظفين الذين أكملوا دراساتٍ تعليميةً أخرى في العام 2015
- 7% هي نسبة انفكاكات الموظفين الإماراتيين في العام 2015
- 29 هو عدد الموظفين الإماراتيين الذين استكملوا برنامج "قادة الغد التنظيميون" منذ انطلاقته في العام 2006

العمليات والشؤون المؤسسية

- 24 هو عدد النشرات التي تم إصدارها في العام 2015
- 4 هو عدد الأوراق الاستشارية التي تم إصدارها في العام 2015
- 12 هو عدد البلاغات التنبيهية والتحذيرية للمستهلكين الصادرة في العام 2015
- 2 هو عدد وحدات الأعمال التي خضعت إجراءاتها لتحسينات في العام 2015
- 6 هو عدد عمليات التدقيق الداخلي التي تم إجراؤها في العام 2015، 4 منها قامت بها أطراف خارجية و2 قام بها قسم المشاريع والتخطيط لدى السلطة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

صائب أيغنر

رئيس مجلس الإدارة

تتزامن كلمتي هذه مع عدد من المبادرات الهامة التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، وصاحب رؤية تأسيس مركز دبي المالي العالمي والهيئة التنظيمية له، سلطة دبي للخدمات المالية. تعكس هذه المبادرات، التزام قادتنا أن تكون دبي والإمارات العربية المتحدة المكان المفضل للعيش وللعمل. إن سلطة دبي للخدمات المالية تساهم بفعالية في دعم هذه المبادرات، وسوف تواصل تعاونها مع هيئات مركز دبي المالي العالمي الأخرى والإدارات المختلفة لحكومة دبي وغيرها في الدولة، من أجل إنجاح هذه المبادرات.

وتأتي توجيهات سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي رئيس مركز دبي المالي العالمي لتؤكد التزام المركز في ترسيخ مكانة دبي كمركز مالي عالمي رائد في المنطقة. إن سلطة دبي للخدمات المالية تفخر بدورها في وضع الأسس التنظيمية للخدمات المالية سواء داخل المنطقة أو خارجها. وقد اتخذت السلطة خطواتٍ هامة على مدى العقد الماضي في تطوير وتحسين إطار البيئة التنظيمية، بما يتوافق مع أعلى المعايير الدولية وبشكل يلبي أيضًا احتياجات المجتمع الذي ننظمه.

وبصفتنا الهيئة التنظيمية لمركز دبي المالي العالمي فنحن نعمل بشكل وثيق مع سلطة مركز دبي المالي العالمي، التي يقودها سعادة عيسى كاظم، محافظ مركز دبي المالي العالمي، في وضع وتنسيق استراتيجيات عالية المستوى، ودعم الأهداف طويلة الأجل. وبهذه المناسبة، أود أن أهنئ سعادته على الإنجازات التي حققها المركز في العام 2015 من حيث عدد الشركات المسجلة وعدد الموظفين المعينين وأيضًا المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. كما أود، وبالنيابة عن مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية ولجانه، أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى مجلس الإدارة الأعلى لمركز دبي المالي العالمي على دعمه المتواصل والقيّم.

دعم مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي

تستمر حكومة دبي في وضع أسس التمويل الإسلامي ضمن مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي، بالإضافة إلى تنسيق وإدارة جهود الهيئات المختلفة لتطوير قطاع الخدمات المالية الإسلامية، من خلال توسيع قاعدة عملائها، وتطوير أدوات الدين بشكل يتوافق مع متطلبات الشريعة الإسلامية.

تمكنت سلطة دبي للخدمات المالية من وضع إطار عمل فعال لإدراج الصكوك في بورصة المركز، ناسداك دبي، وفق متطلبات الإفصاح المحددة عالميًّا ووفق إجراءات الاعتماد السريع والنهج المتسم بالمرونة بصفتها مُنَظِم لأنظمة الشريعة الإسلامية، وقد بلغت القيمة الاسمية للصكوك المدرجة في ناسداك دبي في نهاية العام 2015 حوالي 34.06 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل أكثر من 90% من القيمة الإجمالية لجميع الصكوك المدرجة في دبي. تشمل إدراجات الصكوك من الفئة AAA التي تمت خلال العام تلك التي أصدرتها طيران الإمارات بدعم من حكومة المملكة المتحدة؛ وإصدارات حكومة هونغ كونغ؛ والبنك الإسلامي للتنمية؛ ومؤسسة التمويل الدولية، أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي. كما قامت حكومة أندونيسيا في العام الماضي بإدراج صكوك سيادية بقيمة 6 مليار دولار أمريكي.

وتماشيًا مع هدفنا في تطبيق تشريعات عالمية المستوى، فإن سلطة دبي للخدمات المالية تنظر إلى وسائل متطورة تساهم في تعزيز الشفافية والإفصاحات في تداولات أدوات الدخل الثابت، وتداولات السوق الموازية التي تتم خارج البورصة.

سلطة دبي للخدمات المالية تواصل تعزيز المهارات الإماراتية من خلال برنامج قادة الغد التنظيميون

منذ انطلاقة برنامج قادة الغد التنظيميون في العام 2006، حصل أكثر من 40 إماراتيًّا على فرصة عمل في مجال تنظيم القطاع المالي. ويشكل الإماراتيون الآن حوالي 31% من فريق العمل التنظيمي لدى سلطة دبي للخدمات المالية. وقد حافظت سلطة دبي للخدمات المالية خلال العام 2015، على التزامها بدعم تطوير مهارات المواطنين الإماراتيين. وكجزء من مبادرة «بوابتي» التي أُطلِقَت في العام الماضي فقد وسعت السلطة نطاق جهودها لتشمل الهيئات الحكومية المحلية الرئيسة من أجل توفير فرص للمواطنين الإماراتيين الراغبين بالانضمام إلى قطاع الخدمات المالية. وتسعى «بوابتي» إلى توفير فرص تعلم تحقق الاستفادة لمجتمعنا المحلي على المدى الطويل، وتدعم تعليم المجتمع في مجال الخدمات المالية. وقد استضافت سلطة دبي للخدمات المالية عدد من الشباب الإماراتيين من مختلف الجامعات كمتدربين في مجالات متنوعة في المؤسسة، شملت الشؤون المؤسسية والشؤون المالية والتميز المؤسسي وإدارة الشركاء الاستراتجيين.

وخلال العام 2015، تم وضع خطط للتركيز على موارد إضافية لتدريب وتطوير مهارات المشاركين الحاليين ببرنامج قادة الغد التنظيميون في عام 2016. وكانعكاس لمفهوم الاستدامة، سوف يتم تشجيع المواطنين الإماراتيين على الحصول على دبلوم في الإدارة والقيادة من معهد الإدارة المعتمد من أجل تعزيز المواهب لدى سلطة دبي للخدمات المالية و في دبي على مدى السنوات المقبلة.

توثيق العلاقات بين دبي وآسيا

كمركز مالي عالمي، فإن علاقاتنا مع المراكز الأخرى حول العالم هامة. وقد قام مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية بعقد اجتماعات له خارج دبي، على مدى السنوات الماضية، مما أتاح لمجلس الإدارة وأعضاء فريق الإدارة العليا لسلطة دبي للخدمات المالية فرصة تبادل الأفكار مع نظرائهم من مختلف مناطق الاختصاص. ونحن نواصل التفاعل مع نظرائنا في بعض مناطق الاختصاص الهامة مثل المملكة المتحدة التي تعد من مناطق الاختصاص الرئيسة لعدد من الشركات المنظمة.

تعد البنوك الصينية والهندية، أكبر الشركات المتواجدة في مركز دبي المالي العالمي حاليًّا، وبهامش كبير من حيث حجم الأصول. وهذا يحفز بناء علاقات وطيدة تتسم بالكفاءة والفعالية والتفاهم بين الحكومات والجهات التنظيمية. في أبريل من العام 2015، عقدنا أنا، بصفتي رئيس مجلس الإدارة، وبعض أعضاء مجلس الإدارة، سعادة أبورف باجري والرئيس التنفيذي، اجتماعًا مع محافظ البنك الاحتياطي الهندي في مومباي. ونظرًا لوجود فروع لعدد من أكبر المصارف الهندية في مركز دبي المالي العالمي، فهناك تعاون تنظيمي وثيق بين المؤسستين، ونحن بالتأكيد نقدر هذه العلاقة المتينة.

وتعد الصين، وهونغ كونغ كالبوابة الرئيسة لها، من مناطق الاختصاص الأخرى التي تحظى بأهمية متزايدة في المركز. وهناك العديد من الجوانب المشتركة بين دبي وهونغ كونغ، منها الموقع الاستراتيجي المميز على مفترق طرق التجارة العالمية، والدور الهام كمركز للنقل والمواصلات، والتنوع في المجتمع والجنسيات، ومكانة كل منها كمركز مالي عالمي. وقد عقدنا في سبتمبر من العام 2015 اجتماعًا مع وزير المالية في حكومة هونغ كونغ، ورئيس هيئة الأوراق المالية والعقود الآجلة، والرئيس التنفيذي لدى سلطة النقد في هونغ كونغ، ورئيس بورصات هونغ كونغ. ثم عقدنا اجتماعات مع نظرائنا الثلاثة في بكين – وهم رؤساء هيئة تنظيم الأوراق المالية في الصين، وهيئة تنظيم التأمين في الصين، وهيئة تنظيم المصارف في الصين كجزء من زياراتنا السنوية للصين وهونغ كونغ.

كانت مبادرة الصين التي حملت عنوان «حزام واحد وطريق واحد» موضوع تركيز في كل من هونغ كونغ وبكين، نظرًا لمكانة دبي كمركز هام للتبادل التجاري بين آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا. ومما لا شك فيه، فإن علاقات سلطة دبي للخدمات المالية الممتازة مع الهيئات التنظيمية في الصين كهيئة تنظيم المصارف وهيئة تنظيم الأوراق المالية وهيئة تنظيم التأمين في بكين وكذلك هيئة الأوراق المالية والعقود الآجلة وسلطة النقد في هونغ كونغ تساهم في تقديم الدعم التنظيمي لهذا المشروع.

إن الاستقرار الكبير الذي تتمتع به دبي، ورغم فوائده الاقتصادية الجمة، يشكل تحدياتٍ تنظيمية نتيجة تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات التي تبحث عن الامن والاستقرار. ولذلك، فإننا نركز اهتمامنا على إجراءات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

تشكل سلطة دبي للخدمات المالية الهيئة التنظيمية لمؤسسات مالية كبرى وفعالة على المستوى الدولي، ولذلك فإن الحصول على بيانات دقيقة ذات

مرجعية في الوقت المناسب يشكل عنصرًا أساسيًّا لعمليات تحليل المخاطر والرقابة التي نقوم بها في السلطة، حيث نبادر في التواصل مع الجهات التنظيمية الأخرى سواء من خلال العلاقات الثنائية أو الكليّات الإشرافية. نحن محظوظون فعلًا لحصولنا على الدعم والتشجيع المستمر من قيادة دبي والهيئات الحكومية التابعة لها مما يسهل إنجازات مركز دبي المالي العالمي ومساهمته في قصة نجاح دبي. إن دعم القيادة لاستقلاليتنا التشغيلية لم يخذلنا أبدًا. وهذا أمر ضروري بالنسبة لنا كجهة تنظيمية دولية حيث أنه يمنح الثقة للهيئات التنظيمية والشركات سواء تلك التي تزاول أعمالها من مركز دبي المالي العالمي، أو التي تسعى لمزاولة أعمالها. ويشمل دورنا تركيز جهودنا على تعزيز الثقة في الاستقرار المالي لمركز دبي المالي العالمي، من خلال توفير خدمات تنظيمية قوية وعادلة تتفق مع المعايير الدولية.

مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

تتقدم سلطة دبي للخدمات المالية بالشكر الجزيل من عضو مجلس الإدارة، السيد روبرت إل كلارك، والذي تقاعد من منصبه في نهاية العام 2015. عمل السيد روبرت إل كلارك كعضو مجلس إدارة منذ العام 2004 وحتى العام 2015. وسوف نفتقد مساهماته لدى سلطة دبي للخدمات المالية، ليس ضمن إطار المجلس فحسب، بل كعضو في اللجان التشريعية والمكافآت وبرنامج المواطنين الإماراتيين وقادة الغد التنظيميون. وبصفته محامٍ ومراقب عملة في الولايات المتحدة، فقد كانت الاستشارات التي قدمها السيد روبرت إل كلارك كعضو في اللجنة التشريعية التابعة لمجلس الإدارة قيّمة جدًّا. وبالنيابة عن مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين لدى سلطة دبي للخدمات المالية، وبصفة شخصية أيضًا أود أن أشكر روبرت إل كلارك، فأنا سوف أفتقد مشورته ودعمه المستمر. وسوف يبقى السيد روبرت إل كلارك صديقًا لسلطة دبي للخدمات المالية وسفيرًا لها.

أود أن أتقدم أيضًا بالشكر الجزيل من زملائي أعضاء مجلس الإدارة على دعمهم المتواصل ومشورتهم السليمة وخبراتهم مجتمعة، حيث يقدم أعضاء مجلس الإدارة الوقت والجهد والمشورة مضمنين بوقتهم الشخصي والعملي في كثير من الأحيان. وبالطبع أتوجه أيضًا بالشكر إلى فريق الإدارة التنفيذية لسلطة دبي للخدمات المالية وموظفيها على التزامهم المتواصل بدعم مكانة سلطة دبي للخدمات المالية كجهة تنظيمية مرموقة دوليًّا. أشعر بالفخر لترأسي منظمة ممتازة كسلطة دبي للخدمات المالية ومجلس إدارتها القدير.

إننا نتطلع قدمًا إلى العام 2016 الذي سوف يكون عامًا حافلًا بالإنجازات والإصرار لمواجهة التحديات.

صائب أيغنر

رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي

إيان جونستون

الرئيس التنفيذي

يسرني أن أستعرض ملخص أعمالنا في العام 2015، وأقدم مؤشرًا عن توقعاتنا للعام 2016 والفترة التي تليه. كان عام 2015، عامًا نَشِطًا لسلطة دبي للخدمات المالية من حيث الترخيص، فقد سجلت السلطة النشاط الأعلى منذ الأزمة المالية، ما يشير إلى استمرار توسع مركز دبي المالي العالمي، وجاذبيته كمركز مالي عالمي. ومع مرور أكثر من عقد على العمل وفق القانون الأنجلوسكسوني والأنظمة السليمة، يواصل مركز دبي المالي العالمي النمو والتطور من حيث أعداد الشركات الجديدة وازدياد عمق وتعقيد أعمال هذه الشركات القائمة. وتنظم سلطة دبي للخدمات المالية حاليًّا أكثر من 400 شركة مالية.

لقد شهد العام 2015 زيادة في الميزانيات العمومية للبنوك داخل مركز دبي المالي العالمي، كما ارتفع الدخل من الأقساط في مجال التأمين، بالإضافة إلى نمو أنشطة وأعمال الصناديق تحت الإدارة في بورصات مركز دبي المالي العالمي جميعها. ويشير حجم ونضج مركز دبي المالي العالمي ومستويات النشاط المرتفعة إلى زيادة نشاط سلطة دبي للخدمات المالية في منح التصاريح والإشراف والإنفاذ. إن ارتفاع مستويات النشاط واستمرار النمو يؤكدان على أهمية التركيز على أولوياتنا الاستراتيجية التي هي محور رئيس في خطة أعمالنا للعام 2016/2015. وقد أوضحنا في تلك الخطة التي صدرت العام الماضي، والتي يمكن الاطلاع عليها على موقعنا الالكتروني كيفية إنشاء سلطة «مستدامة» – أي سلطة يمكنها الاستجابة لنمو واتساع حجم النشاط التنظيمي.

أفادت خطتنا أننا سوف نحرص على الاستجابة إلى إشارات «التحذير المبكر» من خلال استخدام البيانات المتوفرة لدينا بشكل أفضل. لقد قمنا بتطبيق أدوات ذكية في الإشراف، ونجد في الواقع أن ذلك يمكّننا من استخدام البيانات الغنية المقدمة لنا من خلال البيانات التحوطية للشركات، على سبيل المثال، بشكل أكثر ذكاءً.

لقد ذكرت في تقرير العام الماضي أننا بصدد تمكين كتيب القواعد من الثبات، من خلال إبطاء وتيرة التغييرات، والقيام فقط بالتغييرات الضرورية مع التزاماتنا بتطبيق أعلى المعايير الدولية. إن عملية تطوير كتيب القواعد في مجملها تركز على تسهيل مزاولة أعمال الشركات دون التأثير على حماية المستثمر في الوقت نفسه. ولهذا الغرض، قمنا في العام 2015 بإجراء تغييرات على نظام تصنيف العملاء، ونظام الصناديق لدينا. كما قمنا بالتشاور حول التغييرات على نظام التأمين والاستجابة لمجموعة الملاحظات الممتازة التي استلمناها. ونتوقع أن تدخل القواعد الجديدة حيز التنفيذ في عام 2016.

في العام 2015، اتخذت سلطة دبي للخدمات المالية إجراءات إنفاذ هامة. نظرًا إلى نمو المركز المالي وارتفاع مستويات النشاط فيه. فقد شهدنا مجموعة واسعة من أنشطة الإشراف والإنفاذ التي من المتوقع أن يشهدها سوق متنامية. وفي حال اقتضى الأمر استخدام صلاحيات الإنفاذ الخاصة بنا للمحافظة على نزاهة الأسواق والخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي، فإننا سنقوم بذلك. اتخذنا عدد من إجراءات الإنفاذ، سواء بطلب من الشركات أو بموافقتها على إجراء علاجي بدل التركيز فقط على العقوبات. وغالبًا، ما يكون سوء التصرف ناتج عن ضعف الحوكمة. ولهذا السبب قمنا في عدد من المناسبات، بطلب إجراء تغييرات على حوكمة الشركات أو الموافقة عليها من أجل تحسين السلوك وتجنب المشكلات المستقبلية، بدل التركيز فقط على العقوبات و تعويض المستثمرين حين يكون ذلك واجبًا.

ونحن نخطو نحو الأعوام القادمة، هناك مؤشرات على تطور جوانب عديدة خلال الأعوام القليلة المقبلة ومع مواصلة التحديات التي يشهدها الاقتصاد الكلي على المستوى العالمي وفي عدد من الأسواق الناشئة خاصة مع استقرار أسعار عددٍ من السلع، بما فيها النفط، على مستويات منخفضة. ومما لا شك فيه أن البيئة الاقتصادية الكلية سوف تواصل بالتأثير على الفرص المتاحة للشركات في مركز دبي المالي العالمي وسوف تقوم سلطة دبي للخدمات المالية بتقييم نهجها التنظيمي استجابةً للبيئة التي نعمل فيها.

وبالإضافة إلى التحديات الاقتصادية، فإن استخدام التكنولوجيا في القطاع المالي يشهد نموًّا في جميع أنحاء العالم، ويؤدي في كثيرٍ من الأحيان إلى تعطيل نماذج الأعمال القائمة منذ زمن. فعلى سبيل المثال، نحن الآن في صدد تقييم إدخال التكنولوجيا المالية (فينتيك) إلى مركز دبي المالي العالمي، وقد يستوجب الأمر تغييرات على كتيب القواعد الخاص بنا. وبالتأكيد، سوف نتعاون بشكل وثيق مع هيئات مركز دبي المالي العالمي بل ومع حكومة دبي والجهات التنظيمية الاتحادية حول هذه المسألة.

وفي ضوء الأولويات التي تركز عليها إمارة دبي، النمو الذي يشهده في المنطقة وخارجها فقد أصبح التمويل الإسلامي أحد مجالات التركيز الرئيسة الأخرى لنا، وأيضًا أحد مجالات التعاون الوثيق مع الهيئات الأخرى. وفي الختام أود أن أشكر جميع الجهات المعنية في مركز دبي المالي العالمي الذين شاركوا في مختلف عمليات التشاور، بدءًا بالاجتماعات التي يعقدها الرئيس التنفيذي ووصولًا إلى الرد على الأوراق الاستشارية، فمثل هذه الملاحظات والمدخلات هامة جدًّا في اتخاذ القرارات. وفي الختام، أود أن أؤكد التزامنا بنهج منفتح يقوم على المشاركة. كما أود أيضًا أن أتقدم بالشكر من فريق عمل سلطة دبي للخدمات المالية والزملاء، في مجلس الإدارة على عملهم ودعمهم الكبير.

إيان جونستون
الرئيس التنفيذي

من نحن

سلطة دبي للخدمات المالية 13

رؤيتنا ورسالتنا وأسلوبنا التنظيمي وقيمنا 14

أهداف سلطة دبي للخدمات المالية 15

المبادئ 16

القيم وأخلاقيات العمل 17

نموذج حوكمة سلطة دبي للخدمات المالية 18

مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية 19

سجل حضور أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية الاجتماعات في عام 2015 21

أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية 23

لجان مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية 29

المسؤولون التنفيذيون في سلطة دبي للخدمات المالية 34

سلطة دبي للخدمات المالية

سلطة دبي للخدمات المالية هي الجهة المستقلة المنظِمة للخدمات المالية التي تتم مزاولتها في مركز دبي المالي العالمي أو منه، وهي منَطقة حرة مالية متخصصة أنشِئت لهذا الغرض في دبي، الإمارات العربية المتحدة.

يغطي التكليف التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية إدارة الأصول والخدمات المصرفية والائتمانية والأوراق المالية والصناديق الاستثمارية الجماعية وخدمات الحفظ الأمين والائتمان وتداول العقود الآجلة للسلع والتمويل الإسلامي والتأمين وبورصة الأسهم العالمية وبورصة مشتقات السلع العالمية.

بالإضافة إلى تنظيم الخدمات المالية ، تتولى سلطة دبي للخدمات المالية مسؤولية الإشراف على متطلبات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب المعمول بها في مركز دبي المالي العالمي وتنفيذها. وقد وافقت سلطة دبي للخدمات المالية كذلك على تفويض صلاحيات مسجل الشركات لدى مركز دبي المالي العالمي للتحقيق في شؤون الشركات وشركات الأعمال في مركز دبي المالي العالمي عند الاشتباه بأي خلل جوهري في قانون الشركات لمركز دبي المالي العالمي ومباشرة سبل المعالجة التنفيذية المتوفرة لمسجل الشركات.

رؤيتنا ورسالتنا وأسلوبنا التنظيمي وقيمنا

رؤيتنا

أن نكون جهة منظِمة مرموقة دولياً تقود تطوير الخدمات المالية من خلال تنظيم قوي وعادل.

رسالتنا

تطوير وإدارة وتنفيذ تنظيم من الطراز العالمي للخدمات المالية ضمن مركز دبي المالي العالمي.

أسلوبنا التنظيمي

التقيد بالتنظيم الذي يستند إلى تقييم المخاطر وتجنب العبء التنظيمي الغير ضروري.

قيمنا

توقع مستويات عالية من آداب المهنة والنزاهة من سلطة دبي للخدمات المالية ومنتسبيها.

إظهار الحرفية والاستقلالية والفاعلية والقيادة ودقة اتخاذ القرار فيما يتعلق بأداء مسؤولياتنا.

ضمان العدل الإداري والإجراء الاستشاري والانفتاح التام والحيادية والمحاسبة في أداء مهامنا.

أهداف سلطة دبي للخدمات المالية

في أداء تكليفها التنظيمي، تلتزم سلطة دبي للخدمات المالية قانوناً بالسعي لتحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز العدالة والشفافية والفعالية في الخدمات المالية والنشاطات ذات العلاقة التي تتم ممارستها في مركز دبي المالي العالمي والمحافظة عليها؛
- تعزيز الثقة في قطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي والمحافظة على تلك الثقة؛
- تعزيز الاستقرار المالي لقطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي، بما في ذلك الحد من المخاطر النظامية، والمحافظة على هذا الاستقرار.
- منع أي سلوك من شأنه أن يسبب أو قد يسبب الضرر لسمعة مركز دبي المالي العالمي أو قطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي والكشف عنه والحد منه من خلال وسائل مناسبة، تشمل فرض العقوبات.
- حماية المستخدِمين المباشرين وغير المباشرين والمستخدمين المتوقعين لقطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي؛ و
- تعزيز الوعي العام بتنظيم قطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي.

المبادئ

ضمن سعيها لتكوين بيئة تعزز المبادئ الإرشادية لمركز دبي المالي العالمي التي تتمحور حول النزاهة والشفافية والكفاءة وضمن جهودها الرامية للمحافظة على تلك البيئة، وضعت سلطة دبي للخدمات المالية معايير عالية لا تهاون فيها من أجل بناء إطار تنظيمي واضح ومرن، قائم على أفضل الممارسات والقوانين المطبقة لدى السلطات المالية الرائدة في العالم.

وقد نتج عن ذلك وضع تشريعات واضحة تلائم أي مركز مالي عالمي حديث.

تسعى سلطة دبي للخدمات المالية جاهدة لاستيفاء المعايير المعمول بها للمنظمات العالمية الرائدة مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية، مجموعة العمل المالي، والرابطة الدولية لمراقبي التأمين، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية.

تشارك سلطة دبي للخدمات المالية بفعالية في المنظمات الدولية وتساهم في حواراتها في المجالات التي تتعلق بتنظيم الخدمات المالية ومكافحة غسل الأموال والالتزام بالقوانين وتنظيم التمويل الإسلامي. وهذا يمكن سلطة دبي للخدمات المالية وموظفيها من الاطلاع على المعايير الدولية في المنطقة وتطبيقها، وتبادل المعرفة مع نظرائها.

القيم وأخلاقيات العمل

تعكس قيم سلطة دبي للخدمات المالية جوهر مبادىء مركز دبي المالي العالمي التي ترتكز على النزاهة والشفافية والكفاءة، و هي الأسس التي تقوم عليها أنظمة سلطة دبي للخدمات المالية وإجراءاتها ومدرجة في قانون القيم وأخلاقيات العمل للعاملين لدى سلطة دبي للخدمات المالية.

يحدد قانون قيم وأخلاقيات العمل معايير أفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق باستخدام المعلومات التنظيمية وتضارب المصالح وتقديم وقبول الهدايا والمزايا. وقد صمم القانون ليكون مكمّلًا لأحكام القانون التنظيمي حول تضارب المصالح والسرية.

كما يتضمن إجراءات إدارة التعامل مع تضارب المصالح الفعلي والمحتمل فيما يتعلق بالعلاقات الوثيقة ما بين الموظفين والمستشارين لدى سلطة دبي للخدمات المالية وغيرها من الهيئات في مركز دبي المالي العالمي.

وقد اتخذ مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية قانوناً مماثلا للقيم وأخلاقيات العمل يناسب أعضاء مجلس الإدارة ولجانه وهيئاته، وهو متاح على الموقع الالكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية.

نموذج حوكمة سلطة دبي للخدمات المالية

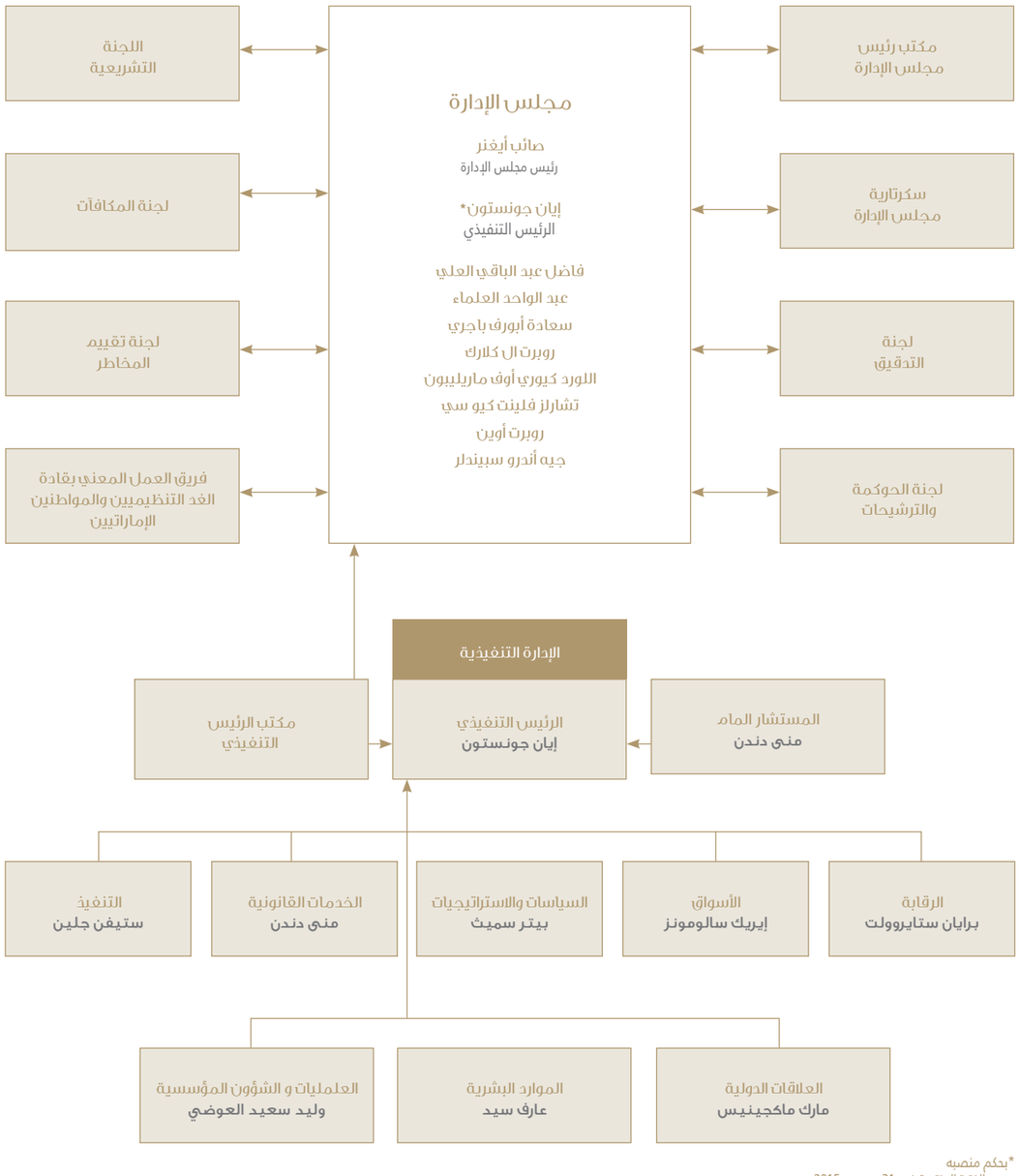

*بحكم منصبه
حسب الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

تولى وليد سعيد العوضي مهام رئيس العمليات ليحل محل غاري واليس منذ شهر يونيو.
تولى عارف سيد مهام رئيس الموارد البشرية ليحل محل غاري واليس منذ شهر سبتمبر.
تولت منى دندن مهام المستشار العام/ سكرتير مجلس الإدارة/ رئيس الشؤون القانونية لتحل محل مايكل ريدجواي وإيرول هوبمان منذ شهر سبتمبر.

مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

يشرف مجلس الإدارة المستقل على الرئيس التنفيذي لدى سلطة دبي للخدمات المالية والعاملين لديه، من أجل ضمان الشفافية في فصل الأعمال التنظيمية اليومية عن الإشراف على الأداء التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية.

صلاحيات ومهام المجلس بموجب القانون التنظيمي هي:

- ممارسة الصلاحيات التشريعية المسندة إلى سلطة دبي للخدمات المالية؛
- تعيين أعضاء الهيئة القانونية للأسواق المالية (FMT)؛
- ضمان قيام سلطة دبي للخدمات المالية بممارسة صلاحياتها القانونية وأداء مهامها القانونية وفقًا لأهدافها؛
- وضع السياسات التي تتعلق بتنظيم الخدمات المالية والنشاطات ذات العلاقة؛
- اتخاذ الترتيبات المسبقة للأحكام الصادرة بتطبيق العقوبات فيما يتعلق بالإجراءات التأديبية والمسائل الأخرى؛
- مراجعة أداء الرئيس التنفيذي؛
- تقديم التوجيهات إلى الرئيس التنفيذي؛
- الترتيب لدخول سلطة دبي للخدمات المالية في ترتيبات تعاون مع جهات منظِمة أخرى؛
- مراجعة مسودات القوانين وتقديم التوصيات حولها إلى رئيس مركز دبي المالي العالمي؛
- مراجعة ووضع الأنظمة؛
- مراجعة وإصدار معايير وقواعد العمل؛ و
- تقديم المذكرات إلى الرئيس فيما يتعلق بالمسائل التشريعية خارج نطاق الصلاحيات التشريعية الخاصة بالمجلس.

يشمل دور المجلس في ممارسة إشرافه العام على العمليات في سلطة دبي للخدمات المالية ما يلي:

- اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تؤثر في العمليات المستقبلية لسلطة دبي للخدمات المالية؛
- وضع السياسات المناسبة لإدارة تقييم المخاطر التي تتعلق بعمليات سلطة دبي للخدمات المالية وتحقيق أهدافها والسعي للتحقق دوريًّا من إدارة تقييم المخاطر وفقا لهذه السياسات؛
- المحافظة على نظام سليم للرقابة المالية؛ و
- توفير آلية مساءلة لقرارات لجان المجلس من خلال رفع تقارير دورية.

أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية خبراء بارزين في مجال القانون والأعمال والتنظيم وقد عملوا سابقًا في أهم مناطق الاختصاص المالية العالمية.

يعيّن رئيس مركز دبي المالي العالمي كافة أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية لمدة تبلغ ثلاث سنوات. وقد أبرم جميع أعضاء مجلس الإدارة اتفاقية خدمة مع سلطة دبي للخدمات المالية تضم تفاصيل مدة التعيين والواجبات والمكافآت والمصروفات والسرية وتضارب المصالح والمدة وإنهاء الخدمات والتعويضات.

بحسب الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، تألف المجلس من 10 أعضاء وجميعهم باستثناء الرئيس التنفيذي أعضاء مستقلون غير تنفيذيين. ويدعم سكرتير المجلس، وهو أيضًا المستشار العام لمجلس الإدارة.

تملك سلطة دبي للخدمات المالية تغطية تأمينية شاملة على مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمدراء، والتي يعتبرها المجلس كافية ومناسبة. يستثنى من تغطية وثيقة التأمين أي عضو مجلس إدارة يثبت أنه تصرف عن سوء نية.

حسب القانون التنظيمي، قام مجلس الإدارة بتعيين هيئة قانونية للأسواق المالية وخمس لجان لمساعدته في أداء مهامه. وهذه اللجان هي: اللجنة التشريعية، ولجنة الحوكمة والترشيحات، ولجنة التدقيق، ولجنة المخاطر، ولجنة المكافآت. تشكل هذه اللجان أساسًا متينًا للحوكمة الجيدة والكفاءة ووضع السياسات.

تتضمن بعض اللجان أعضاءً من غير أعضاء مجلس الإدارة ممن لديهم خبرة خاصة مفيدة في تنفيذ عمل اللجان. أما رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية فهو بحكم منصبه عضو في كافة لجان المجلس، باستثناء لجنة التدقيق.

فيما يلي سجل حضور أعضاء مجلس الإدارة الاجتماعات خلال العام 2015، (إما شخصيًّا أو عبر الهاتف) موضحة كنسبة من عدد الاجتماعات التي يتوجب على كل عضو من أعضاء المجلس حضورها.

سجل حضور أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية للاجتماعات في العام 2015

	اللـجان						
	المجلس	لجنة المكافآت	اللجنة التشريعية	لجنة الحوكمة والترشيحات	لجنة التدقيق	لجنة تقييم المخاطر	فريق العمل المعني بقادة الغد التنظيميين والمواطنين الإماراتيين
صائب أيغنر	6/6	2/2	2/4	1/1	1/4*	0/2	1/2
إيان جونستون	6/6	2/2	3/4	0/1	3/4	1/2	1/2
عبد الواحد العلماء	6/6		4/4			2/2	2/2
فاضل عبد الباقي	6/6	2/2			4/4		2/2
جيه أندرو سبينذلر	6/6			1/1	4/4	2/2	2/2
اللورد كوري أوف ماريليبون	5/6	2/2		1/1			2/2
تشارلز فلينت كيو سي	6/6		4/4			2/2	
روبرت إل كلارك	6/6	2/2	4/4				2/2
روبرت أوين	6/6		4/4			2/2	
سعادة أبورف باجري	6/6	2/2		1/1	4/4		

* رئيس مجلس الإدارة ليس عضوًا في لجنة التدقيق، ويتوقف حضوره لاجتماعات اللجنة على طلب رئيس اللجنة.

أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

(حسب الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2015)

صائب أيغنر

تم تعيين صائب أيغنر رئيساً لمجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية في أغسطس عام 2011. وقد كان عضو مجلس إدارة منذ أكتوبر عام 2004، كما عمل كنائب رئيس مجلس الإدارة منذ عام 2007.

عمل السيد أيغنر سابقاً كمدير أول لدى بنك ايه ان زد غرينديليز بيه ال سي، في لندن، حيث ترأس قسم الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية للخدمات المصرفية الخاصة. ثم استقال من منصبه ليؤسس لونوورلد، وهي مجموعة استثمار خاصة في أوائل التسعينات.

السيد أيغنر حاصل على درجة الماجستير في الإدارة من كلية لندن لإدارة الأعمال. وقد شغل سابقًا منصب محافظ كلية لندن لإدارة الأعمال ورئيس لجنة التدقيق وتقييم المخاطر فيها وهو حاليًا عضو في لجنة العقارات التابعة لها.

شارك السيد أيغنر في كتاب الإدارة «ساند تو سيليكون» (2003) و»ساند تو سيليكون - جوينج جلوبال» (2009) مع مؤلفين آخرين وهو مؤلف كتاب «آرت أوف ذا ميدل ايست» (2010 و2015).

وقد تقلد عددًا من المناصب في مجالس الإدارة في مجالات الأعمال المصرفية والاستراتيجيات والتعليم والتنظيم والاستثمار.

إيان جونستون

تم تعيين ايان جونستون كرئيس تنفيذي لدى سلطة دبي للخدمات المالية في يونيو عام 2012. التحق السيد جونستون بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في شهر نوفمبر عام 2006 كمدير تنفيذي لقسم السياسات والشؤون القانونية.

حصل السيد جونستون على رخصة العمل في المجال القانوني من أستراليا في بداية الثمانينات، وقضى معظم حياته المهنية في القطاع الخاص. تولى السيد جونستون عددًا من المناصب العليا في القطاع المالي وشغل منصب الرئيس التنفيذي لأحد أكبر شركات الائتمان في أستراليا. وخلال تلك الفترة، قام بدور بارز في قطاع الائتمان، كما وعمل في المجلس الوطني لاتحاد مؤسسات الائتمان.

في العام 1999، التحق السيد جونستون للعمل لدى هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية حيث شغل منصب المدير التنفيذي لتنظيم الخدمات المالية وشغل منصب مفوض بالإنابة لفترات عدة. وفي العام 2005، تولى إيان منصب مستشار خاص لدى هيئة الأوراق المالية والاستثمارات المستقبلية في هونج كونج – (الهيئة الرقابية في هونج كونج).

وقد عمل السيد جونستون سابقًا كرئيس للمجلس المشترك الذي يتألف من ممثلين من أكبر واضعي المعايير التنظيمية الدوليين (المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية والرابطة الدولية لمراقبي التأمين ولجنة بازل للرقابة المصرفية). وفي نوفمبر عام 2013، تم اختياره لمجموعة التوجيه للجنة النمو والأسواق الناشئة في المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية. وهو عضو في اللجنة الفنية للرابطة الدولية لمراقبي التأمين، وهي هيئة وضع المعايير العالمية لتنظيم قطاع التأمين، وكذلك عضو في مجلس إدارة معايير التخطيط المالي.

فاضل عبد الباقي العلي

فاضل عبد الباقي العلي هو الرئيس التنفيذي لدى شركة دبي القابضة، المؤسسة الاستثمارية الرائدة التي تعمل في 24 دولة ويعمل لديها أكثر من 22,000 موظف.

يلعب السيد فاضل العلي دورًا هامًا في وضع استراتيجية دبي القابضة التي تتولى إدارة محفظة من الأصول بقيمة 130 مليار درهم، والتي تدعم التطور القوي للقطاعات الاقتصادية غير النفطية في دبي، والتي تشمل قطاع الضيافة والعقارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم والخدمات المالية.

يتولى السيد فاضل العلي منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة دبي للعقارات ودبي إنترناشيونال كابيتال ومجموعة دبي. وهو أيضا عضو مجلس إدارة شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة – دو ومجموعة جميرا.

يتمتع السيد فاضل العلي بخبرة واسعة في المجال المالي، حيث قضى عدة سنوات من الخبرة في سيتي بنك قبل انتقاله إلى شركة دبي القابضة. يحمل السيد فاضل العلي شهادة البكالوريوس في الهندسة الصناعية وهندسة الأنظمة من جامعة كاليفورنيا الجنوبية. كما يحمل شهادة في العلوم المالية من الجامعة الأمريكية في الشارقة.

عبد الواحد العلماء

عبد الواحد العلماء، هو شريك مع مكتب المحاماة وايت آند كيس مع فريق الاندماجات والاستحواذات العالمية.

وهو محكّم معتمد يعمل في دبي ومسجل لدى مركز دبي للتحكيم الدولي وغرفة التجارة الدولية.

وهو عضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل في بورصة دبي للذهب والسلع منذ أغسطس 2012.

شغل السيد عبد الواحد العلماء، سابقًا منصب شريك لدى مكتب التميمي ومشاركوه للمحاماة والاستشارات القانونية في دبي والشريك الإداري لمكتبهم في قطر. ثم تولى منصب رئيس الدائرة القانونية لدى دبي العالمية، ليشغل بعدها عددًا من المناصب التجارية الرائدة ضمن المجموعة منها نائب الرئيس التنفيذي لدى شركة دبي للموارد الطبيعية، وهي ذراع استثمار الموارد الطبيعية لشركة دبي العالمية ونائب الرئيس التنفيذي لدى شركة ريتيل كورب وورلد، وهي الذراع التجاري لشركة دبي العالمية. كما شغل منصب عضو مجلس إدارة في دبي العالمية ونائب رئيس دبي العالمية للموارد الطبيعية. وقبل التحاقه بمكتب وايت آند كيس للمحاماة، عمل السيد عبد الواحد العلماء المستشار الأول لقسم الابتكارات في مبادلة جي إي كابيتال التي يقع مقرها في أبوظبي. كما شغل منصب عضو مجلس إدارة في بنك دبي التجاري (ش.م.ع) خلال العام 2012 وحتى 2015.

حصل عبد الواحد العلماء، على شهادة البكالوريوس في الحقوق من جامعة الإمارات، وقد تخرج الأول على دفعته. وأكمل دراسته ليحصل على درجة الماجستير في قانون التجارة الدولي من كلية لندن الجامعية.

سعادة أبورف باجري

سعادة أبورف باجري هو الرئيس والرئيس التنفيذي لدى مجموعة شركات ميتديست المتخصصة في التجارة الغير حديدية والصناعة على المستوى الدولي.

تم تعيين سعادة أبورف باجري في مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية في شهر سبتمبر عام 2004 وقد ترأس منذ شهر يوليو عام 2012، لجنة الحوكمة والترشيحات. وهو رئيس مجلس إدارة سابق وعضو مجلس إدارة حالي في المجلس الدولي لصناعات النحاس الذي يمثل مصنعي النحاس عالميًّا. كما يشغل أيضًا منصب رئيس مجلس إدارة مجلس الحدائق الملكية ورئيس مجلس إدارة الهيئة المنظمة لكلية لندن لإدارة الأعمال وعضو مجلس إدارة مجلس تمويل التعليم العالي في انجلترا ومفوض للجنة تعبيد عقارات العائلة المالكة وأمين آسيا هاوس.

سعادة أبورف باجري عضو في شركة يونيفيرسيتي كوليج سكول. وهو أيضًا الرئيس الفخري والمستشار السابق ورئيس مجلس جامعة سيتي يونيفيرسيتي في لندن، وهو بروفسور زائر في كلية كاس لإدارة الأعمال. وقد شغل منصب رئيس مجلس إدارة سابق وحاليًّا عضو مجلس إدارة TiE Inc، وهي منظمة عالمية غير ربحية تدعم وتساعد على تكوين الأعمال والثروات.

سعادة أبورف باجري هو أحد الخريجين مع مرتبة الشرف في إدارة الأعمال من كلية كاس لإدارة الأعمال في لندن. وقد تم منحه درجة الدكتوراه الفخرية في العلوم من جامعة سيتي في لندن وزمالة فخرية من كلية لندن لإدارة الأعمال.

روبرت إل كلارك

يتمتع روبرت ال كلارك بخبرة واسعة في القوانين واللوائح المصرفية والإشراف على البنوك، في الولايات المتحدة الأمريكية ودوليًّا.

أسس السيد روبرت إل كلارك مجموعة الخدمات المالية في بريسويل وجيولياني، ال ال بيه في العام 1973. وقد عينه الرئيس رونالد ريغان كمراقب للعملة في الولايات المتحدة و في نهاية مدة عمله الأولى تمت إعادة تعيينه من قبل الرئيس جورج اتش دبليو بوش، أي أنه عمل كمراقب للعملة بين العام 1985 حتى العام 1992 وخلال مدة خدمته قامت الوكالة بالإشراف على حوالي 5000 بنك تجاري معتمد محليًّا. وشغل آنذاك أيضًا منصب عضو مجلس إدارة شركة التأمين على الودائع الاتحادية، وفي شهر مارس عام 1992 انضم مرة أخرى إلى بريسويل وجيولياني، ال ال بيه، كشريك أول ورئيس لأعمالها في الخدمات المالية. عمل روبرت إل كلارك مستشارًا لعدد من الدول بشأن عملياتها الإشرافية المصرفية.

وهو حاصل على بكالوريوس في الحقوق من كلية هارفارد للحقوق وبكالوريوس في الاقتصاد من جامعة رايس.

اللورد كوري أوف ماريليبون

يتمتع اللورد كوري أوف ماريليبون بخبرة واسعة في الخدمات المالية والإدارة العامة وقطاع التعليم.

يشغل اللورد كوري منصب رئيس مجلس إدارة لهيئة التنافس والأسواق منذ سبتمبر عام 2012، وقد تم تأسيسها من خلال دمج هيئة المنافسة في المملكة المتحدة مع مكتب التجارة العادلة. وقد تنص اللورد كوري عن مسؤوليات أعماله ومصالحه الأخرى في المملكة المتحدة، بما في ذلك رئاسة مجلس إدارة سيميبريان انفيستمنت بارتنرز وعضوية مجلس إدارة كل من رويال ميل، وبي دي او في المملكة المتحدة ومجموعة آي جي واوركسترا لندن السيمفونية.

و اللورد كوري هو الرئيس المؤسس للهيئة التنظيمية للاتصالات في المملكة المتحدة، حيث شغل هذا المنصب منذ العام 2002 وحتى العام 2009، كما كان عميد كلية كاس لإدارة الأعمال من العام 2001 وحتى العام 2007. وقد تولى سابقًا منصب نائب للعميد لدى كلية لندن لإدارة الأعمال ومدير غير تنفيذي لدى آبي ناشيونال، كما كان عضوًا في مجلس إدارة مكتب أسواق الغاز والكهرباء، الجهة المنظمة للطاقة في المملكة المتحدة، وعدة هيئات حكومية أخرى.

أجرى اللورد كوري بحوثه الأكاديمية في مجال التنظيم. وهو عضو مستقل في مجلس اللوردات.

تشارلز فلينت كيو سي

تشارلز فلينت كيو سي هو محامي تجاري ومحكم ووسيط متخصص في مجال الخدمات المصرفية والمالية في المملكة المتحدة.

وقد قام بتقديم الاستشارات وتمثيل عدد من الهيئات التنظيمية والشركات في الإجراءات التنظيمية والتحريات كما شارك في العديد من القضايا التنظيمية الكبرى التي نشأت في لندن خلال الخمسة والعشرين عامًا الماضية.

في عام 2009، تم تعيينه في هيئة صلاحيات التحقيق التي تجري التحقيقات في الشكاوى المقدمة ضد وكالات الاستخبارات في المملكة المتحدة.

والسيد تشارلز فلينت عضو مجلس إدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة في شركة بار ميوتشوال إندمنيتي فند ليمت، وهي شركة توفر تأمينات تعويضات مهنية للمحامين. وهو عضو في هيئة الرقابة المالية لنوادي الاتحاد الأوروبي لكرة القدم التي تتولى إدارة قواعد اللعب وفق إطار مالي عادل ينطبق على نوادي كرة القدم الأوروبية. وهو رئيس هيئة مكافحة المنشطات، وهي الهيئة المستقلة التي تفصل في قضايا المنشطات في الألعاب الرياضية في المملكة المتحدة.

عمل السيد تشارلز فلينت، كمحامي مبتدئ للعائلة المالكة (القانون العام) بين العام 1991 وحتى العام 1995، ثم رئيسًا مشاركًا لغرف بلاكستون خلال الفترة من عام 1998 إلى عام 2004، وهي إحدى جمعيات المحامين المختصين بالقانون التجاري والقانون العام الرائدة في لندن.

روبرت أوين

يتمتع روبرت أوين بخبرة واسعة كمنظم وخبير في السوق، مع تركيز خاص على المنطقة الباسيفيكية الآسيوية.

أسس السيد روبرت أوين هيئة الأوراق المالية والاستثمارات المستقبلية في هونج كونج – (الهيئة الرقابية في هونج كونج) (HKSFC) وتم تعيينه رئيسًا تنفيذيًّا لديها في العام 1989. وقبل ذلك، عمل مديرًا لقسم المعاملات المصرفية الاستثمارية لدى لويدز بنك جروب ورئيس مجلس إدارة والرئيس التنفيذي لدى بنك لويدز ميرشانت. كما كان سابقًا أحد أعضاء مجلس إدارة مورجان جرينفيل آند كو، وعمل كذلك في مكتب الخزينة والخارجية في المملكة المتحدة.

بعد تنحيه عن منصبه في لجنة الأوراق المالية والاستثمارات المستقبلية في هونج كونج – (الهيئة الرقابية في هونج كونج)، تولى السيد أوين منصب نائب رئيس مجلس إدارة نومورا آسيا هولدينجز ليمتد، وعضو مجلس الاستشارات والتنظيم لدى لويدز لندن، ورئيس مجلس إدارة تيك باسيفيك كابيتال ليمتد، ورئيس مجلس إدارة آي بي دايوا ليمتد، وعضو مجلس إدارة بورصة سنغافورة المحدودة، ومدير سنداي كوميونيكيشنز ليمتد، ويوروبيان كابيتال كو ليمتد وغيرها من شركات وصناديق الاستثمار.

جيه أندرو سبيندلر

جيه آندرو سبيندلر هو الرئيس والرئيس التنفيذي الأول لدى فاينانشال سيرفيسز فولنتير كوربس، وهي شركة خاصة - عامة غير ربحية وتتمثل مهمتها المساعدة في بناء أنظمة مصرفية ومالية جيدة في دول الأسواق الانتقالية والناشئة.

قبل تعيينه في عام 1993، عمل السيد جيه آندرو سبيندلر كنائب أول للرئيس لدى البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، حيث ترأس الجهاز الوظيفي للدراسات المصرفية ودراسات مهام التحليل ونظام الدفعات. وأثناء عمله هناك، ساهم في تطوير إطار عمل رأس المال الذي يستند إلى تقييم المخاطر والذي تم تبنيه من قبل الجهات الإشرافية على البنوك في معظم المراكز المالية في العالم. وقد مثّل البنك الاحتياطي الفيدرالي في لجنة بازل للرقابة المصرفية خلال الفترة من العام 1991 وحتى 1993.

وقبل التحاقه بالعمل لدى البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك في العام 1985، تقلد السيد سبيندلر العديد من المناصب في الإقراض والتخطيط الاستراتيجي لدى بنك كونتيننتال الينوي. وهو زميل في معهد بروكينغز من العام 1980 وحتى العام 1983.

السيد سبيندلر حاصل على درجة الدكتوراه والماجستير في إدارة الأعمال من كلية وودرو ويلسون للشؤون العامة والدولية في جامعة برينستون ودرجة البكالوريوس في السياسة الدولية من جامعة هارفارد. وهو عضو في مجلس العلاقات الخارجية ولجنة بريتون وودس وجمعية السياسة الخارجية.

لجان مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

اللجنة التشريعية

تقوم اللجنة التشريعية بمساعدة المجلس في أداء مهامه في وضع سياسته ومهامه التشريعية، بما في ذلك تطوير التشريعات والقواعد المتعلقة بتنظيم الخدمات المالية التي يتم مزاولتها في أو من مركز دبي المالي العالمي. واللجنة التشريعية مسؤولة عن مراجعة كافة التغييرات التشريعية والتغييرات المقترحة على كتيب القواعد، والحرص على التشاور حولها بالشكل المناسب، ورفع توصية للمجلس بالنموذج النهائي للتغييرات التشريعية المقترحة. يمتلك المجلس صلاحية وضع القواعد أو تعديلها وسيقوم بالتوصية بالتشريع الأساسي ليتم إصداره من قبل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، حاكم دبي.

أعضاء اللجنة التشريعية هم:
• تشارلز فلينت كيو سي (رئيس اللجنة التشريعية)
• عبد الواحد العلماء
• روبرت إل. كلارك
• روبرت أوين
• صائب أيغنر*
• إيان جونستون*
• منى دندن (عضو تنفيذي)*
• بيتر سميث (عضو تنفيذي)*
• مايكل بلير كيو سي (عضو خارجي)**
• بيتر كيسي (عضو خارجي)**

*بحكم منصبه

**يرجى زيارة الموقع الالكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على سيرهم الذاتية.

يقوم المسؤولون التنفيذيون باتخاذ القرارات المتعلقة بمهام اللجنة التشريعية بالتشاور مع رئيس اللجنة. وفي الكثير من الحالات، يتم التركيز على بنود جدول الأعمال نظرًا لأنها تتعلق بالسياسة التنظيمية الدولية ووضع المعايير.

في عام 2015، استكملت اللجنة التشريعية التعديلات على نظام قبول العملاء، وتصنيفهم في سلطة دبي للخدمات المالية، والرسوم التنظيمية المفروضة على مؤسسات الأسواق المرخصة، والمشاركين في تلك الأسواق، والمهام التي تؤديها سلطة دبي للخدمات المالية بصفتها هيئة الإدراج ونظام الصناديق في سلطة دبي للخدمات المالية، بما في ذلك التعديلات على نظام الصناديق العقارية وإدخال صناديق أسواق المال.

تم اعتماد عروض أخرى تهدف إلى مراجعة النشاطات المتعلقة بالتأمين والتي يمكن مزاولتها في المركز أو منه، والمعايير الدولية للاسترداد وحل المؤسسات المالية والبنية التحتية لوضع النظام المناسب لمركز دبي المالي العالمي.

لجنة التدقيق

المهمة الرئيسة للجنة التدقيق هي مساعدة المجلس في أداء مسؤولياته الإشرافية المتعلقة بالإدارة المالية لسلطة دبي للخدمات المالية وأنظمة الرقابة الداخلية وكفاءتها وجودة إجراءات إدارة المخاطر الداخلية. ولا يشغل رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي عضوية لجنة التدقيق.

أعضاء لجنة التدقيق هم:
• جيه أندرو سبيندلر (رئيس لجنة التدقيق)
• فاضل العلي
• سعادة أبورف باجري
• وليد سعيد العوضي (عضو تنفيذي)
• داوني كيغن (عضو تنفيذي)

خلال عام 2015، أشرفت لجنة التدقيق على عمليات التدقيق الخارجي للبيانات المالية لسلطة دبي للخدمات المالية للعام 2014. وقد اتخذت سلطة دبي للخدمات المالية قرارًا خلال عام 2014، ينص على إعداد القوائم المالية بموجب معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وأشرفت لجنة التدقيق على هذا التغيير. حصلت سلطة دبي للخدمات المالية على رأي تدقيق غير كف، من مدققي حساباتها بخصوص البيانات المالية للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2015، فعينت اللجنة أطرافًا خارجية لإجراء عمليات مراجعة مستقلة لائتمان مكافآت نهاية الخدمة لموظفي سلطة دبي للخدمات المالية ومنظومة الصلاحيات الوظيفية لسلطة دبي للخدمات المالية. كما أشرفت اللجنة على عملية التدقيق المستقلة لبرنامج أمن واختراق نظام تكنولوجيا المعلومات وعملية التدقيق الداخلي لفعالية خطة استمرارية الأعمال لسلطة دبي للخدمات المالية، وقد أجرت أطراف ثالثة العمليتين. أجرى كذلك فريق التدقيق الداخلي عملية تدقيق لتنفيذ عملية الإشراف الموضوعي في سلطة دبي للخدمات المالية. ونتيجة للفحص الذاتي المستمر الذي أجرته سلطة دبي للخدمات المالية، أصدرت اللجنة بعض التوصيات لتحسين البرامج. كما أشرفت اللجنة على إعداد واعتماد ميزانية سلطة دبي للخدمات المالية للعام 2016 وأوصت ببعض التغييرات في العرض التقديمي وتضمين مقارنات معبرة أكثر ضمن استعدادت السلطة للعام 2016.

لجنة تقييم المخاطر

تبقى المهمة الرئيسة للجنة المخاطر مساعدة المجلس في تحديد وتقييم المخاطر الخارجية والتنظيمية التي قد تؤثر على قدرة سلطة دبي للخدمات المالية في تحقيق أهدافها التنظيمية أو قد تؤثر سلبًا على سمعة سلطة دبي للخدمات المالية. تقوم اللجنة أيضا بمساعدة المجلس في النظر في تقليل المخاطر المحتملة والفعلية.

أعضاء لجنة تقييم المخاطر هم:
• روبرت أوين (رئيس لجنة تقييم المخاطر)
• عبد الواحد العلماء
• تشارلز فلينت كيو سي
• جيه أندرو سبيندلر
• صائب أيغنر*
• إيان جونستون*
• بيتر سميث (عضو تنفيذي)

*بحكم منصبه

خلال العام 2015، قامت لجنة تقييم المخاطر بعقد ثلاثة اجتماعات وبحث المسائل الرئيسة التالية:

- مراجعة شاملة لدرجة تحمل مجلس الإدارة للمخاطر التنظيمية، بعد مراجعة وتقييم الآثار الناجمة عن عدد من النظريات المستقبلية، مع تقديم تقرير خطي عن درجة تحمل المخاطر لنشرها في سلطة دبي للخدمات المالية؛
- تحديث عملية جرد المخاطر الكلية، والذي تم إعداده من قبل الإدارة التنفيذية لسلطة دبي للخدمات المالية، والذي يحدد المخاطر ذات الأولوية القصوى (والغير متعلقة بالشركات) التي تواجهها سلطة دبي للخدمات المالية، والإجراءات المطبقة حاليًّا للحد من المخاطر أو المخطط تطبيقها ومستوى المخاطر الأخرى التي قد تتعرض لها سلطة دبي للخدمات المالية وما إذا كان يتوجب اعتماد استراتيجيات مختلفة للتقليل من تلك المخاطر في حال كان لا يزال هناك مستوى عالي من المخاطر الأخرى المتبقية؛ و
- رأي المجلس حول عدد من أهم المخاطر الواسعة النطاق التي تواجه سلطة دبي للخدمات المالية، والتي بموجبها يتم توجيه صنع القرار من قبل الإدارة التنفيذية.

قام المجلس لاحقًا ببحث واعتماد درجة تحمل المخاطر، بما في ذلك التقرير الخطي وجرد المخاطر ورأي المجلس حول عدد من أهم المخاطر، كمدخلات لإجراءات التخطيط الاستراتيجي لسلطة دبي للخدمات المالية للعام 2016 وما يليه.

لجنة الحوكمة والترشيحات

إن المهمة الرئيسة للجنة الحوكمة والترشيحات هي مساعدة المجلس في النهوض بمسؤولياته الإشرافية حول عمليات المجلس وإدارته وتحديد الأفراد المؤهلين ليصبحوا أعضاءً في المجلس (بما في ذلك الرئيس التنفيذي) وتطوير برنامج تعاقب وظيفي وتطوير مجموعة من مبادئ حوكمة الشركات والتوصية بها في المجلس.

أعضاء لجنة الحوكمة والترشيحات هم:
• سعادة أبورف باجري (رئيس لجنة الحوكمة والترشيحات)
• اللورد كوري أوف ماريليبون
• جيه أندرو سبيندلر
• صائب أيغنر*
• إيان جونستون*

*بحكم منصبه

أوصت اللجنة بقيام سلطة دبي للخدمات المالية بنشر قانون القيم وأخلاقيات العمل للمجلس وملخص بنتائج كل اجتماع للمجلس، مما يعكس التزام المجلس بالشفافية. كما قامت اللجنة بالنظر في سياسات حماية البيانات والسرية القائمة على حوكمة الشركات وآثارها. ونتيجة لتلك المباحثات، تم اعتماد ممارسات جديدة لتعزيز أمن الاتصالات.

في نهاية العام 2015 أجرت إيغون زيندر عملية مراجعة خارجية لأداء المجلس ولجانه، وتعمل اللجنة حاليًّا مع المجلس لتنفيذ التوصيات الناتجة عن عملية المراجعة.

قدم المسؤولون التنفيذيون للجنة تقارير حول الشكاوى التي تم استلامها خلال عام 2015 وحلولها.

لجنة المكافآت

إن المهمة الرئيسية للجنة المكافآت هي تقديم التوصيات التي ستساعد المجلس في النهوض بمسؤولياته المتعلقة بالموارد البشرية.

تشمل مهام اللجنة عددًا من المسائل المتعلقة بالمكافآت والأداء، والسياسات المطبقة على مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية ومسؤوليها التنفيذيين وموظفيها.

أعضاء لجنة المكافآت هم:
• اللورد كوري أوف ماريليبون (رئيس لجنة المكافآت)
• فاضل العلي
• سعادة أبورف باجري
• روبرت إل كلارك
• صائب أيغنر*
• إيان جنستون*
• عارف سيد (عضو تنفيذي)

*بحكم منصبه

خلال العام 2015، قدمت اللجنة توصياتٍ للمجلس حول التعديلات على مكافآت فريق الإدارة العليا والتعديلات على توزيع الرواتب للعام 2016 بعد إجراء عملية مراجعة تفصيلية وشاملة لهيكل المكافآت واستراتيجية وضع المكافآت لسلطة دبي للخدمات المالية.

كما قدمت اللجنة توصياتٍ للمجلس حول مستوى الحوافز لموظفي سلطة دبي للخدمات المالية، الذي يعكس الأداء عن العام 2015.

قامت اللجنة أيضًا بالنظر في السياسة التي اعتمدتها مسبقًا، والتي تمكن بعض الموظفين من العمل لساعات عمل مرنة أو مُخَفَضَة، دون أن ينتج عن ذلك أي أثر سلبي. تتوقع سلطة دبي للخدمات المالية أن تساهم هذه المرونة في استقطاب الموظفين والاحتفاظ بهم، خاصة الموظفين الذين لديهم أطفال صغار السن أو الذين يواجهون تحديات أخرى تجعل العمل لساعات أطول مهمة صعبة. قد لوحظ أنه منذ تطبيق هذه السياسة، تم منح الموافقة لعدد من الموظفين للسماح لهم بالعمل لساعات تتصف بالمرونة وأنه لم يكن هناك أي أثر سلبي على الكفاءة التشغيلية للمؤسسة.

فريق العمل المعني بالمواطنين الإماراتيين وقادة الغد التنظيميون

فريق العمل المعني بالمواطنين الإماراتيين وقادة الغد التنظيميين هو وسيلة يسعى المجلس من خلالها إلى الارتقاء بتطوير مهارات الموظفين الإماراتيين والإشراف على برنامج قادة الغد التنظيميون، الذي تم تصميمه لتطوير قدرات الموظفين الإماراتيين في سلطة دبي للخدمات المالية. وخلال عام 2015، شملت عضوية فريق العمل أعضاء مختارين من مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا كما يلي:

أعضاء فريق العمل المعني بالمواطنين الإماراتيين وقادة الغد التنظيميين هم:
• جيه أندرو سبيندلر (رئيس فريق العمل المعني بالمواطنين الإماراتيين وقادة الغد التنظيميين)
• فاضل العلي
• عبد الواحد العلماء
• روبرت إل كلارك
• اللورد كوري أوف ماريليبون
• وليد سعيد العوضي (مدير إدارة العلمليات والشؤون المؤسسية)
• منى دندن (المستشار العام وعميد برنامج قادة الغد التنظيميون)
• عارف سيد (رئيس قسم الموارد البشرية)

في العام 2015، واصل الموظفون الإماراتيون تحقيق تقدم في المناصب لدى سلطة دبي للخدمات المالية حيث تمت ترقية عدد من الموظفين الإماراتيين إلى منصب مدير ومدير أول في المؤسسة، كما التحق المواطن الإماراتي عارف سيد للعمل مع فريق الموارد البشرية في منصب رئيس قسم الموارد البشرية.

أقر فريق العمل استراتيجية الموارد البشرية لإعادة تشكيل برنامج قادة الغد التنظيميون، ليتوافق مع مراحل نضج مركز دبي المالي العالمي والمتطلبات الأكثر تطورًا للموظفين التنظيميين المبتدئين. بدأ هذا المشروع في الربع الأخير من العام 2015 وسوف يواصل فريق العمل الإشراف على النتائج المخطط لها.

ودع فريق العمل المستشار العام الأسبق مايكل ريدجواي، وعميد برنامج قادة الغد التنظيميون من العام 2012 وحتى تقاعده في العام 2015 وعبروا عن شكرهم على مساهمته وخبرته الممتازة التي حققت الفائدة للبرنامج أثناء مدة خدمته كعميد. في حين رحب فريق العمل بالعميد الجديد، منى دندن، والتي حلت محل السيد مايكل كمستشار عام. وتملك السيدة منى خبرة عظيمة في العمل مع مواطنين إماراتيين لدى بنك باركليز، حيث كانت مؤسس ورئيس مبادرة المجتمع.

أوصى فريق العمل بتركيز المزيد من الموارد على تدريب وتطوير المشاركين الحاليين في برنامج قادة الغد التنظيميون للعام القادم، إلى جانب موضوع الاستدامة. وسوف يشهد العام 2016 طرح دبلوم معهد الإدارة المعتمد في الإدارة والقيادة، والذي يستهدف المواطنين الإماراتيين وغيرهم لضمان استقطاب والمحافظة على المواهب القيادية في سلطة دبي للخدمات المالية في الأعوام القادمة.

الهيئة القانونية للأسواق المالية

الهيئة القانونية للأسواق المالية هي هيئة الخدمات المالية المستقلة المختصة بمراجعة القرارات التنظيمية وتحديد حالات الإخلال بالتشريعات التي تشرف سلطة دبي للخدمات المالية على تنفيذها واتخاذ الإجراءات التنظيمية ذات العلاقة. يعين مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية أعضاء الهيئة، وهي هيئة مستقلة عمليًّا عن مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين.

تم تعديل اختصاص وصلاحيات الهيئة القانونية للأسواق المالية منذ 21 أغسطس عام 2014 بعد التعديلات التي أجريت على القانون التنظيمي. ويجوز استئناف قرارات الهيئة بشكل قانوني لدى المحاكم.

أعضاء الهيئة القانونية للأسواق المالية هم:
• سعادة ديفيد مايكي سي بي إي كيو سي (رئيس الهيئة القانونية للأسواق المالية)**
• علي مالك كيو سي**
• بانكيم ثانكي كيو سي**
• جيريمي جونتليت اس سي**
• جون إل دوجلاس**
• باتريك ستوري**

**يرجى زيارة الموقع الالكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على سيرهم الذاتية.

المسؤولون التنفيذيون لسلطة دبي للخدمات المالية

إيان جونستون

الرئيس التنفيذي (يرجى الرجوع إلى الصفحة 23 للاطلاع على صورته الفوتوغرافية وسيرته الذاتية).

برايان ستايروولت

مدير عام قسم الرقابة، التحق بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في العام 2008 وعمل كمدير عام منذ العام 2010 .

يشمل قسم الرقابة الإشراف التحوطي والإشراف على سلوك مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية، بما في ذلك: البنوك التجارية وبنوك الاستثمار وشركات التأمين ومدراء الثروات ومكاتب الخدمات الاستشارية والمكاتب التمثيلية. يشرف قسم الرقابة أيضًا على مدققي الحسابات المسجلين ووكالات التصنيف الائتماني. ويقود قسم الرقابة جهود سلطة دبي للخدمات المالية الرامية إلى مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وغيرها من أشكال التمويل غير القانوني فيما يتعلق بالكيانات المنظّمَة المذكورة أعلاه، وكذلك الأعمال والمهن غير المالية المحددة في مركز دبي المالي العالمي.

يملك السيد برايان ستايروولت خبرة واسعة في مجال التنظيم المالي، حيث شغل مناصب في كلا القطاعين العام والخاص. وقد عمل منذ العام 1985 وحتى العام 1996 ، لدى مكتب مراقب العملة لخزينة الولايات المتحدة بصفته مفتش البنك الوطني حيث ركز على تطوير السياسات وتنفيذها وإعادة تأهيل البنوك التي تعاني من المشاكل والمبادرات الخاصة بعمليات الاحتيال المصرفية.

وخلال الفترة من العام 1996 وحتى العام 2008 ، عمل السيد ستايروولت لدى شركة عالمية للاستشارات والإرشاد، حيث ركز اهتمامه على برامج تطوير الأسواق الناشئة، بما في ذلك إدارة مشاريع التطوير الكبرى ومتعددة الأغراض في بولندا وأوكرانيا وقبرص وكزاخستان. تشمل تلك المشاريع قطاعات ومجالات عدة تشمل تطوير القطاع المالي وسياسات وممارسات إدارة المخاطر وأنظمة وضوابط مكافحة غسل الأموال وطرق الإشراف على المجموعات المالية المعقدة.

يشغل السيد برايان ستايروولت منصب رئيس مشارك لمجموعة بازل الاستشارية، وهي منتدى يهدف إلى تعميق المشاركة حول المسائل المتعلقة بالإشراف المصرفي بين لجنة بازل والمشرفين في جميع أنحاء العالم. تعمل مجموعة بازل الاستشارية على تسهيل عملية الحوار الإشرافي الواسع مع الدول غير الأعضاء حول المبادرات الجديدة للجنة بازل، وذلك بجمع كبار الممثلين من مختلف الدول والمؤسسات المالية ومجموعات المشرفين المصرفيين الإقليمية من غير الأعضاء في اللجنة.

منى دندن

مدير عام، والمستشار العام وسكرتير مجلس الإدارة، ورئيس الشؤون القانونية، التحقت بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية بتاريخ 28 سبتمبر 2015، وهي المستشار القانوني الرئيسي لمجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وتتولى، بصفتها سكرتير المجلس، إدارة شؤون المجلس ولجانه.

ترأس السيدة دندن قسم الشؤون القانونية المعني بكافة الشؤون التنظيمية والقانونية الأخرى لسلطة دبي للخدمات المالية. إلى جانب هذه المهام، فالسيدة دندن عميد برنامج قادة الغد التنظيميون الذي يهدف إلى تعزيز مهارات المواطنين الإماراتيين وتزويدهم بالمعرفة حول كافة جوانب الممارسات التنظيمية للخدمات المالية.

قبل التحاقها بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية، أمضت السيدة دندن عدة سنوات في منصب رئيس قسم الشؤون القانونية للأعمال المصرفية للشركات والأفراد لدى بنك باركليز ش.م.ع في الشرق الأوسط.

حصلت السيدة دندن على شهادتها في المحاماة من المملكة المتحدة وهي مرخصة لممارسة المحاماة في انجلترا وويلز وكذلك في هونغ كونغ. وقد أمضت السيدة منى دندن عدة سنوات في العمل كمحامي تجاري لدى مكاتب محاماة دولية في كل من لندن وهونغ كونغ قبل عودتها الشرق الأوسط.

بيتر سميث

مديرعام قسم السياسات والاستراتيجيات، التحق بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في شهر يونيو عام 2012 كرئيس قسم السياسات، لينضم بعدها لقسم السياسات والشؤون القانونية، ويقود المزيد من التطور في ضمن إطار سياسات سلطة دبي للخدمات المالية. انضم إلى اللجنة التنفيذية في مطلع العام 2015 .

يضطلع السيد بيتر سميث بمسؤوليات الإشراف على التخطيط الاستراتيجي لسلطة دبي للخدمات المالية، بما في ذلك دورة تخطيط الأعمال السنوية لسلطة دبي للخدمات المالية، ونهج المؤسسة في تحديد تحمل المخاطر وإدارة المخاطر المحددة غير المتعلقة بالشركات. وهو عضو بديل للجنة الفنية التابعة للرابطة الدولية لمراقبي التأمين. كما شارك أيضًا في مجموعات العمل الخاصة بالرابطة الدولية لمراقبي التأمين، والتي تعمل مؤخرًا على تحسين المبادئ الرئيسة للتأمين.

يملك السيد بيتر سميث حوالي 25 عامًا من الخبرة التنظيمية. وقبل التحاقه بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية، شغل منصب رئيس قسم سياسات الاستثمارات لدى هيئة الخدمات المالية في المملكة المتحدة. كما شغل مناصب عدة في المملكة المتحدة في مجالات السياسة والإشراف والحلول البنكية والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. وقد عمل بيتر سميث منذ العام 2003 وحتى العام2007 بالإعارة مع الهيئة الأوروبية في بروكسل، حيث أشرف على عدد من المسائل التي تشمل الأعمال المصرفية والإشراف على المجموعات المالية وتطوير الهياكل الإشرافية في الاتحاد الأوروبي.

يحمل السيد بيتر سميث درجة الماجستير في العلوم المالية من كلية لندن لإدارة الأعمال.

وليد سعيد العوضي

مدير إدارة العمليات والشؤون المؤسسية، التحق بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في شهر مارس عام 2013، وهو يملك خبرة واسعة حيث شغل مناصب هامة في قطاعات متنوعة شملت الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية والتطوير العقاري والاستثمار والإعلام والاتصالات.

وقد تمكن وليد العوضي من خلال مسؤولياته الدولية والمحلية من تطوير خبراته في مجالات عدة منها التخطيط الاستراتيجي وتحليل توجهات الأسواق والاستخبارات السوقية والمبيعات والتسويق والاتصالات وإدارة المشاريع وتطوير المنتجات وتطوير الأعمال والتميز المؤسسي وإدارة المعرفة.

وقبل التحاقه بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية عمل السيد وليد العوضي كمدير تنفيذي للتسويق والاتصالات في مؤسسة أبوظبي للإعلام ومدير الخدمات المصرفية المميزة لدى مصرف الإمارات الإسلامي ونائب رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد ونائب الرئيس التنفيذي للتسويق لدى بنك دبي حيث قاد الأعمال المصرفية الملكية وإدارة الثروات والعلامات التجارية والاتصالات مع الشركات وتعزيز خدمات العملاء.

تولى السيد وليد العوضي أيضًا منصب المدير الدولي للتسويق والمبيعات ورئيس قسم البحوث التحليلة في سما دبي (إحدى شركات دبي القابضة)، حيث كان مسؤولا عما يزيد عن 20 سوق دولية تمتد عبر الشرق الأقصى وأستراليا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا ودول المشرق العربي (بلاد الشام).

شغل السيد وليد العوضي سابقًا منصب مدير حسابات العملاء، المؤسساتيين المميزين لدى شركة الإمارات للاتصالات.

عارف سيد الكاظم

مدير تنفيذي قسم الموارد البشرية منذ سبتمبر عام 2015. التحق السيد عارف سيد الكاظم بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية بتاريخ 28 سبتمبر 2015 كرئيس قسم الموارد البشرية لدى سلطة دبي للخدمات المالية، وهو إماراتي الجنسية.

يملك السيد عارف ما يتجاوز 27 عامًا من الخبرة في مجال الموارد البشرية في القطاع المالي. قبل التحاقه بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية، تولى السيد عارف عددًا من المناصب العليا منها مدير قسم الموظفين والخدمات الإدارية لدى بنك الإمارات الدولي، ومدير دولي للموارد البشرية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدى ايه ان زد جريندليز بنك، ورئيس قسم الموارد البشرية في الإمارات العربية المتحدة والشرق الأوسط وإفريقيا لدى ايه بي إن آمرو (بنك اسكتلندا الملكي). وقد عمل أيضًا لدى بلاك آند ديكر ومؤخرًا لدى ارابتيك للإنشاءات كمدير قسم الرعاية العمالية والتوظيف.

يحمل السيد عارف دبلوم متقدم في دراسات الأعمال، ودبلوم دراسات عليا في الإدارة من المجلس الوطني لمنح الشهادات الأكاديمية ودرجة الماجستير في دراسات القوى العاملة، وجميعها من المملكة المتحدة.

إيريك سالومونز

مدير تنفيذي ورئيس قسم الأسواق، التحق بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في العام 2007 ولديه خبرة في أسواق المشتقات والأوراق المالية. عمل السيد إيريك سالومونز لمدة 17 عامًا في مراجحة المشتقات وإدارة المخاطر والتنظيم.

شغل السيد إيريك سالومونز منصب مدير مشاريع مسؤول عن ترخيص الأسواق في أوروبا ومركز دبي المالي العالمي والإشراف عليها، حيث اكتسب خبرة واسعة في عمليات الصرف الأجنبي والمقاصة وأنظمة التسوية.

وإيريك سالومونز عضو في اللجنة الدائمة لأسواق مشتقات السلع وتداولات السوق الموازية خارج البورصة للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية.

وقبل التحاقه بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية، عمل السيد إيريك سالومونز لدى هيئة تنظيم الخدمات المالية الهولندية، حيث كان مسؤولًا عن تنظيم البنى التحتية للأسواق، وكان عضوًا في كلية المنظِمين التابعة لبورصة نيويورك يورونكست.

بدأ السيد إيريك سالومونز حياته المهنية كأحد المؤثرين بسوق المشتقات في كل من بورصة يورونيكست ويوريكس لتجار الخيارات في أمستردام منذ عام 1996 وحتى عام 2005، وهو مسجل لدى معهد الأوراق المالية الهولندي وأحد أعضاء الجمعية العالمية لمديري المخاطر.

مارك ماكجينيس

مدير تنفيذي قسم العلاقات الدولية، التحق بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في شهر أغسطس 2005 لإنشاء مكتب العلاقات الدولية في سلطة دبي للخدمات المالية. والسيد مارك ماكجينيس مسؤول عن استشارات الأنشطة الدولية لسلطة دبي للخدمات المالية، وتنسيقها، وتشمل مهامه مذكرات التفاهم التي توقعها سلطة دبي للخدمات المالية.

قام السيد مارك ماكجينيس بإعداد المسودات والتفاوض حول أكثر من 80 مذكرة تفاهم، مما يؤكد التزام سلطة دبي للخدمات المالية بالتعاون الدولي. وقد تولى السيد ماكجينيس منذ شهر أبريل عام 2011 مهامًا إضافية هي سكرتير مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية.

تتجاوز خبرة السيد مارك ماكجينيس في القطاع التنظيمي 30 عامًا، حيث عمل كمدعي عام للدولة قبل الالتحاق بالعمل لدى لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية في عام1991، وتولى مارك ماكجينيس في هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية منصب رئيس الشؤون القانونية للإنفاذ والمنسق الافتتاحي للإنفاذ الدولي ومستشار رئيس مجلس الإدارة ومدير العلاقات الدولية ويتمتع بدرجة مسؤول خدمات أول في الحكومة الأسترالية. عمل السيد مارك ماكجينيس كممثل للجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية فيما يتعلق بالتطبيق ومذكرات التفاهم المتعددة الأطراف للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، ولجنة تنفيذ القوانين الدائمة لتلك المنظمة.

وهو حاليًا عضو في لجنة التقييم للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية ويتولى منصب مقيم أول ضمن الموقعين المعتمدين على مذكرات التفاهم متعددة الأطراف للرابطة الدولية لمراقبي التأمين ويمثل أيضا سلطة دبي للخدمات المالية لدى المنتدى الدولي لمنظِمي التدقيق المستقلين. وفي عامي 2004 و2013 كان أحد الأعضاء في فريق برنامج تقييم القطاع المالي لصندوق النقد الدولي.

يحمل السيد مارك ماكجينيس شهادة البكالوريوس في القانون من جامعة كوينزلاند، وهو محامي مرخص في أستراليا.

ستيفن جلين

مدير تنفيذي أول ورئيس قسم التنفيذ؛ يملك خبرة واسعة في تنظيم الحوكمة وأسواق المال والخدمات والمنتجات المالية والشركات العامة والخاصة. ويساهم ستيفن جلين في تحديد التوجه الاستراتيجي والإداري لسلطة دبي للخدمات المالية.

يضطلع ستيفن جلين بمسؤولية الإنفاذ، وتنظيم الالتزام والامتثال وفق الحوكمة السليمة، والتزامات وسلوك الشركات والتحوط من أجل الوفاء بتلك الالتزامات في مركز دبي المالي العالمي، يمتلك ستيفن جلين خبرة واسعة في تطبيق سبل المعالجة الإدارية والمدنية والجزائية في التحريات المحلية والدولية. وتشمل مجالات خبرته أيضا حوكمة الشركات وأسواق رأس المال والصناديق الاستثمارية المشتركة وإدارة المخاطر والاحتيال ومكافحة غسل الأموال والأوراق المالية وتنظيم الخدمات المالية.

وقد قاد مؤخرًا أول مراجعة موضوعية أجرتها سلطة دبي للخدمات المالية حول الحوكمة المؤسسية المالية في مركز دبي المالي العالمي.

السيد ستيفن جلين حاليًا عضو في اللجنة الرابعة، وهي لجنة فنية تابعة للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، اتحاد يضم عدد من الهيئات تتولى تنظيم أسواق الأوراق المالية والعقود الآجلة في العالم. وقد تولى مؤخرًا قيادة إحدى مبادرات اللجنة الرابعة لتحديد الاستراتيجيات التنظيمية وأفضل الممارسات للجهات التنظيمية للأوراق المالية والخدمات المالية على المستوى العالمي وردع سوء السلوك في أسواق الأوراق المالية والخدمات المالية. وهو أيضًا عضو في مجموعة الفحص التابعة للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، والمسؤولة عن فحص مناطق الاختصاص التي تسعى إلى الانضمام إلى مذكرات التفاهم المتعددة الأطراف مع المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية.

تولى السيد ستيفن جلين سابقًا عدة مناصب عليا لدى مفوضية الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية. حيث كان مسؤولًا عن عدة أقسام بما في ذلك الأسواق والاستثمارات والاستثمارات تحت الإدارة، وتنظيم الخدمات المالية والتحريات الخاصة بالشركات والتحليل المالي. وبصفته منظم للشركات والخدمات المالية في أستراليا، فقد كان مسؤولًا عن الإجراءات التنظيمية لمقاضاة إخفاقات الحوكمة في المؤسسات المالية والشركات المدرجة وغير المدرجة.

وهو محلل للأدلة الجنائية في الشؤون المالية وعضو سابق في لجنة التحريات للمجلس الوطني للمحاسبين الممارسين المعتمدين في أستراليا.

وقبل التحاقه بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية، كان السيد ستيفن جلين المؤسس والمدير التنفيذي لشركة فاينانشال سيرفيسز كومبلاينس، وهي شركة استشارية تقدم خدمات إدارة الامتثال وإدارة المخاطر لقطاع الخدمات المالية الأسترالي.

يحمل السيد ستيفن جلين درجة البكالوريوس والماجستير من جامعات أسترالية.

عملنا

الهيكل التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية 43

أهم مبادرات سلطة دبي للخدمات المالية 46

- هيئات وضع المعايير 47

- برنامج قادة الغد التنظيميون 49

مبادرات الأقسام للعام 2015 50

- قسم الشؤون القانونية – مكتب المستشار العام/ سكرتارية المجلس 50

- قسم السياسات والاستراتيجيات 51

- قسم الرقابة 53

- قسم الأسواق 55

- قسم التنفيذ 57

- قسم العلاقات الدولية 60

- قسم الموارد البشرية 61

- قسم العمليات والشؤون المؤسسية 63

تطلعاتنا 65

الهيكل التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية

قسم السياسات والاستراتيجيات

يضطلع القسم بمسؤولية المحافظة على إطار السياسات لسلطة دبي للخدمات المالية وتطويره، وتقديم المشورة حول الغرض من إطار سياسات سلطة دبي للخدمات المالية لكل من أقسام سلطة دبي للخدمات المالية. يشرف القسم على نهج سلطة دبي للخدمات المالية في التخطيط الاستراتيجي، بما في ذلك دورة تخطيط الأعمال السنوية ومدخلاتها الخاصة بالتخطيط الاستراتيجي العام لمركز دبي المالي العالمي؛ ونهج سلطة دبي للخدمات المالية في إدارة المخاطر، التي تشمل تحديد درجة تحمل المخاطر للمؤسسة والنظر في الحد من المخاطر غير المتعلقة بالشركات في سلطة دبي للخدمات المالية.

يضطلع القسم أيضًا بمسؤولية إعداد تقارير اقتصادية تحليلية وغيرها للاستخدام الداخلي أو النشر حيث يكون ذلك مناسبًا، مع تحليل للتطورات في المجتمع التنظيمي على المستويين العالمي والإقليمي.

قسم الخدمات القانونية

في شهر سبتمبر من العام 2015، انفصلت مهام السياسات و الشؤون القانونية، ونتج عن انفصالها قسم السياسات والاستراتيجيات ودمج الشؤون القانونية مع مهام المستشار العام.

يتولى المستشار العام المسؤوليات الإدارية والإشرافية على قسم الشؤون القانونية، الذي يُعنى بتقديم المشورة والآراء القانونية حول المسائل التي قد تؤثر على سلطة دبي للخدمات المالية. ويشمل ذلك تقديم المشورة حول القوانين والقواعد التي تشرف سلطة دبي للخدمات المالية على تنفيذها وتطبيق التشريعات الأخرى وغيرها من المسائل المتعلقة بمناطق الاختصاص المرتبطة بذلك. يتولى قسم الشؤون القانونية مسؤولية صياغة قوانين وقواعد مركز دبي المالي العالمي التي تشرف سلطة دبي للخدمات المالية على تنفيذها والمحافظة عليها بالإضافة إلى التشاور مع حكومة دبي وسلطة مركز دبي المالي العالمي حول تشريعات مركز دبي المالي العالمي وتشريعات دبي والتشريعات الاتحادية.

يتولى قسم الشؤون القانونية أيضًا مسؤولية تقديم المشورة القانونية حول المسائل التعاقدية وإدارة الدعاوى لسلطة دبي للخدمات المالية في القضايا المقدمة لمحاكم مركز دبي المالي العالمي أو الهيئة القانونية للأسواق المالية.

يتولى المستشار العام مسؤولية تقديم المشورة لمجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية ولجانه حول المسائل القانونية والمسائل المتعلقة بالحوكمة ويقوم المستشار العام بدور سكرتير مجلس الإدارة المتمثلة في إدارة وتنسيق كافة المهام المتعلقة بمجلس الإدارة ولجانه.

كما يشرف المستشار العام على قواعد السلوك المهني وبرنامج قادة الغد التنظيميون لسلطة دبي للخدمات المالية.

قسم الرقابة

يعمل القسم على تقييم مقدمي الطلبات الجدد الراغبين بمزاولة أنشطة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي أو منه لضمان وجود أنظمة وضوابط وترتيبات حوكمة مناسبة، تشمل وجود فريق الإدارة المناسب والملائم، لدى مقدم الطلب.

بعد عملية الترخيص، يتولى قسم الرقابة مسؤولية تقييم المخاطر ومراقبة والحد من المخاطر لجميع الشركات المرخصة التي تعمل في مركز دبي المالي العالمي أو منه. يتولى القسم أيضا الرقابة على عمل مدققي الحسابات المسجلين ووكالات التصنيف الائتماني.

وضمن دور سلطة دبي للخدمات المالية في مكافحة الجرائم المالية في مركز دبي المالي العالمي، يقوم القسم بتسجيل ومراقبة نشاط العديد من أنواع الشركات الأخرى مثل شركات المحاماة والمحاسبة والشركات العائلية وتجار البضائع ذات القيمة العالية والوكلاء العقاريين بهدف مكافحة جرائم غسيل الأموال. وقد تم تصنيف هذه الشركات تحت العنوان الواسع الأعمال والمهن غير المالية المحددة.

يعمل قسم الرقابة وفقًا لمتطلبات واضعي معايير القطاع المالي المعنيين. ويشارك أعضاء القسم بفعالية مع واضعي المعايير المذكورين من خلال مجموعات رئيسة وفرق مختصة بمهام معينة والمشاريع على المستويات الدولية. كما يشارك في العديد من الكليات الإشرافية للمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية والتي لديها أيضا عمليات هامة في مركز دبي المالي العالمي، حيث يشهد دور الكليات الإشرافية أهمية متزايدة بالنسبة للهيئات التنظيمية المضيفة إذ تساعدها على أداء مهامها . ويتعاون القسم ويتواصل بشكل وثيق مع كافة الجهات التنظيمية في الإمارات العربية المتحدة.

قسم الأسواق

يتولى القسم مسؤولية ترخيص بورصة دبي للطاقة وناسداك دبي والإشراف عليهما باستمرار في مركز دبي المالي العالمي والاعتراف بالأعضاء، ومشغلي الأسواق وغرف المقاصة خارج مركز دبي المالي العالمي وإدارة هيئة إدراج للشركات التي تعرض طرح وإدراج الأوراق المالية في مركز دبي المالي العالمي. ويحتفظ قسم الأسواق بقائمة الأوراق المالية الرسمية لمركز دبي المالي العالمي.

قسم التنفيذ

يعمل قسم التنفيذ على التحقيق في خروقات قوانين وقواعد مركز دبي المالي العالمي التي تشرف سلطة دبي للخدمات المالية على تنفيذها. يقوم القسم باتخاذ الإجراءات في الحالات التي قد يسبب فيها سوء التصرف المشتبه به الضرر لقطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي. ويتمثل هدفه العام في تجنب أي تصرف يسبب (أو قد يسبب) الضرر لسمعة المركز والكشف عن مثل ذلك التصرف ومنعه.

قسم العلاقات الدولية

يتولى القسم إدارة وتنسيق دور سلطة دبي للخدمات المالية في كافة المسائل الدولية بما في ذلك جهودها الثنائية ومتعددة الأطراف مع نظرائها على المستويين الإقليمي والدولي. يتولى القسم أيضًا إدارة مشاركة سلطة دبي للخدمات المالية مع واضعي المعايير المالية العالمية.

قسم الموارد البشرية

يتولى القسم مهام استقطاب الكفاءات والتطوير وإدارة المكافآت. وتشمل مهام القسم كافة الأمور المتعلقة بموظفي سلطة دبي للخدمات المالية، وخاصةً ما يتعلق منها بالأداء المستمر وتطوير مهارات الموظفين والاحتفاظ بهم. ويعد توظيف وتدريب المواطنين الإماراتيين للمهن التنظيمية من خلال برنامج قادة الغد التنظيميون أحد أبرز أنشطة التطوير الرئيسية للقسم.

قسم العمليات والشؤون المؤسسية

يتألف القسم من دوائر المالية وتكنولوجيا المعلومات والإدارة والاتصال المؤسسي والمشاريع والتخطيط والتميز المؤسسي وإدارة الشركاء الاستراتيجيين . ويشكل القسم الأساس والبنية التحتية التشغيلية والتكنولوجية من أجل ضمان إدارة سهلة وسلسة في سلطة دبي للخدمات المالية. ويطبق القسم مبادئ التميز وإدارة المعرفة لتكون سلطة دبي للخدمات المالية مؤسسة عالمية تساهم في الاقتصاد المحلي وتعقد شراكات دولية.

أهم مبادرات سلطة دبي للخدمات المالية

يسلط هذا القسم الضوء على أهم مبادرتين قامت بها سلطة دبي للخدمات المالية، من خلال التعاون الداخلي عبر الأقسام، وتركيز الوقت والموارد من أجل المساهمة في وضع المعايير الدولية مع الهيئات الدولية المختصة وتعزيز تطوير برنامج قادة الغد التنظيميون. وقد عززت هذه المبادرات انتشارها الواسع في المؤسسة وساعدت على تحديد أهم الأنشطة على مستوى سلطة دبي للخدمات المالية لعام 2015.

هيئات وضع المعايير

مساهمة سلطة دبي للخدمات المالية

تتولى سلطة دبي للخدمات المالية إدارة نظام تنظيمي يتفق مع المعايير الدولية ويوفر لشركات مركز دبي المالي العالمي إطار عمل مستقر ومتوقع ومعترف به عالميًا.

كما هو الحال في السنوات السابقة، لم يقف عمل سلطة دبي للخدمات المالية على اعتماد المعايير الدولية المتطورة بل يتعداه ليشمل المساهمة في تطويرها والحرص على أن تعكس تلك المعايير احتياجات مناطق الاختصاص مثل مركز دبي المالي العالمي. وقد شملت مهامنا في العمل مع هيئات وضع المعايير الدولية الرئيسة في عام 2015 مشاركتنا المباشرة في عمل تلك الهيئات، حيث تولت سلطة دبي للخدمات المالية الأدوار التالية:

- مراقب في لجنة بازل للإشراف المصرفي؛
- عضو في اللجنة الفنية للرابطة الدولية لمراقبي التأمين؛
- عضو في مجموعة التوجيه للجنة النمو والأسواق الناشئة والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية؛ و

خلال العام 2015، قاربت لجنة بازل والرابطة الدولية لمراقبي التأمين والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية على استكمال السياسات والمعايير الجديدة استجابةً للأزمة المالية العالمية، وذلك بتحفيز وإشراف مجموعة العشرين وبالتنسيق مع مجلس الاستقرار المالي. وتضمن ذلك مراجعة كل من المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية والرابطة الدولية لمراقبي التأمين لمبادئها ومنهجيتها في قياس الفعالية الإشرافية لأعضائهما والعمل على وضع معايير لحل المؤسسات المالية العالمية الهامة والبارزة، بالإضافة إلى إجراء تحسينات على مذكرة التفاهم متعددة الأطراف الحالية لها.

الأعمال المصرفية

يتولى المدير العام لقسم الرقابة لدى سلطة دبي للخدمات المالية منصب الرئيس المشارك لمجموعة بازل الاستشارية، ويقوم بدوره كمراقب في لجنة بازل للإشراف المصرفي. توفر مجموعة بازل الاستشارية مساحة للأعضاء لتقديم الملاحظات للجنة بازل ومختلف الفرق المتخصصة ومجموعات العمل حول المبادرات الجديدة. خلال عام 2015، قامت مجموعة بازل الاستشارية بإصدار أوراق تعالج الاندماج المالي وتطبيق مبادئ بازل الرئيسة للإشراف المصرفي الفعال.

في عام 2015، واصلت لجنة بازل تعزيز الإطار التنظيمي الدولي للبنوك العالمية وحققت إنجازًا كبيرًا في الإصلاحات التي تبعت الأزمة، بما في ذلك إجراءات الحد من التقلبات المفرطة في الأصول التي تنطوي على مخاطر عالية. ومن بين عدد من النشرات التي تصدرها، كانت النشرات حول المعايير النهائية لحوكمة الشركات ومخاطر السيولة ومتطلبات الإفصاح والمبادئ التوجيهية لتحديد البنوك الضعيفة والتعامل معها هي الأكثر صلة بسلطة دبي للخدمات المالي. كما قامت لجنة بازل، بالاشتراك مع مجلس الاستقرار المالي، بتطوير معايير حول القدرة على استيعاب الخسارة الكلية للبنوك العالمية الهامة نظاميًا بهدف تسهيل حلها دون الحاجة لاستخدام الأموال العامة. كما قامت لجنة بازل بالتشاور حول النهج الموحد للمخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية ومخاطر الفائدة في السجل المصرفي والمسائل المتعلقة بسجل التداول لأحد البنوك.

التأمين

في قطاع التأمين، يمثل الرئيس التنفيذي سلطة دبي للخدمات المالية في اللجنة الفنية للرابطة الدولية لمراقبي التأمين. وضمن مساهمة الرابطة الدولية لمراقبي التأمين في تعزيز الاستقرار المالي، واصلت اللجنة الفنية التركيز على مجالين هامين وهما:

- تطوير المعايير في سياق إطار العمل المشترك للإشراف على مجموعات التأمين الناشطة دوليًا. حيث قامت خلال العام 2015، بإجراء فحص ميداني كمي ونوعي لإطار العمل المقترح مع المتطوعين من مجموعات التأمين الناشطة دوليًا، من أجل المعايرة النهائية واعتماد إطار العمل المشترك رسميًا في العام 2019؛ و
- تطبيق معيار تحليل المخاطر والخسائر المطبق على شركات التأمين، و معيار متطلبات رأس المال الأساسية، الذي تم اعتماده في العام 2014، على شركات التأمين العالمية الهامة نظاميًا؛
- تطوير معيار رأسمال التأمين الذي سوف يطبق على مجموعة أوسع من شركات التأمين، مع اعتماد هذا الإصدار الأول كجزء من إطار العمل المشترك في العام 2019؛ و
- تطوير معايير لحل شركات التأمين بما في ذلك النظر في تعزيز قدرتها على استيعاب الخسائر.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن سلطة دبي للخدمات المالية هي أيضًا عضو في فريق عمل مراجعة المواد الإشرافية الذي بدأ عمله في عام 2015 بتفويض يخوله مراجعة صياغة العديد من مبادئ التأمين الرئيسة والإشراف على مدى تطابق النشرات الإشرافية للرابطة الدولية لمراقبي التأمين.

كذلك، رئيس قسم العلاقات الدولية لدى سلطة دبي للخدمات المالية هو عضو في فريق عمل الهيئات التي انضمت إلى مذكرة التفاهم المتعددة الأطراف للرابطة الدولية لمراقبي التأمين، والتي تعمل على تقييم الطلبات المقدمة من الدول للانضمام إلى مذكرة التفاهم المتعددة الأطراف للرابطة الدولية لمراقبي التأمين، وهي مبادرة هامة أخرى.

الأوراق المالية والأسواق

في قطاع الأوراق المالية، فإن الرئيس التنفيذي لدى سلطة دبي للخدمات المالية، وبصفته عضو في مجموعة التوجيه للجنة النمو والأسواق الناشئة التابعة للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، عضو أيضًا في مجموعة السياسات الفنية لتبادل النتائج التي تتوصل اليها لجان السياسات للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية مع أعضاء لجنة النمو والأسواق الناشئة وتحديد وإلقاء الضوء على المسائل التي تؤثر على الأسواق الناشئة. وضمن مساهمتها، قامت سلطة دبي للخدمات المالية بصياغة تقرير للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية بشكل مشترك مع الجهات التنظيمية التركية والماليزية حول تسهيل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال أسواق المال في الأسواق الناشئة. وقد سلطت هذه المهمة الضوء، على خبرة سلطة دبي للخدمات المالية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومكانتها كمرجع لتقديم المشورة حول أفضل الممارسات.

تشارك سلطة دبي للخدمات المالية أيضًا في ثلاث لجان أخرى للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية:

- رئيس قسم التنفيذ هو عضو في لجنة الإنفاذ والتعاون (اللجنة الرابعة) ومجموعة الفحص. في عام 2015، قام مجلس المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية بنشر تقرير اللجنة الرابعة حول مبادئ الردع الموثوق في تنظيم الأوراق المالية. قادت سلطة دبي للخدمات المالية الجهود للعمل على هذا التقرير، كما قامت المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية بعرضه خلال اجتماعها السنوي في لندن كأداة مرجعية لاستخدامات الجهات التنظيمية الدولية من أجل تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية. بالإضافة إلى عملها المتمثل في مناطق الاختصاص المقدمة لطلب الانضمام

إلى مذكرة التفاهم المتعددة الأطراف للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، فقد عملت مجموعة التوجيه على تطوير مذكرة تفاهم متعددة الأطراف محسنة. ستحدد مذكرة التفاهم المتعددة الأطراف المحسنة معايير جديدة للتعاون التنظيمي الدولي كما سوف تعزز التعاون والفعالية التنظيمية على المستوى العالمي؛

- رئيس قسم الأسواق لدى سلطة دبي للخدمات المالية هو عضو في لجنة أسواق العقود الآجلة للسلع (اللجنة السابعة). وفي العام 2015، ركزت هذه اللجنة على دراسة تأثير مستودعات تخزين السلع في تحديد الأسعار في عقود مشتقات السلع المدرجة في البورصات، ومن المتوقع أن يتم استكمال هذه الدراسة في العام 2016. كما استمرت اللجنة السابعة في مراقبة تنفيذ مبادئ مؤسسات إعداد التقارير المتعلقة بالأسعار؛ و
- رئيس قسم العلاقات الدولية لدى سلطة دبي للخدمات المالية عضو في لجنة التقييم واللجنة الفرعية لفريق الإنفاذ الذي يعمل على مراجعة وتحديث منهجية المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، بأسلوب يعكس معايير المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية ضمن الإجراءات المناسبة للتنظيم الفعال للأوراق المالية. وقد تم تحقيق إنجاز كبير في عملية مراجعة المبادئ والمنهجية على حد سواء، وهي الأولى من نوعها منذ العام 2012.

التمويل الإسلامي

تساهم سلطة دبي للخدمات المالية بفعالية في تطوير قطاع التمويل الإسلامي بشكل عام وتطوير وتنفيذ معايير التمويل الإسلامي العالمية.

وتتركز مساهمة سلطة دبي للخدمات المالية في مشاركتها لجهود مجلس الخدمات المالية الإسلامية. فالرئيس التنفيذي لدى سلطة دبي للخدمات المالية هو عضو في المجلس التابع لمجلس الخدمات المالية الإسلامية وقد عمل رئيسًا لقسم التمويل الإسلامي لدى سلطة دبي للخدمات المالية (وحتى استقالته في العام 2015) كعضو في اللجنة الفنية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية وكنائب رئيس مجموعة العمل لمجلس الخدمات المالية الإسلامية المكلفة بتطوير المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي. وهناك ممثل عن سلطة دبي للخدمات المالية في مجموعات العمل المعنية بحوكمة تعهدات التكافل وسوق المال الإسلامي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية. تم تشكيل المجموعة الثانية في عام 2015 للنظر في وضع معايير لنظام إفصاح فعال لمنتجات سوق رأس المال الإسلامي. ومع زيادة التركيز التنظيمي على معايير حماية المستثمر والإفصاح السليم والشفافية، تهدف مجموعة العمل إلى تعزيز الإطار التنظيمي الكلي وتشجيع المزيد من النشاط عبر الحدود.

بالإضافة إلى ذلك، فإن سلطة دبي للخدمات المالية هي عضو في المجموعة الاستشارية حول الأدوات المتوافقة مع الشريعة ومعاملات مجلس معايير المحاسبة الدولية.

هيئات وضع المعايير الأخرى

بالإضافة إلى مساهمات سلطة دبي للخدمات المالية دوليًا في عام 2015 في أنشطة هيئات وضع المعايير الدولية المبينة آنفًا، فقد ساهمت أيضًا في العمل مع هيئات وضع معايير أخرى، خاصة في مجال مكافحة غسل الأموال. فمن خلال عملنا مع فريق عمل الإجراءات المالية، والتدقيق، من خلال ممثلنا في المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين.

ساهمت سلطة دبي للخدمات المالية في العمل مع فريق العمل المعني بمهام حوكمة بورصات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكذلك فريق عمل المنظمة المعني بأسواق المال.

أيضًا، ساهمت سلطة دبي للخدمات المالية بفعالية في العمل مع المنتدى العالمي الخاص بالشفافية وتبادل المعلومات في المجال الضريبي، التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في عملية مراجعة قام بها النظراء لإطارنا القانوني وممارساتنا القانونية.

مبادرات الأقسام للعام 2015

برنامج قادة الغد التنظيميون

في العام 2015، واصلنا التركيز على تطوير المواطنين الإماراتيين ودعمهم من أجل تحقيق التميز، وسوف نواصل هذه الجهود في العام 2016. وعقب عملية المراجعة التامة والشاملة للبرنامج التي أجريت في العام 2014، بدأنا العمل على تطوير الرؤية الجديدة لبرنامج قادة الغد التنظيميون.

واستعدادًا للذكرى السنوية العاشرة لبرنامج قادة الغد التنظيميون، فإن هدفنا هو إعادة التركيز على البرنامج لتلبية احتياجات التعلم للمواطنين الإماراتيين وسلطة دبي للخدمات المالية نظرًا لاستمرار مركز دبي المالي العالمي بالنمو والنضج. ويعمل عدد كبير من موظفينا على تطوير مواد تعليمية جديدة مبنية على التقنيات الجديدة في تعليم الكبار. يتمثل دور أولئك الموظفين في تحديد مخرجات التعلم الهامة لموظفينا الجدد وتطوير نماذج التدريب والخبرات العملية التي تدعمها.

وقد تم تعيين عميد جديد للبرنامج، حيث استلمت منى دندن، المستشار العام لسلطة دبي للخدمات المالية، مهام هذا الدور الاستشاري الهام في يناير 2016. وسوف تعمل السيدة منى على دعم فريق قادة الغد التنظيميين وتوجيه بعض موظفينا الإماراتيين. وتشغل السيدة منى أيضًا مقعدًا في فريق العمل المعني بالمواطنين الإماراتيين وقادة الغد التنظيميين لدى سلطة دبي للخدمات المالية ويتضمن فريق العمل عدد من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا لسلطة دبي للخدمات المالية.

وقد واصل برنامج قادة الغد التنظيميون خلال هذه الفترة، تدريب وتطوير الخريجين الإماراتيين الذين قاموا في السنة الثانية من التحاقهم بالبرنامج بتعزيز تدريبهم بالخبرة العملية في مختلف الأقسام التنظيمية للسلطة بالإضافة إلى الخبرة التجارية لدى مؤسسات مالية مرموقة داخل وخارج مركز دبي المالي العالمي.

وتسعى سلطة دبي للخدمات المالية إلى بناء قدراتها القيادية الإماراتية وتطويرها في المستقبل من خلال طرح دبلوم معهد الإدارة المعتمد في الإدارة والقيادة في الربع الأول من العام 2016. وسوف تساهم هذه المبادرة في موضوعنا الاستراتيجي المتعلق بالاستدامة للمؤسسة كما سوف تعمل على بناء قدرات المواطنين الإماراتيين ليصبحوا قادة الغد التنظيميين.
وأخيرًا، سوف تواصل سلطة دبي للخدمات المالية استقطاب المواهب الشابة من الجامعات الرائدة ومن المقرر أن تبدأ عملية البحث عن تلك المواهب من الخريجين في يناير من العام 2016، من أجل الالتحاق ببرنامج قادة الغد التنظيميون ابتداءً من سبتمبر 2016.

قسم الشؤون القانونية – مكتب المستشار العام/ سكرتارية المجلس

انفصل قسم الشؤون القانونية، الذي كان يشكل سابقًا جزءًا من قسم السياسات والشؤون القانونية وتم دمجه مع مكتب المستشار العام وسكرتارية المجلس ليتم تشكيل قسم شؤون قانونية جديد في نهاية العام 2015. وخلال العام 2015، قدم فريق الشؤون القانونية خدماتٍ قانونيةً داخلية تتعلق بصياغة التشريعات في كافة مبادرات السياسات المحددة بموجب مبادرات قسم السياسات والاستراتيجيات التي تم إصدارها أو القيام بها بعد التشاور.

قام الفريق بتقديم المشورة للأقسام التشغيلية حول الإشراف وتنفيذ القوانين والقواعد التي تشرف سلطة دبي للخدمات المالية على تنفيذها وتطبيق التشريعات والمسائل المتعلقة بمناطق الاختصاص المرتبطة بذلك. كما تولى الفريق إدارة عملية مراجعة مسودة التشريعات الاتحادية وتشريعات دبي وقام بمساعدة اللجنة التشريعية العليا في تلك المسائل. قام الفريق أيضًا بتقديم النصح والمشورة فيما يتعلق باستفسارات التراخيص المعقدة المتعلقة بهياكل المجموعات الدولية.

يتولى القسم أيضًا مسؤولية إدارة لجنة القواعد والإعفاءات لسلطة دبي للخدمات المالية وتقديم الدعم والخدمات القانونية وشبه القانونية للجنة توجيه القرارات ولجنة صنع القرار. أما الدعاوى، فقد شارك فريق الشؤون القانونية، في النصف الثاني من العام 2015، في الرد على الطعن الأول المقدم على أحد قرارات سلطة دبي للخدمات المالية لدى الهيئة القانونية للأسواق المالية التي تأسست حديثًا، من بين أمور أخرى.

قدم المستشار العام المشورة لمجلس الإدارة واللجان التابعة له والمسؤولين التنفيذيين حول حوكمة الشركات والالتزامات القانونية وإعداد التقارير والإجراءات الإدارية والمخاطر التي واجهتها سلطة دبي للخدمات المالية في العام 2015. كما قدم المستشار العام عروضًا حول القواعد الأخلاقية والنزاهة لكافة موظفي سلطة دبي للخدمات المالية.

تولى المستشار العام أيضًا إدارة عملية مراجعة وتجديد مختلف العقود والتصاريح ووثائق التأمين وشارك في لجنة المستخدمين لمحاكم مركز دبي المالي العالمي.

وأخيرًا، تولى المستشار العام دور سكرتير المجلس في إدارة أعمال مجلس الإدارة واللجان التابعة له، بما في ذلك إعداد جداول أعمال الاجتماعات ومحاضر الاجتماعات والاحتفاظ بسجلات انتسابات أعضاء المجلس وغيرها من الإفصاحات.

قسم السياسات والاستراتيجيات

انفصل قسم السياسات والاستراتيجيات، الذي كان يشكل سابقًا جزءًا من قسم السياسات والشؤون القانونية، عن فريق الشؤون القانونية في نهاية العام 2015.

قسم السياسات

خلال العام 2015، استكمل قسم السياسات والاستراتيجيات عددًا من المشاريع المتعلقة بالسياسات، والتي شملت ما يلي:

- إجراء تعديلات هامة على قواعد قبول العملاء وتصنيفهم لدى سلطة دبي للخدمات المالية. وقد تم التشاور حول ذلك في الورقة الاستشارية رقم 97 (CP97)، ودخلت القواعد الجديدة حيز التنفيذ في الأول من أبريل. كما قام القسم بإعداد مستند أسئلة وأجوبة نُشر على موقع سلطة دبي للخدمات المالية الالكتروني. وسوف يتم تحديث هذا المستند عند استلام أسئلة جديد من الشركات ومستشاريها؛
- إدخال عدد من التغييرات على الرسوم التنظيمية المفروضة على مؤسسات الأسواق المرخصة والمشاركين في تلك الأسواق والرسوم مقابل مهام سلطة دبي للخدمات المالية بصفتها هيئة الإدراج (والتي تم التشاور حولها في الورقة الاستشارية رقم 100 (CP100). وقد دخلت معظم هذه التغييرات حيز التنفيذ في الأول من أغسطس، وتسري بقية التغييرات اعتبارًا منذ الأول من يناير عام 2016؛ و
- تعزيز نظام الصناديق لسلطة دبي للخدمات المالية. ويشمل ذلك التعديلات على نظام الصناديق العقارية وإدخال صناديق سوق المال كنوع من الصناديق المتخصصة (والذي تم التشاور حوله خلال العام 2015 في الورقة الاستشارية رقم 102 (CP102). تسري هذه التغييرات اعتبارًا منذ الأول من فبراير عام 2016.

عمل قسم السياسات أيضًا خلال العام 2015 مع عدد من الزملاء لنشر ورقتين استشاريتين حول مواضيع متنوعة. وقد أصدر مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية في ديسمبر القواعد الناتجة عن الورقة الاستشارية الأولى، رقم 101، وتسري هذه التغييرات اعتبارًا منذ الأول من فبراير عام 2016. وقد أصدر المجلس أيضًا الورقة الاستشارية الثانية، رقم 104، في ديسمبر.

وخلال العام 2015 تم تنفيذ بعض الأعمال المتعلقة بأنشطة التأمين التي يمكن مزاولتها في مركز دبي المالي العالمي أو منه، حيث تم إصدار الورقة الاستشارية رقم 103 في شهر نوفمبر. وكذلك قامت لويدز لندن بفتح مكتب لها في مركز دبي المالي العالمي بتاريخ 11 مارس. ويواصل موظفو قسم السياسات والاستراتيجيات مع لويدز بحث أنشطة الشركة في مركز دبي المالي العالمي والتنظيمات التي تخضع لها.

واصل فريق السياسات دعم سلطة مركز دبي المالي العالمي في مراجعتها لقانون شركات مركز دبي المالي العالمي (قانون مركز دبي المالي العالمي رقم 2 لسنة 2009). وتهدف عملية المراجعة إلى تحديث القانون وزيادة فعاليته وسهولة استخدامه.

ويواصل قسم السياسات عمله حول مجموعة واسعة من المواضيع الأخرى، مدفوعًا بأربعة عوامل، أولًا، القضايا الناتجة عن استجابة السياسات العالمية للأزمة المالية، كالبحث عن نظام تعافي يوفر حلولًا مناسبة لمركز دبي المالي العالمي ومعرفة ما إذا كانت هناك حاجة لتنظيمات إضافية لنشاط المشتقات المتداولة خارج البورصات لدى الشركات التي تنظمها سلطة دبي للخدمات المالية.

ثانيًا، نقوم بمراجعة إطارعملنا الحالي في بعض المجالات، ومنها مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ ومراجعة الأنشطة التنظيمية المتعلقة بالمكاتب التمثيلية للتأكد من ملاءمتها للتواجد في مركز دبي المالي العالمي؛ والنظر إلى القواعد الخاصة بنا في ضوء الخبرة الإشرافية التي اكتسبناها مؤخرًا.

ثالثًا، حددنا بعض المجالات المتعلقة بالقواعد الخاصة بنا والتي يمكن إخضاعها لبعض التحسينات لتسهيل القيام بالأعمال مع سلطة دبي للخدمات المالية وتسهيل أنشطة الشركات التي ترغب بمزاولة أعمالها ونشاطاتها المالية في أو من مركز دبي المالي العالمي. وتشمل عزمنا على تسهيل القيام بالأعمال بين الشركات (بما في ذلك الشركات التي ما زالت في في مراحل تقديم الطلب) وسلطة دبي للخدمات المالية إلكترونيًا عبر الانترنت، ونعتزم التشاور حول ذلك في العام 2016. كما أننا ننظر في تعزيز أنظمتنا الخاصة بإدارة الصناديق من خلال وضع منصات للصناديق ولإدراجها.

رابعًا وأخيرًا، نقوم بوضع سياسات للنظر في طريقة استجابة سلطة دبي للخدمات المالية للاستخدام المتزايد للتكنولوجيا في قطاع الخدمات المالية. إن الزيادة في نماذج الأعمال المعتمدة على التكنولوجيا المالية «فينتيك» تعني أن سلطة دبي للخدمات المالية بحاجة إلى النظر في كيفية الاستجابة للمستجدات مثل التمويل الجماعي واستخدام تكنولوجيا بلوك تشين (blockchain)، والحاجة لتنظيم تلك المستجدات.

لقد ساهم قسم السياسات والاستراتيجيات في تطوير المعايير الدولية لأنظمة الخدمات المالية في العام 2015، حيث شارك الموظفون في أنشطة اللجان المختلفة التابعة للرابطة الدولية لمراقبي التأمين. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بما يلي:

- الإشراف على الاستشارات الصادرة عن هيئات وضع المعايير الدولية وتقديم الملاحظات نيابة عن سلطة دبي للخدمات المالية؛
- المشاركة في عمليات المسح، بما في ذلك عمليات مراجعة النظراء التي أجرتها المنظمات الدولية؛ و
- بذل الجهود لتعزيز العلاقات مع الجهات التنظيمية الأخرى، خاصةً في المنطقة، من خلال تبادل الخبرات.

إطار عمل المخاطر

واصل قسم السياسات والاستراتيجيات إدارة وتطوير إطار عمل سلطة دبي للخدمات المالية لتقييم المخاطر التنظيمية وإجراء مراجعة لتحديد قدرة الشركات على تحمل مخاطر محددة تتعلق بالشركات والقيام بعملية جرد للمخاطر الهامة (غير المتعلقة بالشركات).

فيما يتعلق بقدرة تحمل سلطة دبي للخدمات المالية للمخاطر، فقد تم تبليغ الموظفين بذلك بهدف توجيه عملية صنع القرار وتحديد أولويات المسائل في الأنشطة الإشرافية والتنظيمية اليومية لسلطة دبي للخدمات المالية.

وبالنسبة لجرد المخاطر، فقد تم وضع خطة للحد من مخاطر محددة. ويتم إعداد التقارير حول الإنجاز الذي يتم تحقيقه في هذا الشأن مرتين سنويًا يُقدم إلى قسم السياسات والاستراتيجيات، ليتم مناقشته وبحثه داخليًا، ويتم ايضًا إعداد تقارير دورية للجان المجلس حول مخاطر معينة، حسبما هو مشار إليه بموجب تقرير لجنة المخاطر.

الاستراتيجيات وتخطيط الأعمال

إن فريق السياسات والاستراتيجيات مسؤول عن تحليل عدد من المجالات إن فريق السياسات والاستراتيجيات مسؤول عن تحليل مجالات عدة تساهم في التخطيط الاستراتيجي لسلطة دبي للخدمات المالية. تشمل المخرجات خطة عمل سلطة دبي للخدمات المالية التي يقوم الفريق بإعدادها ويتم نشرها كل عامين، عن العامين المقبلين. خلال الفترة الفاصلة، يتم أيضًا إعداد نسخة داخلية من خطة العمل. وفي العام 2015، واصل الفريق تحليل التطورات الاقتصادية والسياسية وغيرها من التطورات المتعلقة بعمليات سلطة دبي للخدمات المالية وإعداد التقارير حولها، بالإضافة إلى إعداد التقارير حول التطورات التي تشهدها أعمال هيئات وضع المعايير الدولية. وأخيرًا، ساهم فريق الاستراتيجيات والسياسات خلال العام 2015، في مراجعة بيانات رؤية ورسالة سلطة دبي للخدمات المالية.

أنشطة التواصل التي تم تنفيذها خلال العام

في فبراير، عقد فريق السياسات والاستراتيجيات في مارس جلسة تواصل في مركز المؤتمرات في مركز دبي المالي العالمي، حضرها أكثر من 200 شخص، لتقديم الملاحظات حول النظام المعدل لتصنيف العملاء. كما اغتنمنا هذه الفرصة لتذكير الشركاء الاستراتيجيين بالتغيرات التي أجريناها في العام 2014 والتي تتعلق بصنع القرار في سلطة دبي للخدمات المالية، بما في ذلك إلغاء لجنة الطعون التنظيمية وتوسيع نطاق اختصاص الهيئة القانونية للأسواق المالية. وقد تحدّث فريق السياسات والاستراتيجيات في عدد من الندوات والدورات التدريبية أيضًا التي انعقدت خلال السنة كجزء من عمل سلطة دبي للخدمات المالية مع الشركاء الاستراتيجيين.

قسم الرقابة

نظرة شاملة

يتولى قسم الرقابة مراقبة المخاطر التحوطية ومخاطر مزاولة الأعمال، على المستويين الكلي والجزئي على حد سواء، من أجل ضمان المحافظة على الاستقرار المالي في مركز دبي المالي العالمي، بما يتفق مع أهداف سلطة دبي للخدمات المالية والمعايير الدولية.

ويواصل القسم تحقيق النمو في الحجم وفي الخبرات بشكل يمكنه من القيام بمهامه مع مجموعة متنوعة وواسعة من نماذج الأعمال ومن أنواع المخاطر للشركات التي ننظمها. ويشمل عددها 402 شركة مرخصة، و16 مدقق مسجل، و3 وكالات تصنيف ائتماني و 100 من المؤسسات الغير مالية التي تعمل في مركز دبي المالي العالمي من أجل الامتثال بتشريعات مكافحة غسل الأموال فقط. ونحن نواصل تنقيح وتعديل نظام الإشراف الخاص بنا من خلال تقييم المخاطر، للتركيز على الكيانات التي تشكل أعلى مستوى من المخاطر، مع تجنب العبء التنظيمي غير الضروري للشركات التي تتمتع بإدارات جيدة وذات مخاطر أقل.

وعلى مدار العام، قمنا بوضع جدول من أجل إعداد تقارير مالية جديد تتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. تعمل التقارير المعدلة وآلية الإرسال، المعروفة باسم EPRS، على تزويد المشرفين ببيانات محسنة حول الرقابة التحوطية ورقابة مزاولة الأعمال على حد سواء. وقد عمل قسم الرقابة مع المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات لدى سلطة دبي للخدمات المالية لتطوير أدوات وبرامج ذكية تسمح بحد أدنى من التدخل دون التعدي على أهدافنا التنظيمية.

نظرًا لأن المؤسسات المالية التي تعمل في مركز دبي المالي العالمي غالبًا ما تشكل جزءًا من مؤسسات مالية كبرى وفعالة دوليًا، فقد شاركت سلطة دبي للخدمات المالية في 8 كليات إشرافية. بالإضافة إلى ذلك فنحن نتواصل بشكل مباشر ومستمر مع الجهات التنظيمية الإماراتية والإقليمية حول المؤسسات ذات المصلحة المشتركة. وقد عقدنا أيضًا عددًا من فعاليات التواصل على مدار العام مع مختلف الشركاء الاستراتيجيين في مركز دبي المالي العالمي، بما في ذلك الشركات المرخصة، والأعمال والمهن غير المالية المحددة وغيرها من مقدمي الخدمات. وحسب رأينا، فإن الاتصالات الرسمية وغير الرسمية تشكل عنصرًا هامًا لتحقيق أهدافنا التنظيمية.

عمليات المراجعة الموضوعية

في ضوء الدور الهام الذي تؤديه شركات مركز دبي المالي العالمي في دعم التجارة في المنطقة، قمنا بإجراء عملية مراجعة موضوعية لأنشطة التمويل التجاري لشركات مركز دبي المالي العالمي. وسوف نقوم بالنظر في المخاطر التحوطية المرتبطة بالتمويل التجاري وكذلك مخاطر مزاولة الأعمال، مع التركيز بشكل خاص على كيفية تعامل الشركات المرخصة مع بيئة العقوبات الدولية المتزايدة التعقيد وفيما إذا كانت تمتلك أنظمة وضوابط مناسبة للحد من مخاطر غسل الأموال المبني على التجارة. من المتوقع أن يتم استكمال عملية المراجعة هذه في النصف الأول من عام 2016.

لقد أصدرنا تقرير مكافحة غسل الأموال السنوي الأول لنا، والذي تضمن تحليلًا للمجموعة الأولى من العائدات السنوية التي قدمتها الشركات والمؤسسات المُنَظَمَة المعنية. وقد ساهمت النتائج التي توصل إليها التقرير في فحص وتحديد عملية مراجعة موضوعية مستقبلية للجريمة المالية، والتي نقترح أن تبدأ في مطلع العام 2016.

وفي ضوء التركيز المتزايد على مخاطر الانترنت عالميًا، فنحن نشعر بالقلق إزاء قدرة الشركات على تقييم تهديدات الانترنت بالشكل المناسب، بما في ذلك الرقابة على مقدمي الخدمات من أطراف ثالثة. ولذلك، فنحن نستعد لإجراء عملية مراجعة موضوعية، في هذا المجال في العام 2016، حتى وإن كانت بشكل غير رسمي.

التراخيص

تجاوز عدد الشركات المرخصة من قبل سلطة دبي للخدمات المالية ،ولأول مرة، 400 شركة في عام 2015، حيث ازداد نشاط منح الترخيص بشكل أكبر مقارنة بالعام الماضي. خلال العام 2015، وافقنا على 91 طلبًا مقدمًا من مؤسسات تسعى للعمل كشركات مرخصة و18 طلبًا لتسجيل شركات ضمن فئة الأعمال والمهن غير المالية المحددة. كما تنوعت بلاد المنشأ بشكل واسع، مع تركيز من المنطقة بشكل خاص وكذلك من آسيا وأوروبا. ونحن نواصل مراجعة نهجنا بخصوص مناطق الاختصاص التي سوف نقوم بالموافقة على الطلبات منها وضمن نطاقها.

ورغم أن معظم الطلبات كانت مقدمة من شركات ذات مخاطر أقل، بما في ذلك 21 طلبًا من مكاتب تمثيلية، إلا أن 6 طلبات منها كانت تتعلق بتأسيس مؤسسات مصرفية جديدة و 10 طلبات منها كانت مقدمة من شركات تأمين. كما استلمنا 5 طلبات لإنشاء صندوق محلي في مركز دبي المالي العالمي. ويصل حاليًا عدد الصناديق المحلية إلى 13 صندوق و 17 شركة مرخصة للعمل كمدير صندوق. وقد حاز نظام صناديق المستثمرين المؤهلين الخاص بنا على دعم وترحيب كبيرين من قطاع الصناديق في مركز دبي المالي العالمي. كما كان هناك اهتمام مستمر بالخدمات المالية غير التقليدية والتي تشمل، على سبيل المثال، العملات الافتراضية المشفرة والتمويل الجماعي.

الرقابة التحوطية

واصل قطاع الأعمال المصرفية والتأمين تحقيق النمو من حيث نطاق وحجم وتعقيد الأنشطة في العام 2015. وقد قمنا بإجراء رقابة تحوطية كلية وجزئية من خلال تنفيذ عدد من عمليات المراجعة واختبارات التحمل ذات النطاق المحدود والتي تركز على مجال معين مثل تقييم أثر أسعار السلع المنخفضة والتباطؤ الاقتصادي في الأسواق الناشئة.

في قطاع الأعمال المصرفية، قمنا بتوظيف بعض الموارد لضمان تطبيق نظام سلطة دبي للخدمات المالية المعدل لمخاطر السيولة بشكل مناسب، بما يتفق مع المعايير الدولية للجنة بازل للإشراف المصرفي. تضمن ذلك إدخال معدل السيولة، ومن أجل تحسين قدرة البنوك على استيعاب الصدمات المحتملة الناتجة عن الضغط المالي والاقتصادي. كما تم توجيه الجهود نحو معالجة بعض المخاطر التشغيلية الناشئة، وخاصةً مخاطر الانترنت. ومن المتوقع أن تكون المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة (حسبما هو مبين في الجزء الذي يحمل عنوان «عمليات المراجعة الموضوعية» أعلاه) ومخاطر الانترنت محور تركيز في العام 2016 أيضًا.

في خطوة تؤكد على أهمية ودور مركز دبي المالي العالمي كسوق إعادة تأمين، انضمت لويدز لندن إلى المركز في مارس وأسست مركزها الإقليمي. كما شهد قطاع التأمين نموًا بترخيص سبع شركات تأمين ووكلاء إدارة أجنبية. الأمر الذي جعل إجمالي عدد الشركات المرخصة التي تزاول أعمال في قطاع التأمين في مركز دبي المالي العالمي أو منه يصل إلى 63 شركة في نهاية العام 2015. وقد أجرى فريق الرقابة التحوطية عملية مراجعة موضوعية لإطار الالتزام الخاص بوسطاء التأمين وتعاملهم مع أموال التأمين.

مراقبة مزاولة الأعمال

يستمر قسم الرقابة بالتركيز على مخاطر مزاولة الأعمال في كافة الكيانات المُنَظَمَة. وقد أدخلت سلطة دبي للخدمات المالية متطلبات جديدة لتصنيف العملاء، في العام 2015، تهدف إلى توفير المزيد من المرونة في تصنيف الشركات المرخصة. ولا يزال هناك تقلب كبير في جودة عمليات التقييم وتقديم التوصيات المتعلقة بالمنتجات والخدمات للعملاء، وسوف يكون هذا الأمر موضع تركيز لتقييم المخاطر في العام 2016. وحسب توقعاتنا، فهناك عملية تقييم قوية تضم مستويات تعقيد العملاء، ومدى استعدادهم لتحمل المخاطر في عملية جمع المعلومات حول العملاء الجدد. ونحن نواصل أيضًا تقييم وضوح المعلومات التي تقدمها الشركات وموثوقيتها، وقد ركزنا في هذا العام بشكل خاص على أعمال الترويج المالية التي قدمتها الشركات المرخصة التي تقدم عمليات الصرف الأجنبي (FX) وغيرها من المنتجات التي تشهد انتشارًا. في شهر يوليو من هذا العام، قامت سلطة دبي للخدمات المالية أيضًا بنشر أسماء شركات التداول المصرح لها العمل في هذا المجال، حرصًا على استخدام المؤسسات التي تعمل في أو من مركز دبي المالي العالمي وعدم تضليل المستهلكين.

وما تزال الجريمة المالية من الأولويات التنظيمية الرئيسة، خاصة في قطاع إدارة الثروات والأنشطة المصرفية الخاصة. أما فيما يتعلق بالملاءمة، فإننا نواصل التركيز على تقييم مخاطر الجريمة المالية ضمن عملية جمع المعلومات عن العملاء الجدد، وخاصةً فيما يتعلق بتوثيق مصدر الثروات والملكية النفعية والأساس المنطقي المستخدم للهياكل القانونية المعقدة. ويجب تقييم هذه المخاطر باستمرار ضمن الإطار الذي تحدده علاقة العمل.

الإشراف الجماعي

ما زال الإشراف على تجمعات الشركات يركز بشكل رئيسي على مخاطر الأعمال وغسل الأموال. وقد استخدمنا موقع الاستفسارات الالكتروني الخاص بنا لإدارة الاتصالات مع الشركات في الإشراف الجماعي، حيث وصل عدد الاستفسارات في نهاية العام إلى ما يقارب 2000 استفسارًا على مدى 12 شهرًا متتالية. وقد تمكنا خلال العام 2015، من حل حوالي 70% من جميع الاستفسارات خلال أسبوع واحد. كانت أوقات الحل الأطول تتعلق بشكل عام بالمسائل الأكثر تعقيدًا مثل طلبات تغيير السيطرة وتغيير النطاق.

المدققون المسجلون

أصدرنا تقرير رقابة التدقيق الثالث لنا والذي يغطي النتائج التفصيلية لفحوصات التدقيق التي أجريناها منذ شهر يناير وحتى شهر ديسمبر 2014. وقد قمنا خلال العام بفحص نظام المدققين المحسن للتحقق من فعاليته بعد إدخال بعض التحسينات عليه في العام 2014. كذلك أجرينا ما مجموعه 15 عملية تقييم للمخاطر والتي تركز على التزام المدققين المسجلين بقواعد سلطة دبي للخدمات المالية، مع التركيز على كيفية تواصل المدققين مع الهيئات التنظيمية التي تخضع لها المؤسسات وتلك المتهمة بقصور في الرقابة الداخلية المتعلقة بالحوكمة. وقد حددت سلطة دبي للخدمات المالية عددًا من مواطن التحسين، وسوف يتم إدراج هذه النتائج في تقرير رقابة التدقيق الرابع لنا والذي سيوف يتم إصداره في العام 2016.

قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA)

خلال العام 2015، واصل قسم الرقابة جهوده في وضع إطار عمل مناسب لإعداد التقارير يغطي المؤسسات التي تنظمها سلطة دبي للخدمات المالية ووجود آلية إعداد تقارير مناسبة في الشركات المُنَظَمَة تؤكد على الالتزام بإعداد التقارير كمطلب لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية. وقد تم استكمال إطار عمل إعداد التقارير من خلال مسجل الشركات في مركز دبي المالي العالمي وتم تقديم التقرير الأول، حسب الفترة المنتهية في 30 سبتمبر، إلى مسجل الشركات وأخيرًا إلى وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

قسم الأسواق

في عام 2015، واصلت سلطة دبي للخدمات المالية جهودها في الحرص على التزام الشركات المشغلة للأسواق وغرف المقاصة أعلى المعايير الدولية وبما يتفق مع نموذج مؤسسات السوق المرخصة ونموذج مكافحة غسل الأموال الذين تم إجراء عملية فحص شاملة لهما في العام 2013. وضمن الإشراف على مؤسسات السوق المرخصة في مركز دبي المالي العالمي ومراقبتها، قام قسم الأسواق بما يلي:

- مراجعة وتحليل تقارير جودة السوق؛
- مراجعة واعتماد التغييرات الهامة، مثل متطلبات السيولة وطلب التعهيد وخمسة اقتراحات حول قواعد العمل؛
- إجراء عمليات مراجعة لمبادرات الأعمال الجديدة والسلامة المالية وكفاية رأس المال لمؤسسات السوق المرخصة. كما تمت مراجعة التغييرات المتعلقة بإدارة مؤسسات السوق المرخصة وتغييرات المراقب؛
- مراجعة ومراقبة منصة إيداع الأوراق المالية ومنصة المرابحة؛ و
- مراجعة جهود مؤسسات السوق المرخصة في مراقبة التزام أعضائها بالقواعد المعمول بها وإجراء عمليات مراجعة لتقييم المخاطر لأنشطة مؤسسات السوق المرخصة.

الاعتراف بالمشاركين عن بعد في أسواق مركز دبي المالي العالمي

في العام 2015، تم الاعتراف ببورصتين وخمس شركات وساطة، كما تم سحب الاعتراف بثلاث شركات. والاعتراف مطلوب للمنصات أو الوسطاء الذين ليس لهم وجود فعلي في مركز دبي المالي العالمي.

قام قسم الأسواق أيضًا بتعزيز أدوات الرقابة وتعزيز جهوده في مراقبة الأعضاء والهيئات المعترف بها حرصًا على استمرارية الالتزام بمتطلبات نموذج الاعتراف. وبشكل عام، فقد شهد الاعتراف بمنصات التداول والمقاصة زيادة خلال العام، في حين حافظت عضوية الشركات غير المسجلة في مركز دبي المالي العالمي في البورصات على استقرارها.

إدارة هيئة الإدراج

تتولى هيئة الإدراج مسؤولية تسجيل الشركات ضمن القائمة، ووضع الحد الأدنى من المعايير المتعلقة بعمليات الطرح والإدراج والإفصاحات المتعلقة بالشركات وعمليات الاستحواذ والدمج، وتنفيذ تلك المعايير، والحرص على مواكبتها لتطورات السوق على المستوى الدولي. ويطبق قسم الأسواق كمدير لهيئة الإدراج منهجًا قائمًا على تقييم المخاطر لمراجعة واعتماد المستندات المتعلقة بالطرح لتحديد ما إذا كانت الشركات المقدمة للطلب مؤهلة أو غير مؤهلة للإدراج. تقوم هيئة الإدراج بإجراء تحليل مكثف لكل مقدم طلب جديد لضمان الالتزام بالمتطلبات الرئيسية المتعلقة بالأهلية والإفصاح في مستندات الطرح.

في العام 2015، حازت عمليات طرح وإدراج الأوراق المالية على الاستحسان بشكل عام رغم تقلبها خلال النصف الثاني من العام. ويدل ذلك على الاهتمام الشديد الذي يستقطبه طرح الصكوك في مركز دبي المالي العالمي. أما عمليات الطرح العام الأولي لحقوق الملكية فما زالت ضعيفة في مركز دبي المالي العالمي، كما في الدولة ككل، مع إدراج واحد لشركة أوراسكوم المحدودة في مارس عام 2015.

وفي نهاية العام 2015، قام فريق الإدراج بتنفيذ 36 معاملة سوق مالية، تضمنت الموافقة على مستندات الطرح و/أو التسجيل في القائمة. وقد تم إدراج 19 صكًا في القائمة بقيمة إجمالية وصلت إلى 13.3 مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى إدراج خمسة سندات تقليدية بقيمة إجمالية 2.5 مليار دولار أمريكي. كما وصل الطرح العام الأولي لشركة أوراسكوم إلى قيمة 731.9 مليون دولار أمريكي.

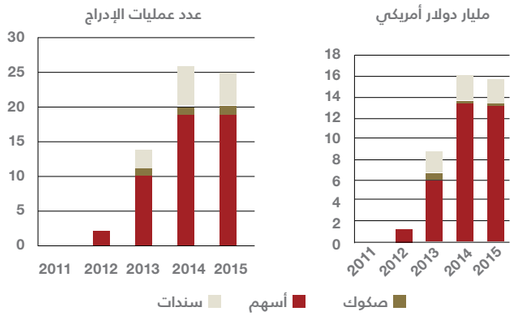

تم جمع مبلغ إجمالي وقدره 15.7 مليار دولار أمريكي خلال العام 2015، مقارنة بمبلغ إجمالي وقدره 16.1 مليار دولار أمريكي في العام 2014. يرجى الرجوع إلى الملحق 6 للاطلاع على الأوراق المالية المدرجة في العام 2015. تبين التعاملات المعتمدة وجود تنوع في نوع المُصدِرين وما زال معظم هؤلاء المُصدِرين مؤسسات إماراتية أو شركات وطنية أو شركات ذات علاقة مع دول الخليج.

ويراقب قسم الأسواق إفصاحات المُصدِرين وتطورات أسعار الأوراق المالية بفعالية كما يعمل مع المُصدرين حين يكون ذلك مناسبًا لضمان الإفصاح الكافي وفي الوقت المحدد. وقد قام القسم خلال العام بتنفيذ عمليتين إلغاء وعملية وقف التداول بشكل مؤقت مرة واحدة.

التمويل الإسلامي

كانت مبادرات الاقتصاد الإسلامي التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، دافعًا رئيسًا للاهتمام المستمر في عمليات إدراج الصكوك. وكما هو مشار إليه في المخطط أعلاه، وافقت هيئة الإدراج على إدراج صكوك بقيمة 13.3 مليار دولار أمريكي في القائمة في العام 2015، منها ما مجموعه 9.3 مليار دولار أمريكي من الإصدارات الجديدة، وهو ما يمثل حوالي 42% من إجمالي إصدار الصكوك المحددة بالدولار الأمريكي عالميًا في عام 2015، والذي بلغ 21.8 مليار دولار أمريكي.

وحسب مستشارين ومنظمين خبراء، يعد الإطار التنظيمي الدولي وكفاءة العمليات من العوامل الرئيسة التي تؤخذ بعين الاعتبار عند اختيار أي مكان للإدراج. وتقارن سلطة دبي للخدمات المالية نفسها بالأسواق المالية الدولية الرائدة، مثل المملكة المتحدة وإيرلندا ولوكسمبورغ، عند اقتراح التغييرات على الإطار التنظيمي، حيث تعد هذه الأماكن من أشهر مواقع الإدراج من قبل مُصدِري الأوراق المالية ذات الدخل الثابت أو الصكوك من هذه المنطقة.

المبادرات والمشاريع

قمنا بتحديث ملخص قسم الأسواق الأول والثاني الخاص بنظام عمليات الإدراج في مركز دبي المالي العالمي وبإدراج الديون ليعكس القواعد والممارسات الحالية. ولتعزيز نظام الإدراج لسلطة دبي للخدمات المالية بشكل أكبر، أصدر قسم الأسواق خمسة ملخصات جديدة لتقديم الإرشادات حول عملية الإدراج والالتزامات المتعلقة بالإفصاح. تضمنت المواضيع المحددة إعادة شراء الديون ونظام حوكمة الشركات لسلطة دبي للخدمات المالية الذي ينطبق على مُصدري الأوراق المالية ومستندات الطرح التكميلية ومعالجة المعلومات الداخلية وتوفير عمليات وخدمات السيولة.

واصل قسم الأسواق أيضًا جهوده الرامية إلى ضمان استمرار دخول منصات التداول ومنصات المقاصة التابعة له إلى الأسواق الأجنبية. ولهذا الغرض، تم إبرام مذكرة تفاهم مع سلطة الخدمات المالية المصرية ، والتي تنظم العملية التي يتم بواسطتها الإشراف على البورصات والوسطاء عن بعد وعلى المُصدرين وتبادل المعلومات بين السلطات.

دخلت قواعد سلوك السوق حيز التنفيذ بتاريخ 1 يناير عام 2015 حيث تقدم المزيد من الإرشادات حول أحكام سوء استخدام السوق في قانون الأسواق لمركز دبي المالي العالمي. وقد استكمل نظام تطبيق الرسوم المتعلقة بأسواق المال الخاضعة لسلطة دبي للخدمات المالية.

لإجراءات معالجة التعاملات التقليدية وتعاملات السندات. وقد كانت الزيارة التي قمنا بها إلى كل من البنك المركزي الإيرلندي ولوكسمبورغ سي اس اس اف وسلطة الخدمات المالية المصرية متممة لعملية المقارنة التشغيلية.

ويواصل قسم الأسواق عملية تثقيف المستثمرين من خلال جهود التواصل والتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين – والهيئات التنظيمية النظيرة والهيئات المختصة في القطاع وهيئات وضع المعايير. وقد نتج عن ذلك تقديم 35 عرضًا في منتديات عامة ومنشورات في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى مناطق الاختصاص للتمويل الإسلامي حول مختلف المواضيع.

وأحد موظفي القسم هو عضو في اللجنة السابعة لمشتقات السلع التابعة للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية وقد واصل مشاركته في العام 2015 من خلال مراجعة اللجنة لممارسات المستودعات والتأثير على أسواق مشتقات السلع، وكذلك مراقبة تنفيذ مبادئ المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية المتعلقة بوكالات الإبلاغ عن أسعار النفط الخام. وقد كان أحد موظفي قسم الأسواق عضوًا هامًّا في لجنة صياغة تقرير لجنة النمو والأسواق الناشئة للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية حول تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال أسواق رأس المال والذي تم نشره في يوليو 2015. وفي مطلع هذا العام، التحقنا بفريق عمل معايير الإفصاح لمنتجات سوق المال الإسلامي الذي أنشأه مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

التعاون المحلي والدولي

يستمر قسم الأسواق في مشاركة قطاع أسواق المال في مركز دبي المالي العالمي في حوار مستمر حول أفضل الممارسات والمعايير الناشئة. على وجه الخصوص، قمنا بالتشاور مع كبار الشركاء الاستراتيجيين حول التمويل الإسلامي والنظام التنظيمي للصناديق المدرجة. وقد تم عقد مباحثات تتعلق بنظام الصناديق المدرجة مع المستشارين ومقدمي الخدمات في مطلع العام 2015. كما واصل القسم سعيه للحصول على آراء مكاتب المحاماة والمنظمين

قسم التنفيذ

توجهات التنفيذ

شهد العام 2015 نشاطًا كبيرًا خاصة حول تطبيق تنظيم الخدمات المالية. وقد أصدرت سلطة دبي للخدمات المالية مخالفاتٍ بقيمة إجمالية تبلغ 9,141,000 دولار أمريكي، وفرضت غرامات مالية بقيمة 200,000 دولار أمريكي، وطلبت من إحدى الشركات دفع تعويض بقيمة 3.2 مليون دولار أمريكي إلى 20 مستثمر وحظرت ثلاثة أفراد من أداء مهام تتعلق بتقديم الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي. وقد قررت السلطة هذه العقوبات بعد استكمال 8 تحقيقات منفصلة. وهناك ثلاثة إجراءات تنفيذ تنظر فيها لجنة صنع القرار لسلطة دبي للخدمات المالية والتي سوف يتم إصدار قرارات بشأنها في العام 2016.

ومن المواضيع الرئيسة الناتجة عن إجراءات الإنفاذ كان إخفاق الشركات في تطبيق أنظمة وضوابط مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب بشكل كافي. وقد تم تحديد هذا الإخفاق كأحد المخاطر الأساسية التي تهدد نزاهة مركز دبي المالي العالمي. ونتيجةً لذلك، تركز سلطة دبي للخدمات المالية جهودها على إخفاقات تتعلق بالحوكمة لدى الشركات في معالجة هذا الخطر الرئيسي. وسوف تواصل السلطة محاسبة الشركات المسؤولة عن ضمان الالتزام بهذا الخطر الرئيسي، وبشكل خاص الأفراد المرخصين، على تلك الإخفاقات.

من التوجهات البارزة الأخرى ظهور بعض الممارسات غير التعاونية. تتوقع سلطة دبي للخدمات المالية من الشركات وموظفيها التعامل مع سلطة دبي للخدمات المالية بشكل صريح وتعاوني، وإبقاء سلطة دبي للخدمات المالية على اطلاع على الأحداث الهامة أو غيرها من المسائل التي تتوقع سلطة دبي للخدمات المالية أن تبلغ عنها. وقد تم فرض غرامة بقيمة 5.5 مليون دولار أمريكي على إحدى الشركات بسبب سلوكها غير التعاوني.

الإنفاذ الفعال

في العام 2015، قام القسم باعتماد نهج أكثر فعالية في الإنفاذ، وذلك من خلال إعادة تنظيم استراتيجيته لمعالجة المخاوف التنظيمية بشكل أسرع. وبشكل عام، تتطلب إجراءات الإنفاذ تحليلاً جنائيًا تفصيليًا للمعلومات المتعلقة بالتعاملات والذي يستغرق وقتًا. ويتم تنفيذه بشكل مستقل عن الشركة أو الفرد قيد التحقيق. بموجب النهج الفعال، وحين يكون ذلك مناسبًا، سوف يتم التنفيذ بالمشاركة مع الشركة أو الفرد بمجرد أن يصبح أحد منهما على علم بسوء السلوك لتمكين الشركة أو الفرد من العمل بشكل تعاوني مع القسم بهدف معالجة مخاوف سلطة دبي للخدمات المالية. يحقق هذا النهج الفعال القيمة لكل من الجهة التنظيمية والجهة المُنَظَّمَة نظرًا إلى إمكانية معالجة المخاوف بسهولة وبتكاليف أقل على الطرفين. إضافة إلى ذلك، يمكن لسلطة دبي للخدمات المالية مكافأة السلوك التعاوني من خلال إجراءات صنع القرار الخاصة بها.

التحقيقات

أجرى قسم التنفيذ 20 تحقيقًا في العام 2015، منها 11 تحقيق مستمرًّا منذ العام 2014. وقد أنهى القسم 15 تحقيقًا في العام 2015 مع وجود 5 تحقيقات سوف تستمر حتى العام 2016.

نتج عن التحقيقات ما يلي:

- سبعة (7) قرارات صادرة عن لجنة صنع القرار؛
- اثنين (2) من التعهدات الواجبة التنفيذ؛ و
- أربعة (4) خطابات تنبيه خاصة.

نتج عن أحد التحقيقات التي تم إنهاؤها توصية «بعدم اتخاذ أي إجراءات أخرى».

قرارات إنفاذ سلطة دبي للخدمات المالية

في العام 2015، أصدرت لجنة صنع القرار قراراتٍ بشأن سبعة أفراد أو شركات تمت إحالة سلوكهم من قبل القسم. وفيما يتعلق بهذه المسائل، قررت لجنة صنع القرار ما يلي:

- فرض غرامة على إحدى الشركات بقيمة 8.4 مليون دولار أمريكي بسبب مجموعة من الإخفاقات المتعلقة بحوكمة الشركات والأنظمة والضوابط وعلاقتها مع سلطة دبي للخدمات المالية. أخفقت الشركة في ممارسة حوكمة جيدة على عدد من مجالات أعمالها مما أدى إلى عدم التزامها بمتطلبات نظام ومراقبة مكافحة غسل الأموال. ومن ثم قامت الشركة بإخفاء هذه المسائل عن سلطة دبي للخدمات المالية وتضليل سلطة دبي للخدمات المالية وإعاقتها أثناء تحقيقها؛
- منع اثنين من الأفراد لمدة 6 سنوات من أداء، أي مهام تتعلق بتقديم الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي. قامت لجنة صنع القرار بفرض هذا الحظر بسبب تقديم معلومات غير صحيحة ومضللة لسلطة دبي للخدمات المالية؛
- فرض غرامة على إحدى الشركات بقيمة 56,000 دولار أمريكي بسبب عدم وضع وتطبيق أنظمة وضوابط كافية لمكافحة غسل الأموال؛
- منع فرد لمدة 3 سنوات من أداء، أي مهام تتعلق بتقديم الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي. كما فرضت لجنة صنع القرار غرامة بقيمة 45,000 دولار أمريكي. وقد قامت لجنة صنع القرار بفرض الحظر والغرامة بسبب تقديم ذلك الشخص لمعلومات غير صحيحة ومضللة لسلطة دبي للخدمات المالية وإعاقة سلطة دبي للخدمات المالية أثناء تحقيقها؛
- فرض غرامة على إحدى الشركات بقيمة 640,000 دولار أمريكي بسبب عدم تنفيذ إجراءات وقاية مناسبة لمنع فرص غسل الأموال وعدم وضع وتطبيق أنظمة وضوابط كافية لمكافحة غسل الأموال. فرضت لجنة صنع القرار غرامة مخفضة بعد الأخذ بعين الاعتبار مبادرة الشركة بتبليغ سلطة دبي للخدمات المالية عن سوء السلوك بنفسها وتدارك أوجه القصور والتعاون بشكل تام في التحقيق الذي أجرته سلطة دبي للخدمات المالية؛ و
- مراقبة إحدى الشركات وإصدار توجيهات لها بدفع تعويض بقيمة 3.2 مليون دولار أمريكي إلى 20 مستثمر بسبب الترويج لصندوق استثمار جماعي لا يتوافق مع القوانين والقواعد المعمول بها. كما أنه لم تقوم الشركة بمعاملة المستثمرين بشكل لائق، فلم يحصلوا على الضمانات الأخرى المستحقة لهم بموجب النظام التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية.

وما يزال قرار لجنة صنع القرار معلقًا بخصوص ما يلي:

- ما إذا قامت إحدى الشركات وأحد الأشخاص بترويج منتجات مالية للمستثمرين دون معاملة المستثمرين كما ينبغي كعملاء، بشكل لائق؛
- ما إذا قام اثنان من الأفراد بتقديم معلومات غير صحيحة ومضللة لسلطة دبي للخدمات المالية وإعاقة سلطة دبي للخدمات المالية عن استكمال التحقيق؛ و
- ما إذا كان اثنان من الأفراد لائقين وملائمين لأداء مهام تتعلق بتقديم الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي.

التعهدات الواجبة التنفيذ

أبرمت سلطة دبي للخدمات المالية اثنين من التعهدات الواجبة التنفيذ مع شركتين حول مخاوف تتعلق بالتزامهما بنموذج مكافحة غسل الأموال لسلطة دبي للخدمات المالية. وقد كان لدى سلطة دبي للخدمات المالية مخاوف من عدم تطبيق الشركتين لأنظمة وضوابط كافية لمنع غسل الأموال. تعهدت الشركتان بمعالجة أوجه القصور وتعزيز الأنظمة والضوابط الخاصة بهما، ودفع الغرامات المالية لسلطة دبي للخدمات المالية كما يلي:

- وافقت الشركة الأولى على دفع مبلغ وقدره 150,000 دولار أمريكي، والذي تم تعليق 100,000 دولار أمريكي منه لمدة غير محددة بحيث يصبح مستحق الدفع فقط في حال عدم التزام الشركة بالتعهد الواجب التنفيذ؛ و
- وافقت الشركة الثانية على دفع مبلغ وقدره 50,000 دولار أمريكي.

التنبيهات الخاصة

أصدر قسم التنفيذ 4 تنبيهات خاصة لأشخاص و/أو لشركات اشتبهت سلطة دبي للخدمات المالية بتورطها في سوء السلوك. يهدف التنبيه إلى تبليغ الشخص أو الشركة بأنه من المحتمل أن تؤدي مشاركتهم في ذلك السلوك الى مخالفة القوانين التي تشرف سلطة دبي للخدمات المالية على تنفيذها، وقد ينتج عنها إجراء تنظيمي يشمل فرض عقوبات.

تطوير السياسات التنظيمية الدولية – الردع الموثوق

واصل قسم التنفيذ مساهمته القوية في تطوير السياسات التنظيمية الدولية من خلال عضويته في مختلف اللجان التابعة للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية بشكل رئيسي. وتجدر الإشارة إلى أن رئيس قسم التنفيذ وبشكل رئيسي هو عضو في اللجنة الرابعة المعنية بالتنفيذ وتبادل المعلومات (C4) ومجموعة الفحص المسؤولة عن مناطق الاختصاص الجديدة المقدمة لطلبات الانضمام إلى مذكرة التفاهم المتعددة الأطراف للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية. وقد لعب رئيس قسم التنفيذ دورًا رائدًا في صياغة ورقة منتظرة في اللجنة الرابعة والتي تم نشرها في شهر يونيو 2015. وتمكّن هذه الورقة أعضاء المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية من الوصول إلى أفضل الممارسات والاستراتيجيات التي تطبقها الهيئات التنظيمية للأوراق المالية والخدمات المالية حول العالم لردع السلوك غير القانوني بشكل موثوق.

عمل رئيس قسم التنفيذ أيضًا مع مجموعة الفحص لتطوير مذكرة تفاهم متعددة الأطراف محسنة، تتيح المجال لمستويات أعلى من التعاون بين الهيئات التنظيمية للأوراق المالية عالميًا.

إدارة الشكاوى

تمثل الشكاوى مصادر معلومات هامة بالنسبة لسلطة دبي للخدمات المالية، وتشجع سلطة دبي للخدمات المالية الجمهور على تقديم الشكاوى لدى اعتقادهم أن هناك مخالفة ما لقوانين سلطة دبي للخدمات المالية.

استلمت سلطة دبي للخدمات المالية 264 شكوى في عام 2015. قامت سلطة دبي للخدمات المالية بتقييم وحل 90% من الشكاوى خلال 28 يومًا من استلامها. وفيما يتعلق بالنسبة المتبقية 10%، فقد كان هناك حاجة للمزيد من الاستفسارات والتقييم لحل الشكاوى.

ولا يزال جزء كبير من الشكاوى يتعلق بتعزيز عمليات الاحتيال.

شكاوى عام 2015:

أنواع الشكاوى المستلمة

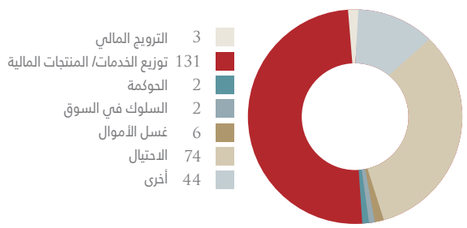

عمليات الاحتيال

تسعى سلطة دبي للخدمات المالية جاهدةً لتثقيف المستهلكين حول عمليات الاحتيال من أجل حمايتهم. وقد استلمت سلطة دبي للخدمات المالية 74 شكوى حول عمليات الاحتيال وأصدرت 12 تنبيهًا للمستهلكين في العام 2015. تشمل أنواع عمليات الاحتيال التي علمت بها سلطة دبي للخدمات المالية عمليات الاحتيال المتعلقة بالرسوم المدفوعة مقدمًا وعمليات الاحتيال بالاستنساخ وعمليات الاحتيال التي تمت فيها سرقة أو إساءة استخدام هوية سلطة دبي للخدمات المالية ومركز دبي المالي العالمي والشركات ضمن مركز دبي المالي العالمي و/أو موظفيها. وتصدر سلطة دبي للخدمات المالية تنبيهات حول عمليات الاحتيال حيث يؤثر السلوك الاحتيالي على نزاهة مركز دبي المالي العالمي فقط.

العمل المشترك مع الهيئات التنظيمية الأخرى

يمكن التعاون والعمل المشترك في تنظيم الخدمات المالية الهيئات التنظيمية من تحقيق أهدافها. في حال أنشطة التنفيذ، يمكن ذلك الهيئات التنظيمية من ردع سوء السلوك بتبادل المعلومات حول الأنشطة والأساليب التنظيمية وأنشطة وأساليب التنفيذ الخاصة بها.

تشمل المؤسسات التي عملت بشكل مشترك مع سلطة دبي للخدمات المالية فيما يتعلق بأنشطة التنفيذ خلال عام 2015 ما يلي:

- هيئة الأسواق المالية، فرنسا؛
- بنك البرتغال؛
- هيئة أسواق رأس المال لتركيا؛
- مصرف البحرين المركزي؛
- مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي؛
- لجنة سوق الأوراق المالية، البرتغال؛
- اللجنة الوطنية لشركات البورصة، إيطاليا؛
- هيئة تداول العقود الآجلة للسلع، الولايات المتحدة الأمريكية؛
- بنك هولندا ان في، هولندا؛
- شرطة دبي؛
- النيابة العامة بدبي؛
- هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية؛
- هيئة مراقبة السلوكيات المالية، المملكة المتحدة؛
- هيئة الخدمات المالية والأسواق، بلجيكا؛
- هيئة الأوراق المالية والبورصات، الولايات المتحدة الأمريكية؛ و
- هيئة التأمين الإماراتية.

استمر قسم التنفيذ بالعمل بشكل مشترك مع هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية ومصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي وشرطة دبي وغيرها من مؤسسات الإنفاذ الإقليمية في عام 2015.

حوكمة الشركات

استمر قسم التنفيذ بالتركيز على الممارسات الجيدة في مجال حوكمة الشركات في العام 2015. وقد عقدت سلطة دبي للخدمات المالية و"حوكمة" في 20 ابريل 2015، ندوة توعية حول حوكمة الشركات. وكانت ندوة التوعية موجهة لكبار المسؤولين التنفيذيين للشركات المرخصة في مركز دبي المالي العالمي، واتخذت شكل حلقة نقاش حول حوكمة المؤسسات المالية في مركز دبي المالي العالمي.

العلاقات الدولية

التعاون التنظيمي

يعد تبادل المعلومات والتعاون المشترك مع الهيئات التنظيمية الأخرى عنصرًا أساسيًا للرقابة الفعالة على الشركات الدولية وأي شركة تقوم بنشاطات خارجية. ويجيز القانون التنظيمي لمركز دبي المالي العالمي لسلطة دبي للخدمات المالية الحصول على المعلومات نيابةً عن مؤسسات الإشراف والتنفيذ ومشاركتها تلك المعلومات. وقد قامت سلطة دبي للخدمات المالية في العام 2005، بالدخول في عدد من مذكرات التفاهم المتعددة الأطراف والثنائية لتسهيل ذلك. فقسم العلاقات الدولية مسؤولٌ عن التفاوض حول مذكرات التفاهم وإستكمالها. وفي نهاية العام 2015، وقعت سلطة دبي للخدمات المالية 95 مذكرة تفاهم ثنائية و 4 مذكرات تفاهم متعددة الأطراف. وخلال العام 2014، أبرمت سلطة دبي للخدمات المالية عددًا من مذكرات التفاهم مع هيئات تنظيمية زميلة من الأسواق الناشئة، التزمت فيها بتقديم المساعدة والدعم في بناء القدرات.

في مارس، وقع الرئيس التنفيذي مذكرة تفاهم مع نظيره في هيئة الخدمات المالية الأندونيسية تهدف إلى تبادل الآراء حول الإصلاحات التنظيمية العالمية وتعزيز القدرات، وهي خطوة هامة لضمان الثقة في كل من أنظمتنا التنظيمية. تبعت هذه المبادرة زيارة المقارنة الميدانية التي قامت بها هيئة الخدمات المالية الأندونيسية إلى دبي في ديسمبر. حيث قام بعدها الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية ونظيره في هيئة الخدمات المالية في موريشيوس في أكتوبر بالتوقيع على مذكرة تفاهم أخرى تركز على تعزيز القدرات. وفي يوليو، وقعت سلطة دبي للخدمات المالية والسلطة التنظيمية الاحترازية الأسترالية مذكرة تفاهم تعكس وجود عدد من الشركات الأسترالية التي تقدم خدمات مالية في مركز دبي المالي العالمي وتعالج متطلبات كل من السلطتين للتعاون حول التنظيم. تم توقيع مذكرة تفاهم مع هيئة تنظيم السلوك الأسترالية، هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية، في سبتمبر 2006.

إن التزام البنك المركزي الأوروبي، منذ العام 2014، بالإشراف على مؤسسات الائتمان الكبرى التي تعمل في منطقة اليورو أدى إلى وضع ترتيب مؤقت بين سلطة دبي للخدمات المالية ومجلس الإشراف للبنك المركزي الأوروبي لضمان الإشراف الفعال على فروع تلك البنوك الأوروبية الموجودة في مركز دبي المالي العالمي. وفي يوليو 2015، التزم البنك المركزي الأوروبي بمذكرات التفاهم الحالية الخاصة بسلطة دبي للخدمات المالية مع الهيئات المعنية في منطقة اليورو، وهي بنك قبرص المركزي وبافين في ألمانيا وبنك دو فرانس وبنك إيرلندا المركزي وبانكا ديتاليا ودو نيدرلاندزتشي بنك وبانكو دو برتغال. وسوف يبقى هذا التفاهم المؤقت قائمًا إلى أن يستقر البنك المركزي الأوروبي على برنامج ونص لترتيب دائم.

وبصفتها المشرف على الشركات التابعة للبنوك وشركات التأمين ذات العلاقات الدولية وفروعها، تواصل سلطة دبي للخدمات المالية في تعميق مشاركتها في أعمال الكليات الإشرافية. وقد شاركت سلطة دبي للخدمات المالية في 8 كليات إشرافية في عام 2015.

وخلال العام، قامت سلطة دبي للخدمات المالية بتقديم حوالي 61 ردًا على طلبات الحصول على المعلومات التنظيمية والمساعدة من الهيئات التنظيمية الزميلة. وخلال الفترة نفسها، قدمت سلطة دبي للخدمات المالية حوالي 113 طلبًا للهيئات التنظيمية الزميلة للحصول على المعلومات.

العلاقات الإقليمية

لا يزال التفاعل والتعاون مع المشرفين والمنظِمين في المنطقة محور تركيز رئيس لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجتمع الرئيس التنفيذي مع نظرائه الاتحاديين بشكل دوري، ومنهم محافظ مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي والرئيس التنفيذي لدى هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية ومع زيادة نشاط التأمين في الإمارات العربية المتحدة ومركز دبي المالي العالمي، كان هناك تفاعل أكبر مع المدير العام لهيئة التأمين. يستمر عقد اجتماعات دورية على مستوى المسؤولين التشغيليين مع جميع المُنظِمين الثلاثة.

عملت سلطة دبي للخدمات المالية على مدار العام وبانتظام مع وحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة. وشملت مواضيع البحث المستمرة التحسينات التي أجريت على القانون الاتحادي مؤخرًا فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال ومكافحة جرائم الإرهاب على المستوى الوطني وبرامج تعزيز مكافحة غسل الأموال المستمرة الخاصة بسلطة دبي للخدمات المالية. وخلال العام 2015، حصلت سلطة دبي للخدمات المالية على البوابة الالكترونية الآمنة الخاصة بها للاتصال مع وحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة والتي تمكن من إرسال تقارير الأنشطة المشبوهة بشكل آمن. وتعد هذه البوابة الالكترونية أيضًا وسيلة تقوم بواسطتها وحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة بتبادل التدريب ومواد التوعية.

وعلى الرغم من عدم تمكن سلطة دبي للخدمات المالية من الحصول على العضوية الكاملة في اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، الا أنها قامت في العام 2015 بحضور اجتماعاته والمشاركة في ندواته ومبادراته التدريبية. ولا تزال ملتزمة بالرؤية التي حددها اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية من أجل تعزيز المستوى التشريعي والتنظيمي لأسواق رأس المال العربية بهدف تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية. وقد سعت سلطة دبي للخدمات المالية أيضًا إلى الحصول على عضوية في منتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين، ومن المرجح أن يتم قبولها كمراقب في العام 2016.

شاركت سلطة دبي للخدمات المالية أيضًا في أعمال المنتدى الإقليمي للجنة الإقليمية لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط التابعة للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية. وقد واصلت اللجنة بحث المخاطر الناشئة وغيرها من التطورات الإقليمية في الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط الذي انعقد في مسقط، عُمان، والاجتماع اللاحق في لندن، كما تابعت اقتراح إضافة اللغة العربية إلى قائمة اللغات الرسمية للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية.

العلاقات الدولية في عام 2015

- إبرام 4 مذكرات تفاهم في عام 2015.
- العدد الإجمالي لمذكرات التفاهم الثنائية 95 مذكرة (بما في ذلك 4 مذكرات تفاهم متعددة الأطراف).
- استلمت سلطة دبي للخدمات المالية 61 طلبًا تنظيميًا من الهيئات التنظيمية الزميلة في عام 2015.
- قدمت سلطة دبي للخدمات المالية 113 طلبًا تنظيميًا للهيئات التنظيمية الزميلة في عام 2015.
- استقبلت سلطة دبي للخدمات المالية 39 وفدًا إقليميًا ودوليًا في عام 2015.

قسم الموارد البشرية

تماشيًا مع سياسة تطوير الموظفين لسلطة دبي للخدمات المالية، استفاد الموظفون الإماراتيون والأجانب على حد سواء، من مجموعة من البرامج والمبادرات على كافة المستويات. وقد بلغ متوسط عدد أيام التدريب للموظف الواحد 5.6 يوم خارج مواقع العمل في العام 2015. وهناك عدد من البرامج الجديدة في المراحل النهائية من تطويرها، وسوف يتم طرحها في العام 2016.

خلال العام 2015، سعى 13 فردًا للحصول على مؤهلات مهنية كما يتابع 7 أفراد الدراسة للحصول على درجة الماجستير. وتماشيًا مع استراتيجية تطوير القيادة لسلطة دبي للخدمات المالية، التحق 3 أفراد ببرنامج كوينز للقيادة.

اختار عددٌ من الأفراد ترك العمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في العام 2015 من أجل العودة إلى أوطانهم ومتابعة اهتمامات أخرى في القطاع المالي وسعيًا منها لتعزيز التقدم الوظيفي. ومع وصول نسبة استبدال الموظفين إلى حوالي 7% في العام 2015 ومتوسط مدة الخدمة الذي بلغ 6.27، واصلت سلطة دبي للخدمات المالية التركيز على أن تكون صاحب العمل المفضل. وقد استكمل عدد من موظفينا الإماراتيين خدمتهم العسكرية وعادوا الآن إلى وظائفهم لدى سلطة دبي للخدمات المالية.

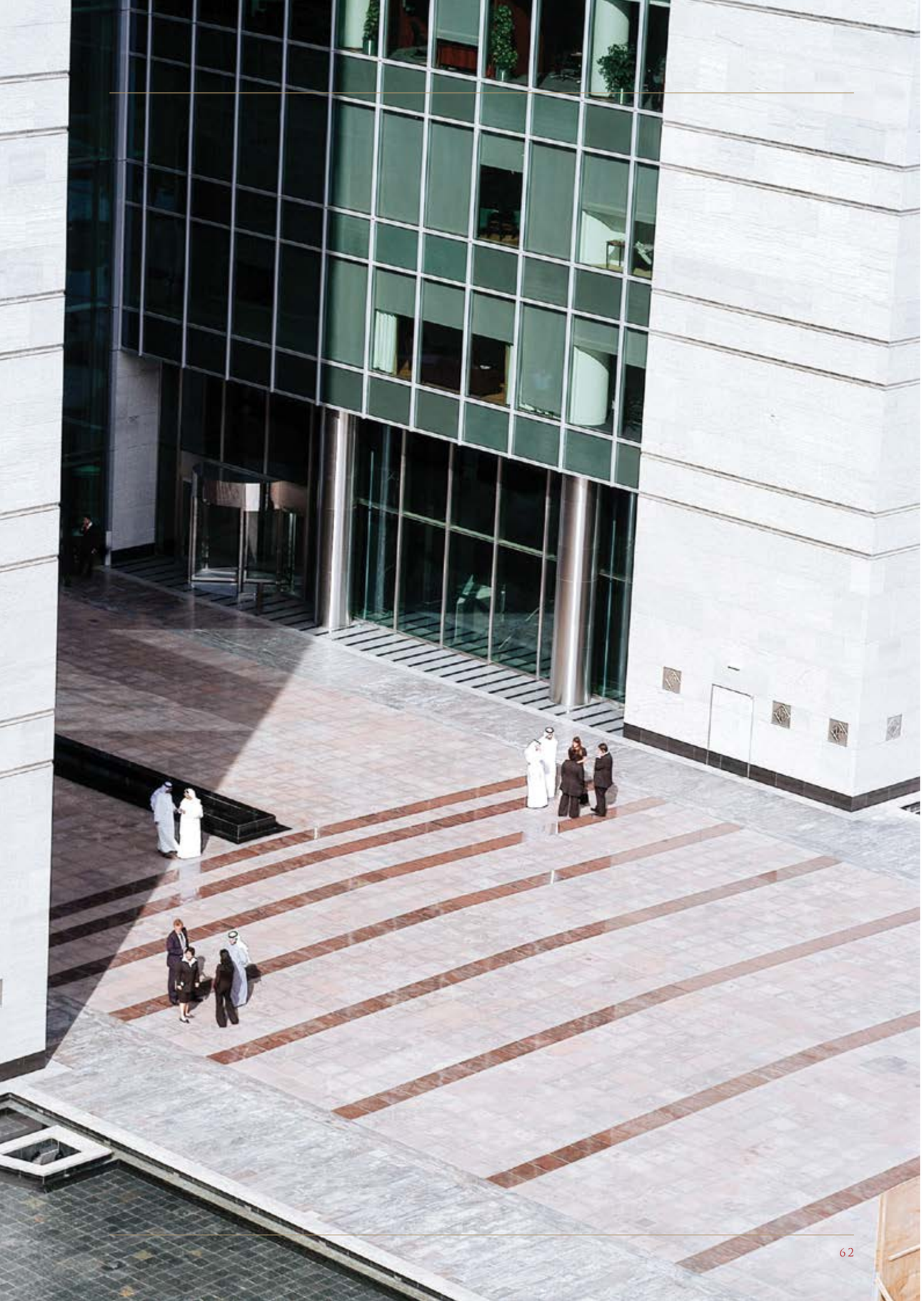

قسم العمليات والشؤون المؤسسية

الدائرة المالية

سيطرت سلطة دبي للخدمات المالية على نفقاتها ضمن الميزانية المعتمدة في العام 2015. فقد قامت سلطة دبي للخدمات المالية بالاحتفاظ بسجلاتها المحاسبية وإعداد بياناتها المالية السنوية وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. وفي العام 2014، تم الحصول على رأي تدقيق غير مؤهل من المدققين الخارجيين لسلطة دبي للخدمات المالية بخصوص البيانات المالية للعام 2015.

وقد تم إجراء عمليات مراجعة لسياسات المالية لسلطة دبي للخدمات المالية في العام 2015 وتم اعتماد التغييرات من قبل لجنة التدقيق. استمرت دائرة المالية في تحسين الكفاءات التشغيلية وإطار الرقابة المالية الداخلية لسلطة دبي للخدمات المالية.

دائرة تكنولوجيا المعلومات

في العام 2015، واصل قسم تكنولوجيا المعلومات تطوير قدرات سلطة دبي للخدمات المالية في الاستخدام الفعال للتكنولوجيا مع المحافظة على أمن ومتانة الشبكة والبنية التحتية المؤسسية. وقد تم تنفيذ العديد من المشاريع بنجاح، شملت تحسينات على مجالات الأعمال المعلوماتية والأنظمة التنظيمية الرئيسية.

ولا يزال أمن تكنولوجيا المعلومات يحظى بدرجة عالية من الأهمية خاصة في ظل المبادرات التي تهدف إلى تعزيز مرونة أمن القطاع الالكتروني بشكل أكبر. كما تم إجراء عملية تقييم من قبل طرف ثالث بنجاح ركزت على إرشادات الأمن الالكتروني آيزو 27032. كما تم إجراء فحص مكثف لاختراق الشبكة الخارجية للسنة العاشرة على التوالي من قبل خبراء أمن مستقلين.

دائرة الاتصال المؤسسي

خلال العام 2015، واصلت دائرة الاتصال المؤسسي إدارتها الفعالة للشركاء الاستراتيجيين الرئيسيين داخليًا وخارجيًا وركزت عليها كأحد أولويات فريق الاتصال المؤسسي حرصًا على تحقيق سلطة دبي للخدمات المالية لقيمها المتمثلة بالشفافية وتعزيز سمعتها. وقد ركزت جهود دائرة الاتصال المؤسسي على العمل والتعاون مع وسائل الإعلام المحلية والدولية باللغتين العربية والإنجليزية، وذلك بالرد على استفسارات الإعلام باحتراف وفي الوقت المناسب. وقد ظهرت سلطة دبي للخدمات المالية بنجاح في وسائل الإعلام المحلية والدولية من خلال تقديم لمحة موجزة عن كبار المسؤولين التنفيذيين والمساهمات في النشرات الرئيسية بشكل دوري.

في هذا العام، ركز فريق الاتصال المؤسسي على ما يلي:

- تحديث الموقع الالكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية والذي سوف يتم إطلاقه في مطلع العام 2016؛
- إدخال تطبيق هاتف محمول لسلطة دبي للخدمات المالية والذي سوف يتم إطلاقه في مطلع العام 2016؛
- تحقيق التوافق بين أنشطته مع رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، أن تصبح دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي؛
- مراجعة وإعادة النظر في رؤية ورسالة وقيم سلطة دبي للخدمات المالية؛
- تعزيز وبناء العلاقات مع الهيئات الحكومية الرئيسة.

أصدر فريق الاتصال المؤسسي 30 بيانًا صحفيًا و 12 تنبيهًا للمستهلكين و 4 إشعارات بطرح أوراق استشارية و 3 إشعارات بالتعديلات على التشريعات و 24 نشرة في العام 2015، بما في ذلك ما يلي:

- قواعد قيم وأخلاقيات العمل للموظفين والاستشاريين باللغة الإنجليزية؛
- قواعد قيم وأخلاقيات العمل لمجلس الإدارة واللجان والهيئات؛
- تقرير الرقابة على التدقيق لسلطة دبي للخدمات المالية للعام 2014؛
- الإصدار الثاني عشر من إنجازات سلطة دبي للخدمات المالية، وهي نشرة باللغتين العربية والإنجليزية؛
- البيان السنوي حول مكافحة غسل الأموال لسلطة دبي للخدمات المالية، وهو نشرة باللغتين العربية والإنجليزية؛
- التقرير السنوي لسلطة دبي للخدمات المالية لعام 2014، وهو نشرة باللغتين العربية والإنجليزية؛
- خطة العمل لسلطة دبي للخدمات المالية لعام 2015/2016، وهو نشرة باللغتين العربية والإنجليزية؛
- موجز الأسواق، وهو نشرة باللغتين العربية والإنجليزية؛
- CONNECT – نشرة موظفي سلطة دبي للخدمات المالية؛
- الصناديق في مركز دبي المالي العالمي باللغة الإنجليزية؛
- نشرة برنامج قادة الغد التنظيميون باللغة الإنجليزية.

كما قامت دائرة الاتصال المؤسسي بمواءمة العديد من أنشطتها مع أهم مبادرات سلطة دبي للخدمات المالية، حيث ركزت من خلال مبادرة المسؤولية الاجتماعية المؤسسية على مجالات مثل التمويل الإسلامي، من خلال مبادرة "بوابتي" التي أُطلِقت في العام 2014 من أجل تلبية احتياجات المواطنين الإماراتيين الراغبين بالانخراط بالحياة المهنية في مجال الخدمات المالية؛ وتوفير فرص تعلم مدى الحياة لمجتمعنا المحلي ودعم تعليم المجتمع في مجال الخدمات المالية.

في اكتوبر 2015، استضافت سلطة دبي للخدمات المالية ورشة عمل حول أساسيات الأعمال المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي والمصممة خصيصًا للمواطنين الإماراتيين من مختلف الجامعات والهيئات الحكومية في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة، وغطت ورشة العمل مجالات أخلاقيات العمل الإسلامي والاقتصاد الإسلامي. وقد صُمِمت ورشة العمل بحيث تكون تفاعلية للغاية وقام المشاركون باستكمال تقييم كتابي في نهاية ورشة العمل. اختارت سلطة دبي للخدمات المالية أفضل 10 مشاركين لحضور الفحص الرسمي بإدارة المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار لمنحهم فرصة الحصول على شهادة معتمدة في أساسيات الأعمال المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي.

دائرة المشاريع والتخطيط

شاركت دائرة المشاريع والتخطيط في الإشراف على خطة العمل لسلطة دبي للخدمات المالية للعام 2015 وتطوير خطة العمل لعام 2017/2016. ويواصل الفريق تنفيذ مجموعة متنوعة من المشاريع في المؤسسة والتخطيط للعديد من الفعاليات الدولية التي تستضيفها سلطة دبي للخدمات المالية وتنفيذها.

وتستمر إجراءات التحسين مع عدد من الأقسام مع الطلب المتزايد على دعم وإدارة الاستطلاعات مع الشركاء الاستراتيجيين الداخليين والخارجيين.

دائرة التميز المؤسسي وإدارة الشركاء الاستراتيجيين

استمرت إدارة الشركاء الاستراتيجيين في العمل مع الشركاء الاستراتيجيين الرئيسيين بنجاح. وقد تم تدريب متدرب إماراتي في مجال استطلاعات ومشاركة أصحاب العمل، بموجب مبادرة "بوابتي". كما سهل الفريق مبادرات مشاركة الشركاء الاستراتيجيين، وخاصة في التدريب على المواضيع التي تملك سلطة دبي للخدمات المالية خبرة فيها.

تطلعاتنا

تم تحديد ثلاثة مواضيع استراتيجية هامة لتطوير سلطة دبي للخدمات المالية أثناء إعداد خطة العمل لسلطة دبي للخدمات المالية للعام 2016/2015.

خلال العامين 2015 و 2016، سوف يتم تنفيذ أنشطة سلطة دبي للخدمات المالية ضمن محاور التركيز الجديدة لاستراتيجيتنا وهي الإنجاز والاستدامة والمشاركة.

في السنوات الأخيرة، كان محور تركيزنا الجودة والتعاون والعالمية. ومع ترسيخ مكانة مركز دبي المالي العالمي وأدائه لدور أكبر في قطاع الخدمات المالية الإقليمية، وزيادة الخبرة التنظيمية التراكمية لسلطة دبي للخدمات المالية، شعرنا بالحاجة لمراجعة هذه المواضيع وتعديلها لتعكس مجالات تركيز عملنا من الآن فصاعدًا.

وقبل تطوير المحاور الجديدة للتركيز، قمنا بتقييم أثر التطورات الاقتصادية والسياسية بعمق، وتقييم نمو مركز دبي المالي العالمي مؤخرًا ونموه المتوقع ودراسة الدور المتطور للمجتمع التنظيمي الدولي ومراجعة تحملنا للمخاطر الداخلية. وبعد بحث كافة هذه المسائل على المستوى الداخلي، تم تحديد المواضيع الاستراتيجية الثلاثة التي سوف تعكس مجالات التركيز لسلطة دبي للخدمات المالية على أحسن وجه.

الإنجاز وهو يتعلق بتنفيذ مهماتنا الرئيسية باحتراف وفعالية.

في ظل الزيادة المستمرة في عمق ونطاق الأنشطة في المركز، يتوجب علينا الحرص على الاستمرار في توفير تنظيم عالمي الطراز في مركز دبي المالي العالمي. وبعد الأزمة المالية العالمية، ومع الانتهاء من التعديلات الرئيسة على المعايير المالية العالمية، أصبح هناك حاجة لزيادة التركيز على تطبيق تلك المعايير في القواعد والممارسات، على حد سواء. وهذا سوف يدفعنا للاستعداد لعملية المراجعة المقبلة لمركز دبي المالي العالمي والتي ستجريها هيئات تضم صندوق النقد الدولي ومجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ونحن ملتزمون بتخفيض وتيرة التغييرات على كُتيب القواعد إلى الحد الأدنى، وذلك بهدف الحد من العبء التدريجي على الكيانات المُنظَمَة من قبلنا.

وسوف نحافظ على تركيزنا الإشرافي في مجال مكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات وغيرها من المسائل المتعلقة بالجريمة المالية، والمحافظة على درجة تحمل المخاطر لسلطة دبي للخدمات المالية. كما سوف نركز على الإشراف على مخاطر السلوك، بما يتوافق مع تصنيف وملاءمة العملاء، والاهتمام بشكل مناسب بالشركات التي من المتوقع أن يكون هناك

نمو مالي سريع لها. وبشكل عام، سوف تبقى جودة الحوكمة من المبادئ المنظّمَة الهامة وأحد محاور التركيز، حيث أن الإخفاقات هنا غالبًا ما تكون في الإنفاذ. وسوف نستمر باتخاذ إجراء تنفيذي مناسب وملائم، مع زيادة التركيز على المساءلة الفردية.

ومن خلال التحسينات على أنظمة التنبيه المبكر بالمخاطر الناشئة وغيرها من التحديثات، سوف نعمل على تحسين استجابتنا للمخاطر. وتوفير إجراءات وحلول تكنولوجيا معلومات مبتكرة،من أجل تعزيز الكفاءات التشغيلية الداخلية

الاستدامة وهي تتعلق بتشكيل بيئتنا ومؤسستنا بشكل إيجابي على المدى الطويل.

إن نضوج مركز دبي المالي العالمي ومؤسستنا، دوافع محفزة للتركيز على الاستدامة التي تشمل تعزيز المتانة والمرونة التنظيمية بأساليب مختلفة، وتنقيح وتضمين إجراءات تنظيمية وغير تنظيمية واضحة وفعالة وقابلة للتطوير. ونحن نبذل جهود لتحسين القيمة للشركات التي ننظّمها على المدى الطويل، رغم عدم وجود تغييرات هامة متوقعة على المدى القصير. وسوف نواصل دعمنا لاستراتيجية حكومة دبي، وخاصة مبادرة الاقتصاد الإسلامي والعمل على تطوير مركز دبي المالي العالمي بطريقة مستدامة من خلال الحوار المتواصل مع المركز والهيئات الأخرى. ونجدد التزامنا بتطوير قدرات المواطنين الإماراتيين، من خلال برامج التدريب والقيادة التي نقوم بها وتعزيز تمثيل المواطنين الإماراتيين في مؤسستنا.

المشاركة وهي تتعلق بالمشاركة بشكل مدروس وبفعالية مع الشركاء الاستراتيجيين الرئيسيين.

نحن عازمون على العمل بشكل وثيق مع الشركات لتعزيز فهم إطارنا التنظيمي ومشاركة الشركات وغيرها من الشركاء الاستراتيجيين في مساعدتنا من أجل تعزيز النظام من خلال عمليات التشاور التي نقوم بها. على المستوى المحلي، ونحن نتطلع إلى مواصلة البناء على الأسس الجيدة القائمة حاليًا، لكي تكون هناك علاقات قوية وفعالة مع الهيئات في دبي والإمارات العربية المتحدة. وسوف يبقى تعزيز العلاقات مع المنظِمين الآخرين في الإمارات العربية المتحدة وخارجها جزءًا رئيسًا من عملنا. وسوف يتم المحافظة على العلاقات التشغيلية المتينة وتعزيزها في السلطات القضائية التي نستقطب منها عدد كبير من الفروع والشركات التابعة، وتلك التي نتوقع أن تحظى بأهمية تنظيمية متزايدة. وسوف نركز بشكل أكبر على المشاركة الإقليمية. وسوف نواصل عملنا مع أهم واضعي المعايير عالميًا مع التركيز على المحافظة على مكانتنا القوية حاليًا.

ملخص خطة العمل للعام 2016/2015 لسلطة دبي للخدمات المالية

استراتيجية سلطة دبي للخدمات المالية للعام2016/2015		
رؤيتنا		• أن نكون جهة منظِمة مرموقة دولياً تقود تطوير الخدمات المالية بواسطة تنظيم قوي وعادل.
رسالتنا		• تطوير وإدارة وتنفيذ تنظيم من الطراز العالمي للخدمات المالية ضمن مركز دبي المالي العالمي.
أسلوبنا التنظيمي		• التقيد بالتنظيمات التي تستند إلى تقييم المخاطر وتجنب العبء التنظيمي الغير ضروري.
المواضيع الاستراتيجية الفعالة		
الإنجاز تنفيذ المهام الرئيسة باحتراف وفعالية	تطبيق تنظيم عالمي الطراز والتنفيذ الفعال	• القيام بتجهيزات مكثفة والمتابعة حول تقييمات برنامج تقييم القطاع المالي ومجموعة العمل المالي لتوفير أية مدخلات مطلوبة للهيئات الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة. • التركيز على تنفيذ المعايير الدولية بشكل متناسب ويتلاءم مع مركز دبي المالي العالمي. • السعي لتبسيط كُتيب القواعد، إن أمكن. • اتخاذ إجراءات الإنفاذ الملائمة والمناسبة.
	أن نكون أكثر مرونة من خلال أنظمة التحذير المبكر والابتكار	• تنقيح أنظمة التحذير الحالية لضمان سرعة الاستجابة للمخاطر الناشئة. • استكشاف مؤشرات لتحديد سوء السلوك على نطاق واسع في النظام.
	المحافظة على الجودة مع توسع مركز دبي المالي العالمي	• السعي لتحقيق الكفاءة دون أن يكون ذلك على حساب الجودة. • الإبداع في تقديم الإجراءات وحلول تكنولوجيا المعلومات كجزءٍ من المحافظة على التميز التشغيلي.
الاستدامة تشكيل بيئتنا ومؤسستنا بشكل إيجابي على المدى الطويل	تعزيز المتانة والمرونة التنظيمية	• وضع إجراءات تنظيمية وغير تنظيمية واضحة وفعالة وقابلة للتطوير، وتطوير أنظمة أفضل لإدارة المعرفة، ومطابقة التعيين مع وتطوير القوى العاملة. • استرداد التكاليف.
	دعم استراتيجية حكومة دبي وتطوير مركز دبي المالي العالمي	• الاستمرار في تحقيق التوافق مع استراتيجية مركز دبي المالي العالمي وحكومة دبي (بما يشمل مبادرة الاقتصاد الإسلامي. • مواصلة الحوار مع هيئات مركز دبي المالي العالمي لدعم النمو المستدام للمركز.
	بناء قدرات المواطنين الإماراتيين	• الاستمرار في بناء القدرة التنظيمية بواسطة برنامج قادة الغد التنظيميون وغيرها من المبادرات (مثل عمليات الإعارة الدولية). • السعي جاهدين لتحسين تمثيل المواطنين الإماراتيين في أرجاء سلطة دبي للخدمات المالية.

المشاركة المشاركة المدروسة والفعالة مع الشركاء الاستراتيجيين الرئيسيين	الشركات المنظّمة والمنظمون المحليون الرئيسيون	• التنظيم بشكلٍ متسقٍ وبشفافيةٍ وعلى أساس تقييم المخاطر. • مواصلة أنشطة التوعية لتعزيز فهم النظام التنظيمي. • المحافظة على علاقاتٍ جيدةٍ مع المنظِمين في مناطق الاختصاص الهامة وتطوير العلاقات في مناطق الاختصاص المتوقع زيادة أهميتها.
	المنظِمون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا/ منطقة الخليج	• التركيز بشكلٍ أكبر على المشاركة الإقليمية وتمثيل الإمارات العربية المتحدة في المنتديات الإقليمية تماشيًا مع الدور المتنامي لمركز دبي المالي العالمي في المنطقة.
	هيئات دبي والإمارات العربية المتحدة	• مواصلة بناء العلاقات مع الهيئات في دبي والإمارات العربية المتحدة.
	هيئات وضع المعايير العالمية	• المحافظة على مكانتنا بين أهم واضعي المعايير العالميين.

الأولويات التنظيمية		
الجريمة المالية	مخاطر السلوك والمخاطر الإحترازية	التوافق مع المعايير
• توخي الحذر في معالجة المسائل المتعلقة بمكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات وغيرها من المسائل المتعلقة بالجريمة. • تعزيز العلاقات القائمة مع الهيئات المحلية والاتحادية المعنية للحد من مخاطر الجريمة المالية.	• الاستمرار في استهداف مخاطر السلوك مع التركيز على المخاطر الإحترازية، وخاصةً من الشركات المتوقع نمو سريع لها.	• الإنفاذ الفعال للمعايير التنظيمية الدولية بواسطة إجراءات برنامج تقييم القطاع المالي ومجموعة العمل المالي. • الاستمرار في تحقيق التوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي في المجالات ذات العلاقة، ودعم الالتزام بتبسيط كُتيب القواعد.

الملاحق

الملحق 1

تقرير مدقق الحسابات المستقل لمجلس سلطة دبي للخدمات المالية 72

بيان المركز المالي لسلطة دبي للخدمات المالية 73

بيان الأداء المالي لسلطة دبي للخدمات المالية 74

بيان التغيرات في حقوق الملكية لسلطة دبي للخدمات المالية 75

بيان التدفقات النقدية لسلطة دبي للخدمات المالية 76

إيضاحات حول البيانات المالية لسلطة دبي للخدمات المالية 77

الملحق 2

الإفصاحات المتعلقة بمكافآت المجلس وكبار المسؤولين 97

الملحق 3

الشركات المرخصة في عام 2015 98

الملحق 4

الأعمال و المهن غير المالية المحددة المسجلة في عام 2015 101

مذكرات التفاهم التي وقعت في عام 2015 101

الملحق 5

أعضاء مؤسسات السوق المرخصة المعترف بهم في عام 2015 102

الملحق 6

الإدراجات الجديدة في عام 2015 103

الملحق 7

القوانين والقواعد التي تشرف سلطة دبي للخدمات المالية على تنفيذها في عام 2015 104

الملحق 8

فهرس المصطلحات 105

سُلطة دبي للخدمات المالية

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015	الصفحات
تقرير مدقق الحسابات المستقل	72
بيان المركز المالي	73
بيان الأداء المالي	74
بيان التغيرات في حقوق الملكية	75
بيان التدفقات النقدية	76
إيضاحات حول البيانات المالية	77-90
بيان المركز المالي (معروض بالدولار الأمريكي)	91
بيان الأداء المالي (معروض بالدولار الأمريكي)	92
بيان التغيرات في حقوق الملكية (معروض بالدولار الأمريكي)	93
بيان التدفقات النقدية (معروض بالدولار الأمريكي)	94

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة أعضاء مجلس إدارة سُلطة دبي للخدمات المالية

التقرير حول البيانات المالية

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لسُلطة دبي للخدمات المالية («سُلطة دبي للخدمات المالية») والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2015 وبيان الأداء المالي وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وعن تلك الرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة ضرورية لكي تتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أي أخطاء جوهرية، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء رأينا حول هذه البيانات المالية بناءً على عملية التدقيق التي قمنا بها. لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تستدعي هذه المعايير التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق للتوصل إلى تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية خالية من أي أخطاء جوهرية.

تتضمن عملية التدقيق القيام بإجراءات للحصول على إثباتات تدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية، سواءً كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار الرقابة الداخلية المتصلة بإعداد المنشأة وعرضها العادل للبيانات المالية بهدف تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمنشأة. تتضمن عملية التدقيق كذلك تقييماً لمدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المُعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييماً لأسلوب عرض البيانات المالية بشكلٍ عام.

نعتقد أن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساسٍ مناسبٍ للرأي الذي نبديه بناءً على عملية التدقيق.

الرأي

برأينا، تعبّر البيانات المالية بشكلٍ عادل ومن كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي لسُلطة دبي للخدمات المالية كما في 31 ديسمبر 2015 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

برايس ووترهاوس كوبرز

دبي، الإمارات العربية المتحدة

سُلطة دبي للخدمات المالية
بيان المركز المالي
(كما في 31 ديسمبر 2015)

		2015	2014
	إيضاح	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات			
موجودات غير متداولة			
ممتلكات ومعدات	5	4,237	3,853
موجودات غير ملموسة	6	5,594	6,772
		9,831	10,625
موجودات متداولة			
مبالغ مدفوعة مقدماً وذمم مدينة	7	18,507	19,308
أرصدة نقدية ومصرفية	8	127,759	80,156
		146,266	99,464
مجموع الموجودات		156,097	110,089
حقوق الملكية			
رأس المال المساهَم به والاحتياطيات			
رأس المال المساهَم به		5,755	5,755
احتياطي نظامي	11-2	87,466	54,760
احتياطي مطالبات قضائية	12, 12-2	11,011	1,293
خسارة اكتوارية متراكمة عن خطة مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	9	(4,026)	(3,984)
مجموع حقوق الملكية		100,206	57,824
المطلوبات			
مطلوبات متداولة			
إيرادات رسوم مقبوضة مقدماً	10-2	34,196	31,115
دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى	10	17,728	17,166
صافي مطلوبات خطة المنافع المحددة	9	3,967	3,984
		55,891	52,265
مجموع المطلوبات		55,891	52,265
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		156,097	110,089

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 10 فبراير 2016.

الموقّع بالنيابة عن مجلس الإدارة

سُلطة دبي للخدمات المالية
بيان الأداء المالي
(السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015)

		2015	2014
	إيضاح	ألف درهم	ألف درهم
اعتمادات من الحكومة	10-2	117,420	117,440
إيرادات رسوم	10-2	46,496	41,917
إيرادات أخرى	13, 12-2	34,209	155
مجموع الإيرادات		198,125	159,512
مصاريف عمومية وإدارية	14	(143,377)	(139,019)
مصاريف أعضاء مجلس الإدارة	16	(11,961)	(12,098)
مصاريف الهيئة القانونية للأسواق المالية ولجنة الطعون التنظيمية		(363)	(337)
مجموع المصاريف		(155,701)	(151,454)
فائض السنة		42,424	8,058

سُلطة دبي للخدمات المالية
بيان التغيرات في حقوق الملكية

	رأس المال المساهَم به	احتياطي نظامي	احتياطي مطالبات قضائية	خسارة اكتوارية متراكمة عن خطة مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	فائض متراكم	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
في 1 يناير 2014	5,755	46,702	1,293	(2,342)	-	51,408
فائض السنة	-	-	-	-	8,058	8,058
تحويل إلى الاحتياطي النظامي (إيضاح 11-2)	-	8,058	-	-	(8,058)	-
إعادة قياس التزامات مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 9)	-	-	-	(1,642)	-	(1,642)
في 31 ديسمبر 2014	5,755	54,760	1,293	(3,984)	-	57,824
فائض السنة	-	-	-	-	42,424	42,424
تحويل إلى احتياطي المطالبات القضائية (إيضاح 12-2، 13)	-	-	9,718	-	(9,718)	-
تحويل إلى الاحتياطي النظامي (إيضاح 11-2)	-	32,706	-	-	(32,706)	-
إعادة قياس التزامات مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 9)	-	-	-	(42)	-	(42)
في 31 ديسمبر 2015	5,755	87,466	11,011	(4,026)	-	100,206

سُلطة دبي للخدمات المالية
بيان التدفقات النقدية
(السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015)

		2015	2014
	إيضاحات	ألف درهم	ألف درهم
أنشطة العمليات			
فائض السنة	-	42,424	8,058
تعديلات بسبب البنود التالية:	-	-	-
الاستهلاك	5	2,214	2,183
الإطفاء	6	3,062	2,221
مخصص مكافآت نهاية الخدمة	-	5,108	4,870
إيرادات فوائد	13	(460)	(155)
التدفقات النقدية التشغيلية قبل دفع المبالغ المستحقة للحكومة من الغرامات المحصّلة والتغيرات في رأس المال العامل		52,348	17,177
التغيرات في رأس المال العامل:			
اشتراكات مدفوعة عن منافع نهاية الخدمة	9	(5,167)	(4,870)
مبالغ مدفوعة مقدماً وذمم مدينة، صافية من الفوائد المدينة	7	1,030	(2,768)
إيرادات رسوم مقبوضة مقدماً	-	3,081	1,724
دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى	10	562	9,282
صافي النقد الناتج من أنشطة العمليات		51,854	20,545
أنشطة الاستثمار			
شراء ممتلكات ومعدات	5	(2,598)	(2,006)
شراء موجودات غير ملموسة	6-5	(1,885)	(5,488)
فوائد مقبوضة	-	232	61
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار	-	(4,251)	(7,433)
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه	-	47,603	13,112
النقد وما في حكمه في بداية السنة	8	80,156	67,044
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	8	127,759	80,156

سُلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015)

1 الوضع القانوني والأنشطة

تأسّست سُلطة دبي للخدمات المالية («سُلطة دبي للخدمات المالية») بموجب قانون دبي رقم (9) لسنة 2004 كسُلطة تنظيمية مستقلة مسؤولة عن تنظيم الأنشطة المالية والأنشطة المتعلقة بها في مركز دبي المالي العالمي («مركز دبي المالي العالمي»). ووفقاً لقانون دبي رقم (9) لسنة 2004، فإن سُلطة دبي للخدمات المالية يتم تمويلها بشكلٍ مستقل من قبل حكومة دبي («الحكومة») وسيستمر تمويلها بما يُمكّنها من ممارسة صلاحياتها وأداء اختصاصاتها.

2 السياسات المحاسبية الهامة

2-1 أساس الإعداد

اعتمدت سُلطة دبي للخدمات المالية اعتباراً من 1 يناير 2014 معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام من أجل عرض أفضل لمركزها المالي وأدائها المالي، ولذا فقد تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. ومتى لا تتناول المعايير المذكورة أي موضوع معين، يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ذي الصلة.

أعدت البيانات المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية. وتم إعداد بيان التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة. لقد تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية، وقد تم تطبيق السياسات المحاسبية بانتظام طوال الفترة. ورغم أن سُلطة دبي للخدمات المالية قد اعتمدت تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام كإطار لإعداد تقاريرها المالية، فإنها تعمل كسلطة تنظيمية مستقلة ولا تتيح ميزانياتها للرأي العام، وبالتالي فإن أعضاء مجلس الإدارة لا يرون أنه من المناسب نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية (معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام رقم 24).

إن إعداد البيانات المالية بالتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام يقتضي استخدام تقديرات محاسبية أساسية محددة، كما يقتضي من الإدارة إبداء رأيها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية. يتم الإفصاح عن المجالات التي تنطوي على درجة عالية من إبداء الرأي أو التعقيد أو المجالات التي تعد فيها الافتراضات والتقديرات مهمة للبيانات المالية في الإيضاح رقم 4.

التغيرات المستقبلية في السياسات المحاسبية – معايير المحاسبة الدولية

للقطاع العام الصادرة لكن غير المطبقة:

فيما يلي المعايير السارية على السنة المالية التي ستبدأ في 1 يناير 2017 وليس لها تأثير جوهري على سُلطة دبي للخدمات المالية:

- معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 34، البيانات المالية المنفصلة.
- معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 35، البيانات المالية الموحدة.
- معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 36، الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.
- معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 37، الترتيبات المشتركة.
- معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 38، الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى.

2-2 تحويل العملات الأجنبية

العملة الوظيفية وعملة العرض

العملة الوظيفية لسُلطة دبي للخدمات المالية هي درهم الإمارات العربية المتحدة (الدرهم الإماراتي) الذي يعد العملة المستخدمة في معظم معاملات السُلطة.

يتم تحويل المعاملات الناشئة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات. كما يتم احتساب أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية، الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقوّمة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة، في بيان الأداء المالي.

ولأغراض العرض فحسب، تم أيضاً تحويل المبالغ في هذه البيانات المالية إلى الدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت يبلغ 3.67 درهم إماراتي لكل دولار أمريكي. والبيانات المالية المحولة إلى الدولار الأمريكي ليست مدققة.

سُلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015)

2-3 ممتلكات ومعدات

يتم بيان الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. تشتمل التكلفة التاريخية على المصاريف المتعلقة مباشرةً بالاستحواذ على الموجودات.

يُحتسب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت، بمعدلات تُحتسب لخفض تكلفة الموجودات وصولاً إلى قيمها التقديرية المتبقية على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة على النحو التالي:

	عدد السنوات
تحسينات على عقار مستأجر	5
تجهيزات وتركيبات	3
معدات مكتبية	3
أجهزة حاسوب	3
مركبات	3

يتم إظهار الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز، التي تشمل التحسينات على العقارات المستأجرة وأجهزة الحاسوب، بالتكلفة ويتم تحويلها إلى فئة الموجودات الملائمة لها عند دخولها حيز الاستخدام.

لا يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو احتسابها كأصل منفصل، حسبما يكون ملائماً، إلا عندما يكون من المرجّح أن تتدفق إلى سُلطة دبي للخدمات المالية فوائد اقتصادية مستقبلية أو خدمة محتملة على مدار العمر الإجمالي للأصل بما يتجاوز أحدث مؤشر أداء تم تقييمه بالنسبة للأصل.

يتم تحديد الأرباح والخسائر من استبعاد الممتلكات والمعدات بمقارنة عائدات البيع مع القيمة الدفترية للموجودات المستبعدة وتؤخذ بالاعتبار عند تحديد فائض / عجز السنة. يتم تحميل مصاريف التصليح والتجديد على بيان الأداء المالي عند تكبدها.

تتم مراجعة الأعمار المتبقية للموجودات، وتعديلها عند الاقتضاء، في تاريخ كل تقرير. ويتم تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد الأصل على أساس الفرق بين عائدات البيع والقيمة الدفترية للأصل ويتم تسجيلها في بيان الأداء. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل فوراً إلى القيمة القابلة للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمته المقدرة القابلة للاسترداد.

2-4 موجودات غير ملموسة

يتم إدراج الموجودات غير الملموسة المكتسبة بشكل منفصل بسعر التكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة. يتم تحميل الإطفاء، على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة بفترة ثلاث سنوات. وتتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة في نهاية كل فترة مالية سنوية، مع احتساب تأثير أي تغيرات في التقديرات على أساس مستقبلي. يتم إدراج الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز المرتبطة ببرمجيات الحاسوب بسعر التكلفة مع نقلها إلى فئة الموجودات المناسبة عندما تدخل حيز الاستخدام.

2-5 الانخفاض في القيمة

تقوم سُلطة دبي للخدمات المالية بنهاية كل فترة تقرير بمراجعة القيم الدفترية للموجودات المدرة للنقد وما في حكمه لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن تلك الموجودات قد تعرضت لخسارة الانخفاض في القيمة. فإذا وُجد أي مؤشر من هذا القبيل، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات من أجل تحديد مدى خسارة الانخفاض في القيمة، (إن وجدت).

تمثل القيمة القابلة للاسترداد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة قيد الاستخدام، أيهما أعلى. إذا تم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من الأصل بأقل من قيمته الدفترية، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل وصولاً إلى قيمته القابلة للاسترداد.

يتم تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة مباشرةً في بيان الأداء المالي، ما لم يتم إدراج الأصل ذي الصلة على أساس قيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تُعامل خسارة الانخفاض في القيمة كانخفاض ناتج عن إعادة التقييم.

فيما لو تم عكس خسارة الانخفاض في القيمة في وقتٍ لاحق، فإنه تتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى القيمة المعدلة القابلة للاسترداد بحيثُ لا تجاوز القيمة الدفترية الزائدة القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض في قيمة الأصل خلال السنوات السابقة. يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة على الفور ضمن بيان الأداء المالي، إلا إذا تم إدراج الأصل المعني بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يُعامل عكس خسارة الانخفاض في القيمة كزيادة ناتجة عن إعادة التقييم.

سُلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015)

2 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

2-6 رسوم وغرامات وتكاليف تقاضي مدينة

يتم إدراج الرسوم والغرامات وتكاليف التقاضي المدينة بالقيمة المتوقعة الممكن تحقيقها. ويتم رصد مخصص مُحدد للرسوم والغرامات وتكاليف التقاضي المدينة المشكوك في تحصيلها. يتم حذف الديون المعدومة خلال الفترة التي يتم تحديدها فيها.

2-7 ذمم دائنة

تُحتسب الذمم الدائنة مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

2-8 مخصصات

يتم تسجيل المخصصات عندما يكون من المرجّح أن يقتضي الأمر خروج موارد تمثل منافع اقتصادية لتسوية التزام قانوني أو ضمني حالي ينشأ نتيجة لأحداث سابقة، ويكون بالإمكان قياس مبلغ الالتزام بشكلٍ موثوق به.

إن المبلغ المسجل كمخصص هو أفضل تقدير للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي بنهاية فترة التقرير، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر والشكوك المحيطة بالالتزام. عندما يتم قياس مخصص ما باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي، فإن قيمته الدفترية تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

إذا كان من المتوقع استرداد بعض أو جميع المنافع الاقتصادية المطلوبة لتسوية مخصص ما من الغير، يتم تسجيل الذمم المدينة ضمن الموجودات إذا كان من المؤكد تحصيل هذه الذمم وكان بالإمكان قياس قيمتها بشكلٍ موثوق به.

2-9 نقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه من النقد في الصندوق والأرصدة في الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى المصارف وحسابات الودائع الثابتة بفترة استحقاق أصلية تبلغ ثلاثة أشهر أو أقل.

2-10 تسجيل الإيرادات

الإيرادات من المعاملات غير المتعلقة بالتداول

- مبالغ مقبوضة من ومحوّلة إلى الحكومة

تتلقى سُلطة دبي للخدمات المالية منحاً من الحكومة لأغراض عامة تمكّنها من الاستمرار في عملياتها. تسجل السُلطة الإيرادات من المنح عندما يثبت حقها في استلام المنحة واستيفاء معايير تسجيل الأصل. يتم تسجيل الدخل المؤجل بدلاً من الإيرادات في حال كان هناك شرط مقترن بالمنحة من شأنه أن يؤدي إلى التزام بسداد المبلغ. ومتى لم تقترن بهذه المنح أي شروط ولم تترتب أي التزامات مفروضة من الحكومة بخصوص استخدام المنح، تسجل السُلطة الأصل (سواء كان مبلغاً نقدياً أو أحد الموجودات المناسبة) والإيرادات في البيانات المالية.

تُعامل المبالغ المقبوضة مقدماً من الحكومة للوفاء بالمصروفات التشغيلية المدرجة في الميزانية التقديرية للسنة اللاحقة معاملة المبالغ المقبوضة مقدماً ويتم إظهارها ضمن المطلوبات المتداولة وتخصيصها في البيانات المالية للسنة اللاحقة.

أما المبالغ المُحوّلة إلى الحكومة فيتم تسجيلها كمخصص من الفائض المتراكم في السنة أو كتخفيض في رأس المال المُساهَم به، حسب الاقتضاء، في السنة التي يتم فيها الموافقة على التخصيص من قبل مجلس إدارة سُلطة دبي للخدمات المالية (إيضاح 4).

إيرادات الغرامات

لطفا راجع الإيضاح 2-12 حول احتياطي المطالبات القضائية للاطلاع على إيرادات الغرامات.

الإيرادات من معاملات التداول

تسجل سُلطة دبي للخدمات المالية الإيرادات من تقديم الخدمات بالرجوع إلى مرحلة الإنجاز عندما يكون بالإمكان تقدير نتيجة المعاملة بشكل موثوق به، وإذا تعذر ذلك لا يتم تسجيل الإيرادات إلا بمقدار المصاريف المتكبدة القابلة للاسترداد.

سُلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015)

إيرادات الرسوم

يتم تسجيل رسوم الطلبات كإيرادات عند إصدار الفاتورة. تحتسب الرسوم السنوية كإيرادات على مدار الفترة المتعلقة بها. تعامل إيرادات الرسوم المقبوضة بخصوص السنة اللاحقة كإيرادات رسوم مقبوضة مقدماً ويتم إظهارها ضمن المطلوبات المتداولة.

إيرادات الفوائد

تستحق إيرادات الفوائد على أساس الفترة الزمنية، بالرجوع إلى المبلغ الأصلي المستحق، وعلى أساس معدل الفائدة الساري. تصنّف إيرادات الفوائد كإيرادات أخرى غير مقيدة حيث ينشأ معظمها من الودائع لأجل غير المقيدة لدى السُلطة.

2-11 احتياطي نظامي

تم رصد الاحتياطي النظامي لتلبية الالتزامات الطارئة الناشئة عن الوفاء بالمسؤوليات التنظيمية لسُلطة دبي للخدمات المالية. يحدد أعضاء مجلس الإدارة مبلغ الاحتياطي الذي يخضع للتغيير بحسب ما يرونه مناسباً. ويمكن استدعاء هذا الاحتياطي لتغطية المصاريف غير الاعتيادية التي تتجاوز الإيرادات في أي سنة مالية معينة إذا اقتضت الضرورة ذلك. وتخضع المبالغ الموزعة إلى ومن هذا الاحتياطي لتقدير مجلس الإدارة.

2-12 احتياطي مطالبات قضائية

اعتبارا من 1 يناير 2012، فإن الغرامات التي تفرضها سُلطة دبي للخدمات المالية فيما يتصل بخرق لوائح مركز دبي المالي العالمي، وكذلك تكاليف التقاضي المستردة، يتم تسجيلها على أساس الاستحقاق. تقيد الإيرادات من الغرامات وتكاليف التقاضي المستردة في بيان الأداء المالي عند فرضها (إيضاح 13) ثم تنقل إلى الفائض أو العجز المتراكم. في تقدير أعضاء مجلس الإدارة أنه ينبغي الاحتفاظ بمبلغ 3 ملايين دولار أمريكي (11.01 مليون درهم) في احتياطي المطالبات القضائية للوفاء بتكاليف التقاضي غير المتوقعة. تُقتطع المخصصات لهذا الاحتياطي من إيرادات الغرامات للمحافظة على رصيد الاحتياطي في المستوى المطلوب. ويجوز لأعضاء مجلس الإدارة تعديل هذا المبلغ بحسب ما يرونه مناسباً، كلما وعندما تقتضي الضرورة.

يرى أعضاء مجلس الإدارة أن احتياطي المطالبات القضائية غير قابل للتوزيع. وتُجرى التحويلات من هذا الاحتياطي إلى الفائض أو العجز المتراكم لمطابقة تكاليف التقاضي غير المتوقعة، التي لا تغطيها الغرامات وتكاليف التقاضي المستردة، خلال السنة التي تنشأ فيها.

2-13 منافع الموظفين ومنافع نهاية الخدمة

يتم تحديد تكلفة المنافع المقدمة بموجب خطة المنافع المحددة باستخدام طريقة التقييم الاكتواري للوحدة الائتمانية المتوقعة. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الاكتوارية في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

يتم تسجيل تكلفة الخدمة السابقة كمصروف على أساس القسط الثابت على مدى متوسط الفترة حتى تصبح هذه المنافع مستحقة. إذا كان هناك استحقاق فعلي وفوري للمنافع بعد وضع خطة التقاعد أو إدخال تغييرات عليها، يتم تسجيل تكلفة الخدمة السابقة على الفور.

تشمل موجودات أو مطلوبات المنافع المحددة القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة ناقصاً تكاليف الخدمة السابقة غير المحتسبة حتى تاريخه وناقصاً القيمة العادلة لموجودات الخطة التي سيتم تسديد الالتزامات منها. يتم تحديد القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة عن طريق عامل الخصم الذي يمثل القيمة الزمنية للمال المحددة بالرجوع إلى معدلات سندات الشركات. تقتصر قيمة موجودات أي خطة على مجموع تكاليف الخدمة السابقة غير المحتسبة حتى تاريخه والقيمة الحالية لأي منافع اقتصادية متاحة في شكل مستردات من الخطة أو تخفيضات في المساهمات المستقبلية للخطة.

يعتبر الموظفون من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة أعضاءً في نظام معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية المدارة من قبل الحكومة. وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1999، تكبدت المجموعة وسجلت التزاماً بنسبة 15٪ من «المساهمات المدفوعة على أساس الراتب» وفقاً لتكاليف جدول رواتب مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في خطة معاشات التقاعد لتمويل هذه المنافع. يتم تسجيل مساهمات التقاعد المتعلقة بمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب خطة المساهمات المحددة ضمن المصاريف في الفترة التي تنشأ فيها.

سُلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015)

2-14 إيجارات

لتحديد ما إذا كان العقد يعد أو يتضمن إيجاراً أم لا، فإن ذلك يستند إلى مضمون العقد عند إبرامه وذلك لمعرفة ما إذا كان الوفاء بالعقد مرهوناً باستخدام أصل معين أو موجودات محددة في العقد الذي ينقل الحق في استخدام الأصل، حتى وإن لم ينص العقد صراحة على هذا الحق. يتم تسجيل مدفوعات الإيجار التشغيلي ضمن المصاريف في بيان الأداء المالي بطريقة القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

2-15 الأدوات المالية

تشمل الموجودات المالية الأرصدة النقدية والمصرفية (إيضاح 8) والذمم المدينة الأخرى (إيضاح 7)، بينما تشمل المطلوبات المالية أرصدة الدائنين والمطلوبات الأخرى (إيضاح 10) وصافي التزامات خطة المنافع المحددة (إيضاح 9)، ويتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح السُلطة طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مع تسجيل الفرق بين القيمة العادلة والمقابل المدفوع أو المقبوض في بيان الأداء المالي. إن تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة بالاستحواذ على الموجودات والمطلوبات المالية أو إصدارها (بخلاف الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) تتم إضافتها إلى القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المالية أو خصمها منها، حسب الاقتضاء، عند التسجيل المبدئي. أما تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة بالاستحواذ على الموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة فيتم تسجيلها مباشرة في بيان الأداء المالي.

3 إدارة المخاطر المالية

3-1 عوامل المخاطر المالية

تتعرض سُلطة دبي للخدمات المالية من خلال أنشطتها لمخاطر مالية متنوعة وهي: مخاطر السوق (تشمل مخاطر العملات ومخاطر الأسعار ومخاطر أسعار الفائدة للتدفقات النقدية والقيمة العادلة) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. يركز برنامج إدارة المخاطر لدى السُلطة بصورة عامة على عدم إمكانية التنبؤ بأوضاع الأسواق المالية ويهدف إلى الحد من الآثار السلبية المحتملة لهذه المخاطر على الأداء المالي للسُلطة.

1) مخاطر العملات

تتعرض السُلطة لمخاطر الصرف الأجنبي الناشئة عن تعرضاتها للعملات المختلفة. تنشأ مخاطر الصرف الأجنبي من المعاملات التجارية المستقبلية والموجودات والمطلوبات المسجلة في البيانات المالية. تتعرض المعاملات المبرمة بالدولار الأمريكي لمخاطر محدودة نظراً لربط سعر صرف الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي، وعليه فإن مخاطر الصرف الأجنبي لدى السُلطة فيما يتعلق بهذه المعاملات ليس لها تأثير يُذكر.

2) مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من إمكانية أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على صافي التكاليف أو الإيرادات المالية للسُلطة. لا تمتلك السُلطة موجودات أو مطلوبات هامة تعتمد بشكل جوهري على مستويات أسعار الفائدة، وبالتالي ترى الإدارة أن السُلطة ليست معرضة لمخاطر أسعار الفائدة.

3) مخاطر الائتمان

يقصد بمخاطر الائتمان المخاطر المتعلقة بإخفاق الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يتسبب في خسارة مالية للسُلطة. تتعرض السلطة لمخاطر الائتمان على حسابات المدينين وتسعى للحد منها بمتابعة أرصدة المدينين المستحقة.

3-2 تقدير القيمة العادلة

إن القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية لسُلطة دبي للخدمات المالية تقارب قيمها العادلة.

4 الأحكام والمصادر الرئيسية المتعلقة بالتقديرات والشكوك

يتعين على الإدارة، عند تطبيق السياسات المحاسبية للسُلطة كما هو مبين في الإيضاح رقم 2، وضع أحكام وتقديرات وافتراضات حول القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات التي لا تكون متوفرة بوضوح من مصادر أخرى. تستند التقديرات وما يرتبط بها من افتراضات على التجربة السابقة والعوامل الأخرى ذات الصلة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات وما يتعلق بها من افتراضات على أساس مستمر. يتم تسجيل التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم خلالها

تعديل التقديرات إذا كان هذا التعديل لا يمس إلا تلك الفترة، أو خلال فترة التعديل والفترات المستقبلية إذا كان لهذا التعديل أثر على الفترات الحالية والمستقبلية.

إن الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة بنهاية الفترة المشمولة بالتقرير، والتي لها مخاطر كبيرة في التسبب بإحداث تعديل جوهري على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة، بيانها كالتالي:

الحكم المتعلق بالمساهمات غير المشروطة (تسجيل الإيرادات)

ترى إدارة السُلطة أن المساهمات المستلمة من دائرة المالية في دبي هي مساهمات غير مقيدة نظراً لعدم وجود أي شروط أو أحكام تفرضها القوانين أو اللوائح أو أي متطلبات تلزم السُلطة بإعادة أي أموال فائضة مستلمة أو تحويل أي عوائد إلى المالك الوحيد لسُلطة دبي للخدمات المالية، «حكومة دبي».

منافع الموظفين ومنافع نهاية الخدمة

تعتمد القيمة الحالية لالتزامات المعاشات على عدد من العوامل التي يتم تحديدها على أساس اكتواري باستخدام عدد من الافتراضات. تشمل الافتراضات المستخدمة في تحديد التكلفة الصافية (الدخل) للمعاشات سعر الخصم. إن أي تغييرات في هذه الافتراضات سيكون لها تأثير على القيمة الدفترية لالتزامات المعاشات.

يتم تحديد معدل الخصم المناسب بنهاية كل سنة. إن معدل الفائدة هو المعدل الذي ينبغي أن يستخدم في تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة المستقبلية المقدرة والمتوقعة لتسوية التزامات المعاشات. وفي سبيل تحديد معدل الخصم المناسب، تأخذ الشركة بعين الاعتبار معدلات الفائدة لسندات الشركات.

الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية لأثاث ومعدات المكاتب

تحدد إدارة السُلطة الأعمار الإنتاجية المقدرة لموجوداتها غير الملموسة بهدف حساب الاستهلاك. يتم تحديد هذه التقديرات بعد مراعاة الاستخدام المتوقع للأصل والبلي والتلف المادي. تقوم الإدارة بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية سنوياً، وقد يتم تعديل مخصص الاستهلاك في المستقبل حينما ترى الإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة. بلغ صافي القيمة الدفترية للموجودات غير الملموسة بتاريخ 31 ديسمبر 2015 ما قيمته 4.2 مليون درهم (2014: 3.8 مليون درهم).

سُلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 – تابع)

5 ممتلكات ومعدات	تحسينات على عقار مستأجر	تجهيزات وتركيبات	معدات مكتبية	أجهزة حاسوب	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
التكلفة						
في 1 يناير 2015	14,746	4,393	738	14,317	72	34,266
إضافات	25	14	10	2,487	62	2,598
تحويل من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز	27	101	-	-	(128)	-
استبعادات	-	(35)	(38)	(1,396)		(1,469)
في 31 ديسمبر 2015	14,798	4,473	710	15,408	6	35,395
الاستهلاك المتراكم						
في 1 يناير 2015	14,063	4,218	603	11,529	-	30,413
المحمّل للسنة (إيضاح 14)	214	149	75	1,776	-	2,214
استبعادات	-	(34)	(40)	(1,395)	-	(1,469)
في 31 ديسمبر 2015	14,277	4,333	638	11,910	-	31,158
صافي القيم الدفترية						
في 31 ديسمبر 2015	521	140	72	3,498	6	4,237
في 1 يناير 2014	14,581	4,376	678	12,912	213	32,760
إضافات	139	30	113	1,626	98	2,006
تحويل من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز	26	-	-	213	(239)	-
حذف	-	(13)	(53)	(434)		(500)
في 31 ديسمبر 2014	14,746	4,393	738	14,317	72	34,266
الاستهلاك المتراكم						
في 1 يناير 2014	13,869	4,103	607	10,151	-	28,730
المحمّل للسنة (إيضاح 14)	194	128	49	1,812	-	2,183
حذف	-	(13)	(53)	(434)	-	(500)
في 31 ديسمبر 2014	14,063	4,218	603	11,529	-	30,413
صافي القيم الدفترية						
في 31 ديسمبر 2014	683	175	72	2,788	72	3,853

سُلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 – تابع)

6 موجودات غير ملموسة	برمجيات	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
التكلفة			
في 1 يناير 2015	17,913	1,514	19,427
إضافات	157	1,728	1,885
تحويل من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز	2,460	(2,460)	-
	-	-	-
في 31 ديسمبر 2015	20,530	782	21,312
الاستهلاك المتراكم			
في 1 يناير 2015	12,655	-	12,655
المحمّل للسنة (إيضاح 14)	3,062	-	3,062
	-	-	-
في 31 ديسمبر 2015	15,717	-	15,717
صافي القيم الدفترية			
في 31 ديسمبر 2015	4,813	782	5,595
			-
التكلفة			
في 1 يناير 2014	12,672	1,267	13,939
إضافات	2,545	2,943	5,488
تحويل من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز	2,696	(2,696)	-
في 31 ديسمبر 2014	17,913	1,514	19,427
الاستهلاك المتراكم			
في 1 يناير 2014	10,434	-	10,434
المحمّل للسنة (إيضاح 14)	2,221	-	2,221
في 31 ديسمبر 2014	12,655	-	12,655
صافي القيم الدفترية			
في 31 ديسمبر 2014	5,258	1,514	6,772

سُلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 – تابع)

7 مبالغ مدفوعة مقدماً وذمم مدينة

	2015	2014
	ألف درهم	ألف درهم
مبالغ مدفوعة مقدماً	17,864	18,895
سلفيات للموظفين	189	312
ذمم مدينة أخرى	454	101
Total	18,507	19,308

8 أرصدة نقدية ومصرفية

	2015	2014
	ألف درهم	ألف درهم
نقد في الصندوق	23	24
حسابات جارية	42,155	25,926
حسابات ودائع ثابتة	85,581	54,206
أرصدة نقدية ومصرفية	127,759	80,156

يتم الاحتفاظ بكافة الأرصدة المصرفية لدى مصرف مرخص في دولة الإمارات العربية المتحدة. يتراوح سعر الفائدة على حسابات الودائع الثابتة من 0.035٪ إلى 2.50٪ سنوياً للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (2014: 0.075٪ إلى 0.45٪).

سُلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 – تابع)

9 مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

فيما يلي ملخصاً لعناصر صافي مصاريف المنافع المحددة المسجلة في بيان الأداء المالي:

	2015	2014
	ألف درهم	ألف درهم
تكلفة الخدمة الحالية	4,303	3,992
صافي مصاريف المنافع المحددة	4,303	3,992

	2015	2014
	ألف درهم	ألف درهم
التزام المنافع المحددة	28,137	26,287
القيمة العادلة لموجودات الخطة	24,170	22,303
التزامات المنافع المحددة	3,967	3,984

التغيرات في القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة على النحو التالي:

	2015	2014
	ألف درهم	ألف درهم
الالتزام في بداية السنة	26,287	21,686
تكاليف الخدمة الحالية	4,303	3,992
تكلفة الفائدة	995	830
(أرباح) / خسائر اكتوارية على الالتزام	(94)	1,622
منافع مدفوعة من الخطة	(3,354)	(1,843)
الالتزام في نهاية السنة	28,137	26,287

التغيرات في القيمة العادلة لموجودات الخطة كالتالي:

	2014	2013
	ألف درهم	ألف درهم
القيمة العادلة لموجودات الخطة في بداية السنة	22,303	19,344
مساهمات رب العمل	5,167	4,870
العائد المتوقع على موجودات الخطة	190	167
خسائر اكتوارية	(136)	(235)
منافع مدفوعة من الخطة	(3,354)	(1,843)
القيمة العادلة لموجودات الخطة في نهاية السنة	24,170	22,303

سُلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 – تابع)

9 مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (تابع)			
تشمل موجودات الخطة نقدا لدى المصرف بنسبة 100٪ (2014: 100٪).			
تتمثل الافتراضات الاكتوارية الهامة المستخدمة في حساب التزام المنافع المحددة في تقديرات معدل الزيادة في الراتب على المدى الطويل البالغ 3٪ لعامي 2015 و2016 و5٪ للأعوام اللاحقة (2014: 4٪)، ومعدل الخصم المتمثل في القيمة الزمنية للمال البالغ 3.25٪ (2014: 3.25٪)، ومعدل انسحاب الموظفين من الخطة البالغ 10٪ (2014: 7٪). فيما يلي مدى تأثر التزام المنافع المحددة بهذه الافتراضات (على أساس بقاء جميع الافتراضات الأخرى كما هي):			
	التقدير	التغير في الافتراضات	زيادة / (نقص) في التزام المنافع المحددة ألف درهم
معدل زيادة الراتب	3٪ لعامي 2016 و2017 و5٪ للأعوام اللاحقة	1%- / 1%+	1,813 / (1,639)
معدل الخصم	3.25%	1%- / 1%+	1,761 / (1,560)
معدل الانسحاب	10%	2%- / 2%+	(476) / (395)

10 دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى		
	ألف درهم	ألف درهم
دائنون تجاريون	3,091	2,094
مستحقات متعلقة بالموظفين	12,572	13,522
مستحقات أخرى	2,065	1,550
مجموع	17,728	17,166

11 معاملات وأرصدة الأطراف ذات العلاقة		
تشمل الأطراف ذات العلاقة الحكومة والإدارة العليا والمنشآت التي تعمل معاً لتحقيق سياسات الحكومة في دبي. وحيث إن سلطة دبي للخدمات المالية مسؤولة عن تنظيم الأنشطة المالية والأنشطة ذات العلاقة في مركز دبي المالي العالمي، فإنها تعمل على تحقيق الأهداف والسياسات الموضوعة من قبل الحكومة.		
تنشأ الأرصدة لدى الأطراف ذات العلاقة عموماً من المعاملات التجارية المبرمة في سياق العمل الاعتيادي على أساس تجاري بحت. تشمل الأرصدة لدى الأطراف ذات العلاقة كما في تاريخ بيان المركز المالي ما يلي:		
معاملات الأطراف ذات العلاقة	2015	2014
	ألف درهم	ألف درهم
مبالغ نقدية مستلمة من الحكومة	117,420	117,440
الإيرادات المسجلة خلال السنة	117,420	117,440

تعويضات الإدارة العليا		
تتألف الإدارة العليا من عشرة أفراد (2014: تسعة أفراد) يتمتعون بالصلاحيات والمسؤوليات عن تخطيط أنشطة السُلطة وتوجيهها والرقابة عليها. وفيما يلي تعويضات هؤلاء الأفراد خلال السنة:		
	2015	2014
	ألف درهم	ألف درهم
رواتب وحوافز أداء	17,769	16,196
مكافآت ومزايا أخرى	5,004	4,587
	22,773	20,783

لطفاً راجع الإيضاح رقم 16 لمزيد من التفاصيل حول مصاريف أعضاء مجلس الإدارة.

12 المخصص من إيرادات الغرامات للاحتياطيات		
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	2015	2014
	ألف درهم	ألف درهم
غرامات مفروضة (إيضاح 13)	33,749	-
ناقصا: المبلغ المخصص لاحتياطي المطالبات القضائية	(9,718)	-
إيرادات الغرامات المحولة للاحتياطي النظامي	24,031	-
تم تخصيص مبلغ 7.9 مليون درهم لاحتياطي المطالبات القضائية وفقا للسياسة المحاسبية للسُلطة (إيضاح 2-21).		

13 إيرادات أخرى		
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	2015	2014
	ألف درهم	ألف درهم
غرامات مفروضة	33,749	-
فائدة على وديعة ثابتة	460	155
مجموع	34,209	155

فرضت السُلطة في عام 2015 غرامات بقيمة 33,749,000 مليون درهم على بعض الشركات المرخصة مقابل لا شيء في عام 2014، بسبب مخالفة هذه الشركات للوائح السُلطة. وقد فُرضت هذه الغرامات بعد الانتهاء من التحقيقات التي أجريت من قبل موظفي السُلطة. واحتُسبت هذه الغرامات على أساس الاستحقاق (إيضاح 2-21).

سُلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 – تابع)

14 مصاريف عمومية وإدارية		
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	2015	2014
	ألف درهم	ألف درهم
تكاليف موظفين (إيضاح 15)	113,674	110,368
إيجار مكتب	6,566	6,281
اتصالات وأنظمة تقنية وصيانة معدات	4,090	3,642
رحلات عمل رسمية وتدريب ومؤتمرات وندوات	3,271	3,477
ترخيص وصيانة برمجيات	3,163	2,881
مصاريف أخرى	2,527	3,253
استهلاك (إيضاح 5)	2,214	2,183
إطفاء (إيضاح 6)	3,062	2,221
تكاليف توظيف	1,890	1,066
رسوم قانونية واستشارية ومهنية	1,812	2,649
مصاريف تسويق	964	802
إيجار مركبات وصيانة	144	196
	143,377	139,019

15 تكاليف موظفين		
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	2015	2014
	ألف درهم	ألف درهم
رواتب	62,654	59,968
منافع أخرى	45,912	45,595
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 9)	5,108	4,805
مجموع	113,674	110,368

16 مصاريف أعضاء مجلس الإدارة		
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	2015	2014
	ألف درهم	ألف درهم
أتعاب مقدمة	5,075	4,904
أتعاب حضور جلسات	2,277	2,251
مصاريف سفر	2,527	2,532
مصاريف أخرى	2,082	2,411
مجموع	11,961	12,098

سُلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 – تابع)

17 التزامات إيجار تشغيلي		
إن التزامات الإيجار بموجب عقود الإيجار التشغيلي غير القابلة للإلغاء، هي على النحو التالي:		
	2015	2014
	ألف درهم	ألف درهم
سنة واحدة فأقل	7,097	4,837
أكثر من سنة واحدة وأقل من خمس سنوات	14,922	-
مجموع	22,019	4,837

سُلطة دبي للخدمات المالية
بيان المركز المالي
(معروض بالدولار الأمريكي) – غير مدقق

	(غير مدققة)	
	2015	2014
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الموجودات		
موجودات غير متداولة		
ممتلكات ومعدات	1,154	1,050
موجودات غير ملموسة	1,525	1,845
	2,679	2,895
موجودات متداولة		
مبالغ مدفوعة مقدماً وذمم مدينة	5,043	5,265
أرصدة نقدية ومصرفية	34,812	21,840
	39,855	27,105
مجموع الموجودات	42,534	30,000
حقوق الملكية		
رأس المال المساهم به والاحتياطيات		
رأس المال المساهم به	1,570	1,570
احتياطي نظامي	23,834	14,922
احتياطي مطالبات قضائية	3,000	352
خسارة اكتوارية متراكمة عن خطة مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	(1,097)	(1,086)
مجموع حقوق الملكية	27,307	15,758
المطلوبات		
مطلوبات متداولة		
إيرادات رسوم مقبوضة مقدماً	9,317	8,478
دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى	4,829	4,678
صافي مطلوبات خطة المنافع المحددة	1,081	1,086
	15,227	14,242
مجموع المطلوبات	15,227	14,242
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات	42,534	30,000

تعرض الصفحات من 91 إلى 94 البيانات المالية الأساسية بالدولار الأمريكي للاطلاع فقط.

سُلطة دبي للخدمات المالية
بيان الأداء المالي
(معروض بالدولار الأمريكي)

	(غير مدققة)	
	2015	2014
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
اعتمادات من الحكومة	31,995	32,000
إيرادات رسوم	12,669	11,422
إيرادات أخرى	9,321	42
مجموع الإيرادات	53,985	43,464
مصاريف عمومية وإدارية	(39,067)	(37,880)
مصاريف أعضاء مجلس الإدارة	(3,259)	(3,297)
مصاريف هيئة تحكيم الأسواق المالية	(99)	(92)
مجموع المصاريف	(42,425)	(41,269)
فائض السنة	11,560	2,195

سُلطة دبي للخدمات المالية

بيان التغيرات في حقوق الملكية

(معروض بالدولار الأمريكي) – غير مدقق

	رأس المال المساهم به	احتياطي نظامي	احتياطي مطالبات قضائية	خسارة اكتوارية متراكمة عن خطة مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	فائض متراكم	المجموع
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
في 1 يناير 2014	1,570	12,727	352	(638)	-	14,011
فائض السنة	-	-	-	-	2,195	2,195
تحويل إلى الاحتياطي النظامي (إيضاح 2-11)	-	2,195	-	-	(2,195)	-
إعادة قياس التزامات مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 9)	-	-	-	(448)	-	(448)
في 31 ديسمبر 2014	1,570	14,922	352	(1,086)	-	15,758
فائض السنة	-	-	-	-	11,560	11,560
تحويل إلى احتياطي المطالبات القضائية (إيضاح 2-12، 13)	-	-	2,648	-	(2,648)	-
تحويل إلى الاحتياطي النظامي (إيضاح 2-11)	-	8,912	-	-	(8,912)	-
إعادة قياس التزامات مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 9)	-	-	-	(11)	-	(11)
في 31 ديسمبر 2015	1,570	23,834	3,000	(1,097)	-	27,307

سُلطة دبي للخدمات المالية

بيان التدفقات النقدية

(معروض بالدولار الأمريكي) – غير مدقق

	(غير مدققة)	
	2015	2014
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
أنشطة العمليات		
فائض السنة	11,560	2,195
تعديلات بسبب البنود التالية:		
الاستهلاك	603	595
الإطفاء	834	605
مخصص مكافآت نهاية الخدمة	1,392	1,327
إيرادات فوائد	(125)	(42)
التدفقات النقدية للعمليات قبل دفع مكافآت نهاية الخدمة للموظفين والمبلغ المستحق للحكومة والحركات في رأس المال العامل	14,264	4,680
التغيرات في رأس المال العامل:		
اشتراكات مدفوعة عن منافع نهاية الخدمة	(1,408)	(1,327)
مبالغ مدفوعة مقدماً وذمم مدينة، صافية من الفوائد المدينة	281	(754)
إيرادات رسوم مقبوضة مقدماً	840	470
دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى	153	2,530
صافي النقد الناتج من أنشطة العمليات	14,130	5,599
أنشطة الاستثمار		
شراء ممتلكات ومعدات	(708)	(547)
شراء موجودات غير ملموسة	(513)	(1,495)
فوائد مقبوضة	62	15
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار	(1,159)	(2,027)
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه	12,971	3,572
النقد وما في حكمه في بداية السنة	21,841	18,269
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	34,812	21,841

الإفصاحات المتعلقة بمكافآت المجلس وكبار المسؤولين

الإفصاح المتعلق بالمكافآت:		
يبين الجدول التالي إجمالي المكافآت المستلمة أو المستحقة والمدينة للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2015 و31 ديسمبر 2014 من قبل مجلس الإدارة وكبار المسؤولين في سلطة دبي للخدمات المالية.		
مكافآت رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين:		
نطاق المكافآت	أعضاء مجلس الإدارة 2015	أعضاء مجلس الإدارة 2014
من $50,001 الى $100,000	0	0
من $100,001 الى $200,000	5	6
من $200,001 الى $250,000	3	2
< $250,001	1	1
	2015(USD)	2014 (USD)
القيمة الإجمالية لمجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المبينة أعلاه:	2,233,509	2,188,655

ملاحظات:

- يتم توزيع المكافآت بالتناسب بناءً على مدة الخدمة الفعلية خلال السنة.
- تتكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بشكل رئيسي من الأتعاب المقدمة السنوية زائد أتعاب حضور الاجتماعات (اجتماعات المجلس ولجانه). يتم أيضاً دفع مخصصات السفر. بلغت الأتعاب المقدمة لمجلس الإدارة خلال عام 2015 1,221,228 دولار أمريكي (بلغت الأتعاب المقدمة لرئيس مجلس الإدارة 453,200 دولار أمريكي). بلغت أتعاب حضور اجتماعات مجلس الإدارة 6,983 دولار أمريكي لكل اجتماع (بلغت أتعاب حضور رئيس مجلس الإدارة 15,450 دولار أمريكي لكل اجتماع).
- بلغت أتعاب العضوية في اللجان خلال عام 2014 1,164 دولار أمريكي للجنة الواحدة (بلغت أتعاب رئيس اللجنة 1,164 دولار أمريكي). بلغت أتعاب حضور اجتماعات اللجان 2,793 دولار أمريكي لكل اجتماع.
- لا يتلقى رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية أتعاباً عن العضوية في اللجان أو عن حضور اجتماعات اللجان. لا يتلقى الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية أتعاباً عن العضوية في مجلس الإدارة أو في لجان مجلس الإدارة أو عن حضور اجتماعات مجلس الإدارة أو اجتماعات اللجان.
- لا يتلقى المسؤولون التنفيذيون الآخرون الذين يعملون كأعضاء في لجان المجلس أو يحضرون اجتماعات المجلس أي أتعاب عن عضويتهم أو حضورهم.

مكافآت الرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين:		
نطاق المكافآت	المسؤولون التنفيذيون 2015	المسؤولون التنفيذيون 2014
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
لغاية $300,000	2	-
من $300,001 الى $400,000	-	-
من $400,001 الى $900,000	8	8
> $900,000	1	1
	2015(USD)	2014(USD)
القيمة الإجمالية لمجموع مكافآت المسؤولين التنفيذيين المبينة أعلاه:	6,205,177	5,662,943

تشمل مكافآت المسؤولين التنفيذيين المبينة أعلاه:		
نطاق المكافآت	(دولار أمريكي) 2015	(دولار أمريكي) 2014
رواتب وحوافز أداء	4,841,689	4,413,079
مكافآت ومزايا أخرى	1,363,488	1,249,964

ملاحظات:

- يتم توزيع الرواتب والحوافز بالتناسب بناءً على مدة الخدمة الفعلية خلال السنة.
- تشمل المكافآت والمزايا الأخرى بدل السكن وبدل السفر وبدل التعليم والأقساط المدفوعة مقابل التأمين الطبي والتأمين على الحياة ومستحقات نهاية الخدمة لسنة 2015.

الشركات المرخصة في عام 2015

اسم الشركة
A
اكون إيكويتي مانيجمنت ذ.م.م.
إيه دي إيه إيه فاينانشال سيرفيسز ليمتد
آلرا انترناشيونال ليمتد
ارااميس بارتنرز ليمتد
آسبين يو كيه سينديكيت سيرفيسز ليمتد
أوداشيا كابيتال ليمتد
عوض كابيتال ليمتد
أكسيس ري اس إي (مكتب تمثيلي في مركز دبي المالي العالمي)
B
بنك الصين ليمتد
بنك الهند
بنك فلسطين مركز دبي المالي العالمي (مكتب تمثيلي)
بنك ميد اس ايه ال
بنيان تري بنك ليمتد (مكتب تمثيلي في مركز دبي المالي العالمي)
بيري بالمر آند لايل ليمتد
بوبا جلوبال ميدل ايست (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
بنك برقان للخدمات المالية المحدود
بيزنيس ديفيلوبمنت ايجا ليمتد (مكتب تمثيلي في مركز دبي المالي العالمي)
C
كابيتال فيديوشري جروب ليمتد
كابيتال بنك كوربوريت ادفايسري (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
تشاينا كونستركشن بنك كوربوريشن
سيتي بنك، إن. إيه.
كريديت اندستريال إيه كوميرشال
D
دي إس – كونسيبت انتيليجنت ترايد فاينانس ليمتد
دومينيون فند مانيجمنت ليمتد (مكتب تمثيلي في مركز دبي المالي العالمي)
E
ايست كابيتال (دبي) ليمتد
إي دي آند اف كابيتال ماركيتس ليمتد
اليسيوم كابيتال بارتنرز ليمتد
يوروفين انفيستمنتس بيه تي إي ليمتد

يرجى الرجوع الى الموقع الالكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على السجل العام الكامل لكافة الشركات المرخصة.

الشركات المرخصة في عام 2015 - تابع

اسم الشركة
F
فورث كابيتال (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
فرير هول كابيتال مانيجمنت (مالطا) ليمتد (مكتب تمثيلي)
فرونتيير مانيجمنت جروب ليمتد
G
جينيريشن ألفا (دبي) ليمتد
جلوبال فاينانشال برودكتس ليمتد
جوجينهيم كيه بي بي او بارتنرز ليمتد
جلف كابيتال كريديت بارتنرز ليمتد
جلف انترناشيونال فاينانس ليمتد
H
اتش اس بي سي برايفت بنك (سويس) إس إيه (فرع مركز دبي المالي العالمي)
I
آي جي ليمتد
آي ام ام جروب ليمتد
ايندیكس آند سي ليمتد
آي بيه اس ايه كابيتال (دبي) ليمتد
آيرون اف اكس جلوبال منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليمتد
آي تي إيه (ميدل إيست) ليمتد
إثمار كابيتال بارتنرز ليمتد
K
كيه اتش كيه آند بارتنرز ليمتد
L
لا يبيرتي سبيشالتي ماركيتس منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليمتد
ليكويديتي فاينانس ال ال بيه
M
ماكاري انفراستركتشر آند ريل أسيتس (أوروبا) ليمتد
ماركيل انترناشيونال دبي ليمتد
ميد سيكيوريتيز انفيستمنت سال
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اندرايترز ليمتد
شركة مصر للتأمين
مرجان ستانلي انفيستمنت مانيجمنت ليمتد

يرجى الرجوع الى الموقع الالكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على السجل العام الكامل لكافة الشركات المرخصة.

الشركات المرخصة في عام 2015 - تابع

اسم الشركة
N
إن إن انفيستمنت بارتنرز بي. في. فرع دبي
P
بارتنر ري إنشورانس أوروبا إس إي
بيه اف اكس فاينانشال بروفيشينالز ليمتد
بلاتينيوم كابيتال مانيجمنت ليمتد
Q
شركة قطر لإعادة التأمين المحدودة
R
ريل فاينانس (ام إي إيه) ليمتد
آر او سي كابيتال مانيجمنت (دبي) ليمتد
آر يو إس دي كابيتال ليمتد
S
السعودي الفرنسي كابيتال انترناشيونال ليمتد
إس دي آي كابيتال ليمتد
إس جي آند بارتنرز ليمتد
بنك شينهان كو. ليمتد
ستراتا كابيتال ليمتد
صن جلوبال انفيستمنت (ميدل ايست) ليمتد
سوورد كابيتال بارتنرز، ذ.م.م. (مكتب تمثيلي في مركز دبي المالي العالمي)
T
تيل ليمتد
تيرا نوفا كابيتال ادفايسورز ليمتد
ذا آكسيس بنك كابيتال ليمتد
ترسبريدج ادفايسوري (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
U
يو بي آي بانكا (مكتب تمثيلي)
W
ووربيرغ بينكوس انترناشيونال ذ.م.م.
ويليس ليمتد

يرجى الرجوع الى الموقع الالكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على السجل العام الكامل لكافة الشركات المرخصة.

الأعمال والمهن غير المالية المحددة المسجلة في عام 2015

اسم الشركة
دي دبليو إف (ميدل ايست) ال ال بيه
ديفي جيويلز ذ.م.م.
ايجان هوتيل كوبوريشن ليمتد
إن روز ذ.م.م.
سبان هولدينجز ليمتد
كرستيز (دبي) ليمتد
بي تي انفيستمنتس ليمتد
إس 3 جلوبال هولدينجز ليمتد
إيه سي ليمتد
بيلي آند كومباني سوليسيترز ال ال بيه
باي، كيم آند لي ذ.م.م. (فرع دبي)
ووكرز كوربوريت (دبي) ليمتد
آر آي إيه إيه باركر جيليت (ميدل ايست) ال ال بيه
شيرمان آند ستيرلينج ال ال بيه
مكتب عيسى، أبي يونس وشركاه للمحاماة (آي إيه إيه)
مادوكس ستريت ليمتد
وينستون آند سترون ال ال بيه

يرجى الرجوع الى الموقع الالكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على السجل العام الكامل لكافة الأعمال والمهن غير المالية المحددة.

مذكرات التفاهم التي وقعت في عام 2015

مذكرات التفاهم الثنائية	
أندونيسيا	هيئة الخدمات المالية في أندونيسيا
الكويت	هيئة أسواق المال
أستراليا	السلطة التنظيمية الإحترازية الأسترالية
موريشيوس	هيئة الخدمات المالية في موريشيوس

أعضاء مؤسسات السوق المرخصة المعترف بهم في عام 2015

أعضاء مؤسسات السوق المرخصة المعترف بهم في عام 2015
بيلتون ماركيت ميكر إس إيه إي
موارد للأوراق المالية
نانهوا يو إس إيه ذ.م.م.
إس جي أميريكاز سيكيوريتيز ذ.م.م.
شعاع للأوراق المالية ذ.م.م.

يرجى الرجوع الى الموقع الالكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على السجل العام الكامل لكافة مؤسسات السوق المرخصة.

الإدراجات الجديدة في عام 2015

المُصدر	القطاع	مكان الإدراج	المبلغ الذي تم جمعه
بنك الصين	السندات	ناسداك دبي	2,000,000,000 يوان صيني
بنك دبي الإسلامي للصكوك المحدود	الصكوك	ناسداك دبي	750,000,000 دولار أمريكي
بنك دبي الإسلامي الدرجة ا للصكوك (2) المحدود	الصكوك	ناسداك دبي	1,000,000,000 دولار أمريكي
دي بيه وورلد ليمتد	السندات	ناسداك دبي	500,000,000 دولار أمريكي
بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.	السندات	ناسداك دبي	550,000,000 يورو
بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.	السندات	ناسداك دبي	350,000,000 دولار أمريكي
هونغ كونغ للصكوك 2015	الصكوك	ناسداك دبي	1,000,000,000 دولار أمريكي
آي دي بي ترست سيرفيسز ليمتد	الصكوك	ناسداك دبي	1,000,000,000 دولار أمريكي
شركة آي إف سي للصكوك	الصكوك	ناسداك دبي	100,000,000 دولار أمريكي
بنك الصين الصناعي والتجاري المحدود	السندات	ناسداك دبي	500,000,000 دولار أمريكي
خضراوي المحدودة	الصكوك	ناسداك دبي	671,026,000 دولار أمريكي
خضراوي المحدودة	الصكوك	ناسداك دبي	242,000,000 دولار أمريكي
إم إيه إف للصكوك المحدودة	الصكوك	ناسداك دبي	500,000,000 دولار أمريكي
شركة نور للصكوك المحدودة	الصكوك	ناسداك دبي	500,000,000 دولار أمريكي
أوراسكوم للإنشاءات المحدودة	الأسهم	ناسداك دبي	190,744,597 دولار أمريكي
بيروساهان بينربيت إس بي إس إن أندونيسيا III	الصكوك	ناسداك دبي	121,214,0000 دولار أمريكي
بيروساهان بينربيت إس بي إس إن أندونيسيا III	الصكوك	ناسداك دبي	287,860,000 دولار أمريكي
بيروساهان بينربيت إس بي إس إن أندونيسيا III	الصكوك	ناسداك دبي	926,000,000 دولار أمريكي
بيروساهان بينربيت إس بي إس إن أندونيسيا III	الصكوك	ناسداك دبي	74,000,000 دولار أمريكي
بيروساهان بينربيت إس بي إس إن أندونيسيا III	الصكوك	ناسداك دبي	1,696,974,000 دولار أمريكي
بيروساهان بينربيت إس بي إس إن أندونيسيا III	الصكوك	ناسداك دبي	303,026,000 دولار أمريكي
بيروساهان بينربيت إس بي إس إن أندونيسيا III	الصكوك	ناسداك دبي	1,321,856,000 دولار أمريكي
بيروساهان بينربيت إس بي إس إن أندونيسيا III	الصكوك	ناسداك دبي	178,144,000 دولار أمريكي
رأس الخيمة كابيتال	الصكوك	ناسداك دبي	1,000,000,000 دولار أمريكي
شركة إس آي بي للصكوك III المحدودة	الصكوك	ناسداك دبي	500,000,000 دولار أمريكي

يرجى الرجوع الى الموقع الالكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على كافة الإدراجات.

القوانين والقواعد التي تشرف سلطة دبي للخدمات المالية على تنفيذها في عام 2015

قوانين سلطة دبي للخدمات المالية

أجرى مجلس الإدارة تعديلاتٍ على كتيب القواعد لسلطة دبي للخدمات المالية كما يلي:

- إشعار التعديلات بتاريخ 11 فبراير 2015 وسندات وضع القواعد 149-151 التي أجرت تعديلاتٍ على نظام تصنيف العملاء؛
- إشعار التعديلات بتاريخ 16 يونيو 2015 وسندات وضع القواعد 152-153 التي أجرت تعديلاتٍ على الرسوم الخاصة بالأسواق؛ و
- إشعار التعديلات بتاريخ 11 ديسمبر 2015 وسندات وضع القواعد 154-164 التي أجرت عدداً من التعديلات المتفرقة على نماذج كتيب القواعد لسلطة دبي للخدمات المالية وتغييراتٍ على نظام صناديق الاستثمار الجماعي.

نموذج مرجع سلطة دبي للخدمات المالية:

أجرى الرئيس التنفيذي تعديلاتٍ على ما يلي:

- إشعار التحديث بتاريخ 11 فبراير 2015 لسلطة دبي للخدمات المالية الذي الذي أدخل نسخة فبراير 2015 من نموذج السياسات والإجراءات التنظيمية (RPP)؛
- إشعار التعديل بتاريخ 4 مارس 2015 لسلطة دبي للخدمات المالية الذي أدى الى تحديث نموذج البيانات التحوطية (PRU) نتيجةً للتغييرات التشريعية على نموذج الاستثمار ووساطة التأمين والأعمال المصرفية – التحوطية (PIB) ونموذج أعمال التأمين – التحوطية (PIN) من كتيب القواعد لسلطة دبي للخدمات المالية التي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 21 أغسطس 2014، وإدخال نسبة تغطية السيولة ونسبة الرفع المالي في نموذج الاستثمار ووساطة التأمين والأعمال المصرفية – التحوطية التي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1 يناير 2015.
- تحديث نموذج نماذج الطلبات والإشعارات في 3 مناسباتٍ في عام 2015 لإجراء عدد من التعديلات التي تشمل إدخال النماذج AUD 3، و AUD 4، وAUD 5 وAUD 6.
- إشعار التحديث بتاريخ 7 مايو 2015 الذي أدخل نسخة مايو 2015 من نموذج السياسات والإجراءات التنظيمية.
- إشعار التحديث بتاريخ 14 يوليو 2015 الذي أدخل نسخة فبراير 2015 من نموذج السياسات والإجراءات التنظيمية.

فهرس المصطلحات

فهرس المصطلحات	
A	
AF	شركة مرخصة
AMERC	اللجنة الإقليمية لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط
AML	مكافحة غسل الأموال
AMLSCU	وحدة الحالات المشبوهة لمكافحة غسل الأموال
ASIC	هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية
B	
BCBS	لجنة بازل للإشراف المصرفي
BCG	مجموعة بازل الاستشارية
BCR	متطلبات رأس المال الأساسية
C	
CBUAE	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CEO	رئيس تنفيذي
ComFrame	الإطار المشترك للإشراف على مجموعات التأمين النشطة دولياً
CP	الورقة الاستشارية
CRAs	وكالات التصنيف الائتماني
CTF	مكافحة تمويل الإرهاب
D	
DFSA	سلطة دبي للخدمات المالية
DIFC	مركز دبي المالي العالمي
DIFCA	سلطة مركز دبي المالي العالمي
DNFBP	الأعمال والمهن غير المالية المحددة
E	
ESBD	إي اس بانكرز (دبي) ليمتد
EU	الاتحاد الأوروبي
F	
FATCA	قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية
FATF	مجموعة العمل المالي
FMT	هيئة الأسواق المالية
FSB	مجلس الاستقرار المالي
G	
GCC	مجلس التعاون الخليجي
H	
HK SFC	هيئة الأوراق المالية والسلع الآجلة في هونج كونج
HR	الموارد البشرية
I	
IA	هيئة التأمين لدولة الإمارات العربية المتحدة
IAIGs	مجموعات التأمين النشطة دولياً
IAIS	الرابطة الدولية لمراقبي التأمين
IFSB	مجلس الخدمات المالية الإسلامية
IMF	صندوق النقد الدولي
IOSCO	المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية
IT	تكنولوجيا المعلومات
L	
LegCo	اللجنة التشريعية
List	قائمة الأوراق المالية الرسمية
M	
MENA	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
MoU	مذكرة تفاهم
MMoU	مذكرة تفاهم متعددة الأطراف
N	
NY Fed	بنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك
O	
OECD	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
P	
P&L	إدارة السياسات والخدمات القانونية
PRA	السلطة التنظيمية الإحترازية
Q	
QIF	صندوق المستثمرين المؤهلين
R	
RA	المدقق المسجل
RAC	لجنة الطعون التنظيمية
REIT	صندوق ائتمان الاستثمار العقاري (ريت)
RemCo	لجنة المكافآت
RoC	مسجل الشركات
S	
SCA	هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية
T	
TRL	قادة الغد التنظيميون
U	
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UASA	اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية
UK	المملكة المتحدة
US	الولايات المتحدة

للاستفسارات العامة

هاتف 1500 362 4 (0) 971+ موقع الكتروني www.dfsa.ae